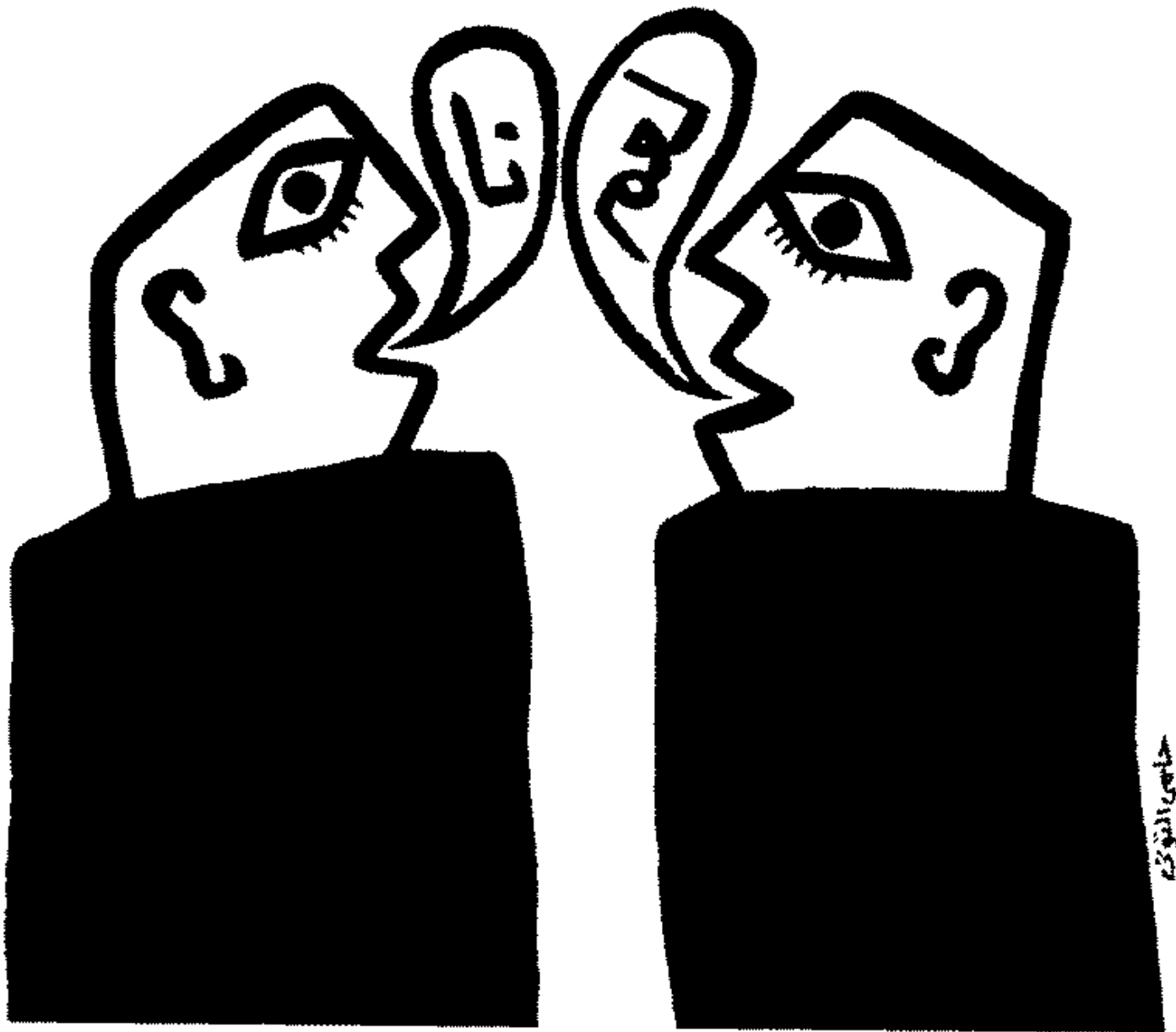


د. رفیق حبیب

تفکیر الديموقراطية



حنا الطويل

تفكيك
الديموقراطية

الطبعة الأولى
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق
أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيدي النصر - رابعة العنصرية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ الجيزة - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. رفیق حبیب

تفکیر الديموقراطية

دار الشروق

مقدمة

في الصفحات التالية رؤية لمجمل المعارك السياسية والثقافية ، التي شغلت من عمر أمتنا سنوات وسنوات ، وهي رؤية للحادث في نهاية القرن العشرين ، ومحاولة ضمنية للخروج من تلك المعارك ، قبل مقدم القرن القادم . أو ربما هي محاولة تفجير المعارك ، حتى نخرج من دائرتها الجهنمية . ليست - بالطبع - القول الفصل ، ولكنها محاولة للبحث عن نهاية لدوامه المعارك التي لطخت ثوب الأمة .

ولمعالجة المعارك ، ومواجهتها أساليب عدة . منها التحليل ، ومحاولة الفهم ، والتفسير . والمحاولة التي نحن بصدددها فيها من كل ذلك ، بالإضافة إلى كونها تجريباً للصراحة ، وخروجاً عن أى قناع ، فهي بعيدة عن المناورة ، وبعيدة عن أى محاولة للتجميل . فهي عرض لا تنقصه الصراحة ، وصراحة لا تنقصها الجرأة ، أو هكذا نظن .

والهدف من ذلك ، أن نخرج معارك الساحة عن أى التباس سائد ، ونفتح الجرح في أعماقه . وفي ذلك نداء لعقلاء الأمة ، لرؤية واقعنا كما هو بلا رتوش ، حتى نتدبر أمرنا ، قبل أن يفعل غيرنا ذلك .

ولاشك أن كل معالجة متحيزة ، لأنها رؤية تعبر عن صاحبها . وفي المعارك ، وتحت وابل الرصاص ، ووسط جو مشحون بالعنف ، وملبد بسحب

المحاكمات العسكرية والقوانين سيئة السمعة ، في جو كهذا نقول إن التحيز فريضة لا يمكن الفكك منها . فكل رؤية هي انتصار لفكرة ، وحرب على فكرة أخرى . وعندما تصاب أمة بالأزمات ، كأمتنا ، يصبح التحيز في حد ذاته كفاحاً ونضالاً ، لأنه إعلان مبادئ ، ورسالة تحمل سلاح الإيمان ، وتواجه بسلاح التهيب .

والصفحات التالية مشاهد للمعارك السياسية الراهنة التي تشغل عقل ووجدان أمة العرب والمسلمين ، وهي مشاهد من منظور متحيز ، لمقولة أننا أمة العرب والمسلمين ننتهي إلى حضارة متميزة ، ومختلفة عن غيرها . ولذلك ، فلنا قيمنا التي لا يجوز أن نتنازل عنها . ومن خلال هذا التحيز الواضح لقيم الحضارة العربية الإسلامية ، نعرض لمشاهد واقعنا المعاصر ، ومعاركه ، ورموزه ، وشعاراته .

لذلك نخضع مقولات الحياة السياسية لقيمتنا ، فنرى الديمقراطية من خلال تحيزنا القيمي ، ونكشف أبعادها ودلالاتها وأساليها ، وكذلك بالنسبة للحدثة والتقدم والليبرالية وغيرها من شعارات هذا الزمن . ولا نظن أن في ذلك تحيزاً مكروهاً ، بل هو التحيز الوحيد الجائز ، تحيز الأمة لقيمتها ضد كل ما يفرض عليها .

د. رفيق حبيب

فبراير ١٩٩٦

استعمار صناعة محلية

عندما نعود إلى نهايات القرن التاسع عشر ، تظهر في أفق التاريخ قضية الاحتلال العسكرى ، بكل أبعادها . تلك القضية التى فجرت مشاعر الوطنية الصادقة ، لتدفع أبناء هذا الوطن نحو معركة الاستقلال . وتبرز أسماء مثل أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، وكلهم رموز تلك المرحلة ، التى تجمع فيها أبناء الشعب معاً ، كتلة واحدة فى مواجهة الاستعمار . ومالبت القرن العشرون على الوصول إلى منتصفه ، حيث قامت ثورة يوليو ، على يد جمال عبد الناصر وصحبه ، لتعيد لمصر استقلالها . وبعد أقل من نصف قرن من ثورة يوليو ، علينا أن نسأل أنفسنا بصدق ، هل تحقق الاستقلال ؟

إن كفاح الشعب عبر السنوات الطويلة ، ليس دون فائدة . فما أنجز على أرض الواقع ، هو جزء أصيل من تاريخ النضال الوطنى . مع هذا يظل السؤال حائراً ، فالاستقلال كما فهمناه من التاريخ ، كان جلاء قوات الاحتلال العسكرى . ولكن الاستقلال كما نفهمه الآن ، مع نهايات القرن العشرين ، ليس هو جلاء القوات ، بل جلاء الأفكار والنفوذ والهيمنة . لذلك عدنا بعد هذه القصة الطويلة من الكفاح ، نطالب مرة أخرى بالاستقلال وهذه المرة نواجه مشكلة معقدة ، فالاحتلال موجود ، وغير منظور . وحتى ندركه لن يتفعلنا البصر ، بل نحتاج للبصيرة .

تلك بالفعل إشكالية اللحظة الراهنة ، فعندما نجد أمامنا قوة محتلة غاشمة ، ترفع السلاح في وجه أبناء الوطن ، عندئذ يسهل أن نحشد قوانا تجاهها ، ولكن عندما تختفى رموز الاحتلال ، ويصبح احتلالاً ضمناً غير صريح ، تتعقد الأمور وتتوه منا العلامات والرموز ، ويصعب أن نعرف العدو من الصديق . ولكن هل بالفعل لم يتحقق الاستقلال ؟

إن العودة للوراء قليلاً ، تنفع في تتبع مسيرة الأحداث . فقوات الاحتلال الغربى ، جاءت في أشكال رمزية ، قبل وبعد ، قدومها في شكل عسكري سافر . إن وقائع مسيرة الأمة تكشف عن طوفان من الأفكار الغازية ، التي تدفقت على البلاد خلال القرن التاسع عشر ، وفي نهاية تدفق الأفكار ، جاءت قوات الاحتلال . وقبل أن يضع الجندي قدميه ليستعمر البلاد كان التاجر قد سبقه ، ووضع قدميه وحقق الهيمنة على اقتصاد البلاد . فالاحتلال بدأ مستتراً بالأفكار ، ثم بالأموال ، وتحول سافراً بالقوات العسكرية . وعندما احتلت الأفكار مساحة من العقل ، كونت لها أتباعاً من أبناء الوطن أنفسهم . وعندما دخلت الأموال لتحتل مساحة أخرى ، تجمع حولها أصحاب مصالح من الوطنيين أنفسهم . وكذلك فإن القوات العسكرية ، وهي تمارس عملها ، جذبت حولها بعض العملاء .

والأفكار احتلت العقول ، والأموال استعمرت المصالح ، وعندما رحل الاستعمار العسكري ، واجه قادة يوليو استعمار المصالح الذي بقى معركة ذات دلالة في وجدانهم ووجدان الشعب . وبقي السد العالي ، رمزاً لمقاومة استعمار المصالح . ولكن الطابور الخامس للاستعمار والذي سبق قدومه ، استمر بعد خروجه ، وظل مؤثراً طيلة معارك استقلال المصالح ، وكان هو استعمار العقول وأتباعه .

وعندما كنا تحت الاحتلال ، كنا نواجه عملاء ، وبعد خروج الاحتلال اختفى العملاء ، وبقي الوكلاء . فالأفكار التي استعمرت عقول القلة ، ظلت تمهد أرضية لها من بين أبناء الوطن ، حتى كونت جماعة وكلاء الغرب . واستمر تأثير الاستعمار الثقافي ، بأشكاله المتعددة ، طيلة مراحل الكفاح ضد الاستعمار العسكري ، وبعد جلائه ، وحتى الآن . وظل استعمار الأفكار ، هو الأرضية الثابتة ، لنزع كل احتمالات استقلال الأمة . فهو المرحلة التي مهدت لغيره من أشكال الاستعمار ، وهو كذلك العنصر الذي جعل الاستقلال الحقيقي وهماً ، سرعان ما يتبخر .

وبعد مرحلة من محاولة استقلال المصالح والقرار الوطنى . عدنا مرة أخرى إلى استعمار المصالح ، بل واستعمار القرار السياسى . وكان ذلك تحت مظلة الانفتاح الساداتى ، حيث عادت منظومة الهيمنة للاكتتال . ونشط وكلاء الغرب فى المجال الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، من خلال مظلة واسعة من شبكة المصالح . ومع تزايد الوكلاء الغربيين ، تزايدت حدة ترابط المصالح ، لتكون نخبة حاكمة لأبناء الوطن ، ومحكومة من العالم الغربى .

نعم ، إننا لا نعانى من استعمار عسكرى خارجى . ولكننا نواجه استعماراً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، استعمار لا يفرض نفسه من خلال الجيوش الغربية ، بل يفرض نفسه من خلال وكلاء الغرب ، إنه استعمار صناعة محلية ! فهل تحقق الاستقلال ؟ لا ، فالأفكار والقيم والمبادئ التي تحكمنا ليست منا ، والمصالح والنخب الحاكمة ، هي نموذج مفروض لم تختره الأمة ، لذلك فهو نموذج يستعمر عقل ووجدان الأمة ، ويسيطر على مصيرها وقرارها .

فالنموذج الغربى ، إذن يحكمنا من خلال رموز مصرية ، ويفرض هيمنته

ومصالحه من خلال شخوص مصرية . وما تحقق على أرض مصر ، هو نفسه ما يتحقق في العالم العربي الآن ، فالواقع أن مصر استسلمت أولاً ، بفضل التنازلات الساداتية ، وأصبح ذنبها لا يغتفر ، لأنها قادت العالم العربي إلى مرحلة التنازلات الكبرى . تلك التنازلات التي بات واضحاً أنها تقترب من التنازل عن الهوية العربية الإسلامية ، من أجل الشرق أوسطية المزعومة . وما يحدث الآن في الساحة العربية يحقق للغرب ما لم يستطع تحقيقه بقوة السلاح ، مضافاً له ميزة هامة ، وهي أن الاستعمار اكتسب ملامح عربية ، فأصبح من الصعب أن تعرفه وتميزه وتناضل ضده .

وملامح الاستعمار المحلي ، لا تختلف عن الاستعمار الخارجي السافر ، مما يؤكد أن النتائج والغايات واحدة . فوكلاء الغرب المحليون ، من حكام ونخب ، يقومون بدور السلطة الأعلى ، المالكة للرسالة الحضارية ، رسالة التقدم والرخاء . وهي نفس المبررات التي ساقها الاستعمار نفسه ، عندما جاء ليحتل بلادنا ، تحت زعم أنه صاحب رسالة حضارية تجاه الشعوب المتخلفة .

نفس هذا الأمر يتكرر الآن ، فمثقفو الليبرالية يعلنون جهاراً نهاراً ، أنهم يحملون القيم التي ستغير هذا المجتمع المتخلف ، وتحقق التقدم . وتلك اللغة ليست بلا دلالة ، بل إن دلالتها تكشف النقاب عن أصلها فالنظر للمجتمع باعتباره متخلفاً ، أي ككل سلبي ، يعنى ضمناً أننا نحتاج لإزالة ملامح هذا « الكل » ، وإكسابه ملامح جديدة ، مما يؤدي إلى إزالة « التخلف » وزرع « التقدم » . وهذه الفكرة استعمارية الشكل والمضمون ، لأنها تصور الأمة باعتبارها كياناً مادياً ، يمكن أن تنزع ملامحه ، وتزرع غيرها . وبهذا يصبح تبديل القوة الحاكمة بالسلاح ، قد تحول إلى تبديل العقول بالإغراء .

ومثقفو السلطة ، يفعلون نفس الشيء تقريباً ، عندما يوجهون خطابهم

الأخلاقى المتعالى للجماهير ، باعتبارها ابنا عاقا ، يجب إخضاعه للسلطة . مما
يعنى ضمناً أن هناك من يعرف مصلحة الجماهير أكثر منها ، وهو الحاكم
بالضرورة . والحاكم الذى يحمل رسالة إقامة دولة الحداثة ، الدولة القوية ،
ورسالة إدخال الدولة فى النظام الدولى ، هو القائد الذى يقود الشعب /
القطيع ، بما يعرفه من مصلحة هذه الأمة التى لا تعرف مصلحتها .

النموذج واحد إذن ، نموذج قوة حاكمة مهيمنة متعالية ، تعرف
« الطريق » وحدها ، فى مواجهة شعب جاهل متخلف ، يحتاج لمن يقوده .
ولأن النخبة الحاكمة هى التى تعرف فعل الشعب « الجاهل » ، أن يطيع ،
لأنه يضم الفضل لهذه النخبة التى جاءت دون أن يصنعها هو ، لتتقدم من
تخلفه . وهذه النخب تقدم للجماهير مشروع الحداثة والتقدم ، أى تقدم لها
المشروع الغربى ، وتقوم بدور الوكيل الذى يدين للغرب بالفضل ، والذى
تتحقق مصالحه فى الغرب . فالدول الغربية هنا ، هى المعلم وصاحب
الأفكار ، والمسيطر على المصلحة الرأسمالية النهائية ، وهى مانح الأجر . فكل
وكلاء الغرب يتقاضون أجورهم من دول غربية ، والفرق أن الأجر يسمى
أحياناً منحة أو قرضاً ، أو بعثة دراسية ، أو فرصة عمل ، أو إلقاء محاضرات
ذات أجر عال ، أو فرص مؤتمرات دولية ، وكلها أشكال للمصالح تتولد عنها
منافع ، تشد الوكيل الغربى إلى مصادر خارج حدود وطنه .

وهكذا تكتمل صورة استعمارية كاملة ، ويحقق الغرب رسالته ، باعتباره
صاحب رسالة حضارية ، لم يستطع أن يحققها بقواته العسكرية المستفزة
للمشاعر الوطنية ، فأصبح يحقق هذه الرسالة من خلال وكلائه المحليين .
وبهذا أصبح الغرب فى صورة تبعده عن استخدام القوة ، يجمل وجهه ،
ويدفع بوكلائه للوقوف فى وجه أمتهم . وتدور عجلة الهيمنة الغربية ، تحت

تهديد السلاح ، ولكنه هذه المرة سلاح الأنظمة المحلية الحاكمة . فالحداثة كنموذج مفروض من أعلى ، تحتاج لقوة السلاح ، حتى تصبح الجماهير متلقية ، ولا تشارك في القرار ، لأنها جماهير « متخلفة » .

لهذا سنجد أن خطاب الحاكم ، مثل خطاب النخبة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، يؤكد دائماً على معوقات تحقيق التقدم والتنمية ، وفي كل مرة نكتشف أن المعوقات هي الجماهير نفسها ، عددها ومواليدها ، وتقاليدها وأعرافها ، وأفكارها وقيمها . وهي نظرة استعمارية تبارى نظرة المستشرقين ، في غلوها ، وابتعادها عن جوهر الأمة وهويتها ، وعجزها الواضح عن فهم الأمة . فالاستعمار المحلى ، ليس إلا واجهة للقوى التى تقف خلفه ، وتحركه كالدمى .

ديمقراطية التكفير

في كل نظام هناك ثوابت وأساسيات ، أى معايير أساسية ، توضع من أجل تحديد التوجه العام للنظام . وبالتالي اختيار مساراته الأساسية . وفي الفترة الماضية ، ومنذ ثورة يوليو ، وضعت معايير مختلفة للعمل السياسى ، وتوجهاته الأساسية . وكان منها نظام الحزب الواحد ، أو تحالف قوى الشعب ، والذي تحول بعد ذلك إلى النظام الديمقراطي . ومنها كذلك التوجه الاشتراكى ، والذي تحول إلى نظام رأسمالى .

والمشكلة الحقيقية في هذه التوجهات ، أنها لم تحظ بالمبررات الكافية ، وبمعنى أكثر دقة لم تحظ بالشرعية . فحتى يكون النظام شرعياً ، عليه أن يمر بعدد من المراحل والإجراءات ، التى تبرر وجوده ، وتثبت أنه تعبير عن اختيارات الأمة . ولكن ما حدث على أرض الواقع ، كان أمراً آخر . فكل نظام سياسى ، يتجسد في شخصية الحاكم على وجه الحصر ، وكذلك الجماعة الحاكمة ، كسياق محيط يحدد مجال النفوذ والمشورة . ولهذا كانت الأنظمة تبدأ بإعلان الحاكم للتوجه السياسى الجديد الذى يختاره . ثم تقوم الجماعة الحاكمة ، بكل أدواتها ، أى مؤسسات الحكم والدولة معاً ، في نشر التوجه السياسى الجديد وتعبئة الجماهير حوله . ويمجرى ذلك غالباً ، من خلال طرح المبررات ، وتحديد تصور عن الوضع في النظام الجديد .

وفي هذا المناخ ، ساد التحول من نظام إلى آخر ، تحت دعاوى تتراوح بين

تقييم النظام السابق ، وإثبات فشله ، إلى التأكيد على أن النظام الجديد هو اختيار العصر . وهكذا دارت عجلة المحاولة والخطأ ، وكان لحمها وسداها استيراد أنظمة غربية وتطبيقها على المجتمع المصرى ، ثم التجاوز عنها باعتبارها فاشلة ، وفرض نظام جديد ، وهكذا .

ونظرة سريعة لما حدث ، تؤكد أن الجماهير لم تأخذ هي مبادرة اختيار نظام وترك آخر ، بل الحكام كانوا ومازالوا هم أصحاب المبادرة ، وأصحاب الحق الوحيد في اختيار نظام الحكم وتوجهاته . بهذا أصبحت الجماهير سلبية تماماً ، حيث يفرض عليها نظام ويتم التأكيد على أهميته ونفعه . ومن خلال التغيير في الأنظمة الحاكمة ، وتغيير البرامج والتوجهات ، زادت درجة سلبية الجماهير ، لأنها ببساطة واجهت حالة فريدة ، حيث يتم إقناعها بالفكرة ثم عكسها . مثل إقناع الجماهير بالحزب الواحد ، ثم تعدد الأحزاب ، وكذلك الاشتراكية ثم الرأسمالية ، وأيضا إقناع الجماهير بالحل العسكرى للاحتلال الإسرائيلى ، ثم إقناعها بالحل السلمى .

أدى ذلك في النهاية - حسب تصورنا - إلى أن الجماهير أصبحت لا تمارس حقها ، وبالتالي تخلت عن مسئوليتها . فعندما ينزع من الأمة ، حق اتخاذ القرار ، تنزع الأمة عن نفسها أى مسئولية تجاه ما يحدث حولها . ويجعلها الموقف السلبي إلى مشاهد ، يراقب الحكومة ، ليحدد مدى نجاحها من فشلها ، ويحدد موقفه بعد ذلك ، وهو موقف الصمت غالباً ، ثم التمرد أحياناً . إن هذا الوضع ، أدى إلى عزل الجماهير عن مجمل السياسات التى تمارسها الحكومة ، مما جعلها في النهاية تأخذ موقفاً شديداً الخطورة . فالسلبية ترجمت في النهاية إلى موقف من يرفض المشاركة في أمر لم يقرره . فالحكومة تضع السياسات وعليها أن تنفذها ، أما الجماهير فليست ملزمة بهذه السياسات

ويمكنها أن تتهرب منها . والأهم من ذلك ، أن الجماهير لم تعد تشارك في مشروع مستقبلي يحقق للأمة التقدم المنشود . ونتصور أن هذا ، قد أدى في النهاية ، إلى مواقف من الشعب نفسه من شأنها أن تعطل ما تقوم به الحكومة ، أو على الأقل مواقف لا تساعد الحكومة على إنجاز ما تريد .

والحقيقة أن الحكام ونخبهم ، قد أعلنوا سياسات وتوجهات ليست من إبداعهم ، بل تم نقلها من خلال وسيط ، وهو النخبة المثقفة ذات التوجه الغربي . فأصبح الحاكم يقتبس أفكار هذه النخب وينفذها . وهكذا توالت السياسات ، وفي كل مرة لا يتحقق الهدف ، يتم التخلص من المسؤولية عما حدث . ويحدث ذلك خاصة مع تغير رئيس الجمهورية ، حيث يتصلل اللاحق من مسؤوليته تجاه السابق . تحت افتراض مستمر متكرر ، وهو أن ما حدث أصابه الخطأ ، وما يحدث هو الصواب . بالطبع يختلف هذا الوضع بين مبارك والسادات ، حيث يمثل الأول امتدادا للثاني في الكثير من السياسات .

وهكذا مع منتصف السبعينات ، ظهر الاتجاه نحو الديمقراطية . لتأخذ أشكالاً متعددة ، تحت مبررات مثل التدرج ، وتهيئة الشعب حتى ينضج ويبارس الديمقراطية . ومع تسعينات القرن العشرين ، وصلنا بالكاد لما يسمونه « بالديمقراطية المقيدة » ، وهي شكل مشوه للديمقراطية . ويبدو أن هذا شأن كل الأنظمة المستوردة المفروضة على الأمة فهي أنظمة غريبة إلا كثيرا . والواقع أن معظم التجارب في القرن العشرين ، لم تكتمل ولم تنجح ، ويتم التحول عنها ورفضها وهكذا . والأكثر طرافة من ذلك ، أن الخمسينات تميزت بتوجه رأسمالي ، ثم بعدها في الستينات ظهر التوجه الاشتراكي ، لنعود في السبعينات للتوجه الرأسمالي . وكأننا ندور في حلقة مفرغة ، فلم نصل إلى النظام الملائم لنا ، ولم نحصد في النهاية إلا تجارب غلب فشلها على نجاحها .

ورغم عدم شرعية هذه السياسة في الاقتباس من الغرب ، وفرض الأنظمة على الأمة ، إلا أن الخيار الديمقراطي صاحبه حملة إعلامية مكثفة من معظم النخب الحاكمة ، أوصلتنا إلى وضع يظهر فيه بوضوح أن الديمقراطية الآن هي معيار العمل السياسى وشرطه الأساسى . ولكن هذا المعيار يطبق بأساليب جد غريبة ، فنظام الحكم المنوط به تنفيذ النظام الديمقراطى ، يمارس من الأساليب ما يجعل الديمقراطية هي وسيلة لتأييد نظام الحكم فقط . فهي ليست مشروطة ومقيدة ، بل هي خالية من تداول السلطة ، وخالية أحياناً من حرية التعبير عن الرأى .

وعلى الجانب الآخر ، اتفقت النخبة الحاكمة ونخبة المثقفين المتغربين على أن الديمقراطية شرط لآى تيار سياسى ، يريد العمل السياسى . ومن خلال هذا المعيار ، أصبحت هناك قوى يلزم استبعادها والقضاء عليها ، لأنها غير ديمقراطية . وهناك قوى أخرى تدعو للديمقراطية ، وتصر النخب على أنها تدعى الديمقراطية ، ولكنها سيئة النية ، ولذلك يلزم استبعادها . وهكذا أصبحت الديمقراطية تقاس بالنيات وأصبح من يقبلها عن نية خالصة مؤمناً ، ومن يقبلها عن نية غير خالصة كافراً . وتحولت الديمقراطية إلى أداة تعصف بتيارات سياسية عديدة ، وتبيع دماء البعض ، وتبيع حرية البعض ، ومن لا يطوله العنف الرسمى ، تطوله المحاكم ، وعلى رأسها المحاكم العسكرية .

فهل أنت ديمقراطى ؟ نعم إنه السؤال الهام والأساسى الآن ، فإذا كانت بعض التيارات الإسلامية تشددت حتى بدأت تفتش عن النيات وتسأل هل أنت مؤمن ؟ فإن قوى التقدم والاستنارة تفتش عن النيات وتسأل هل أنت ديمقراطى ؟ والحل بالطبع ليس فى الإجابة بنعم أولاً ، ولكن فى تحديد خفايا

القلوب ، وبدأ الجميع في البحث فيما داخل الصدور ، فانطلقت حرب التكفير.

وحرب التكفير لها دلالة هامة ، فهي تشير إلى أن هناك معسكرات سياسية ، ذات حدود واضحة ، وأن كل معسكر يأخذ وضع الاستعداد تجاه المعسكر الآخر . فهي حالة من الاستنفار السياسى . ولذلك ، علينا أن نؤكد أن الإيمان في الصدور ، فليس لأحد أن يسأل عن إيمان الآخر ، ويتصور أنه يعرف ما يظن . ولكن عندما يكون السؤال / الاتهام حول الديمقراطية ، فإن الموقف يزداد تعقيداً . فعلينا أن نعرف ما المقصود بالديمقراطية . فهل قبول الديمقراطية ، يعنى قبول النموذج الغربى واتباعه ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فإن ذلك يعنى أن فرض الديمقراطية على الجميع ، يعنى فرض النظام الغربى على الجميع أيضاً . وتصبح الديمقراطية بحق ، هى نظام لتكفير كل من يخرج عن النموذج الغربى ، واتهامه ليس بالكفر المخرج من الملة ، بل بالكفر المخرج من الوطنية ، ثم هو الكفر الذى يسقط كل الحقوق السياسية ، ثم وذلك هو الأهم ، أن عملية التكفير على ملة الديمقراطية ، تؤدى إلى استحلال دماء الآخرين وحرثهم وإنسانيتهم .

إن الأمر جد خطير ، فإذا تصورنا أن هناك من يحاول فرض نماذج تراثية متطرفة بقوة السلاح ، فإننا أيضاً نواجه فرض الديمقراطية بقوة السلاح . لأن الشعار صنع في الغرب ، وحمله وكلاؤه ، ثم وضعت أجهزة الإعلام موضع القداسة ، ثم بدأنا نحاكم تيارات كثيرة على محك هذه القداسة المستوردة . والواقع أن التيارات الإسلامية هى المستهدفة من هذه العملية . وهى التى تم «تكفيرها» جميعاً ، لأنها خارج ملة الديمقراطية . ولذلك تم استحلالها .

والخطورة هنا ، أن الديمقراطية كمعنى مقدس ، وملة تفرض على الجميع ، ولا مكان فيها لقبول الآخر ، أصبحت رأس حربة في مواجهة تيارات التراث ، أى الحركات الإسلامية بكل فصائلها ، ومعنى ذلك أن التراث يقبل أو يرفض ، حسب انتهائه أو إيمانه بالديمقراطية . وهكذا أصبحت الديمقراطية أكثر قداسة من التراث نفسه ، وأصبحت الحضارة الإسلامية ، كمشروع نهضة وعمل سياسى ، تحتاج حتى تمنح الشرعية ، إلى صك يؤكد ديمقراطيتها ، وهذا الصك لن يمنح لها إلا من النخبة الحاكمة المتغربة .

لذلك نؤكد أن محكات الشرعية الحقيقية يجب أن تنبع من التراث ، لا أن تفرض عليه . حيث إن التراث ، هو تلك القيم والأفكار والمبادئ ، التى تحملها الأمة جيلاً بعد جيل . ومن خلال إيمان الأمة بتراثها وثوابتها ، تتحول تلك القيم والمبادئ إلى معيار للشرعية . ولذلك علينا أن نسأل عن شرعية الديمقراطية من خلال منظومة المبادئ التى تحملها الحضارة الإسلامية ، حضارة الأمة ، وليس العكس . فإذا كانت الديمقراطية تحمل معنى تتلاءم مع تراث الأمة ، فهذا ما نقبله ، أما ما يخالف تراث الأمة فلا يمكن قبوله . فالقداسة لأصولنا ، ولن تكون لأصول الآخرين . بمعنى أن القداسة بالنسبة لنا ، تمنح فقط للقيم التى توارثتها الأمة ، والتى تؤمن بها .

والأفضل فى رأى ، أن نعتبر تجربة الغرب الديمقراطية ، دافعا لنا لنؤكد جوانب التسامح فى حضارتنا ، فيما يخص الممارسة السياسية . وبالتالى فإن المستحسن أن نخرج القيم التى نتمى لها ، ونعيد طرحها وتطويرها . ومن داخل الحضارة الإسلامية ، تظهر أهمية التعددية كإيمان أصيل للأمة ، كذلك توسيع قاعدة المشاركة فى القرار السياسى بين الجماعات المكونة للأمة ، ويصبح تداول السلطة بين التيارات المعبرة عن الأمة ، رهنا بالاتفاق فى المقروع ، والإجماع فى الأصول .

بمعنى آخر ، إن مصطلح الديمقراطية ، مقبول إذا كان يعنى تحقيقا لمبادئ الممارسة السياسية الممثلة لأمتنا ، وهو مصطلح مرفوض إذا كان يعنى تحييد تراث الأمة ، وفرض النموذج الغربى . ولكن الأفضل من ذلك ، أن نعبر عن أفكارنا من خلال مصطلحاتنا الخاصة فهل هذا يعنى « الكفر » بالديمقراطية والخروج من دائرة الشرعية المفروضة علينا ، مما يعنى استحلال الحقوق السياسية على أقل تقدير ١٩ وهل وصلنا إلى الحالة التى لا نستطيع أن نعبر فيها عن أنفسنا إلا بعد الحصول على « صك الغفران » من الحضارة الغربية عن طريق وكلائها المحليين ١٩

دمقرطة الإسلامى

منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة ، والمجتمع العربى يناقش قضية الديمقراطية فى الحركة الإسلامية . والحقيقة أن النقاش انحصر فى فرض شرط الديمقراطية على الحركة الإسلامية ، ثم رفض أى إعلان ديمقراطى منها ، على أساس أنه إعلان وهمى . ولعل تجربة الجزائر ، هى الرمز المعاصر لتلك الإشكالية . فالقوى الإسلامية فى الجزائر وافقت على شرط الديمقراطية ، وسمح لها بدخول اللعبة السياسية والانتخابية ، وعندما ظهرت قدرتها على الوصول للحكم ، انقلب العسكر عليها ، ومعهم بعض النخب والقوى ، وأوقفت العملية الديمقراطية ، حتى لا تكون وسيلة للوصول الإسلاميين للحكم .

ومع حادثة الجزائر الشهيرة ، تحولت أقلام النخب العلمانية إلى إشعال فتيل الحرب ضد القوى الإسلامية . وكان شعار الحرب ، أن القوى الإسلامية تؤمن بالديمقراطية « مرة واحدة فقط » . أى أنها تؤمن بأن الديمقراطية وسيلة حتى تصل القوى الإسلامية للحكم ، ثم تقوم هى بإيقاف العملية الديمقراطية تماماً . وهنا تجسد رأى يؤكد أن المقولات الديمقراطية للحركات الإسلامية ، ليست إلا شعارا خادعا ، لا تؤمن به هذه الحركات نفسها . وبذلك تم تعميم الحدث الجزائرى ، وتحول إلى مطالبة حكومية ونخبوية بمنع التيارات الإسلامى من دخول اللعبة السياسية تماماً .

هنا تفاقم المشهد الجزائري ، بصور متعددة ومختلفة . ففي الجزائر تحولت الدولة ككيان رمزي إلى وهم ، وجرفت البلاد إلى حرب عصابات مستمرة راح ضحيتها الآلاف . وبعيداً عن الجزائر ، تحولت الساحة السياسية إلى حرب معنوية بين تيار العلمانية وتيار الإسلامية ، مما أدى إلى حالة بها الكثير من الانقسام والتفكك . وكان الدول العربية مقبلة على صراع حضارى داخلى ، وأنها أصبحت ساحة لمعركة دولية ، تقودها أطراف محلية ، وكأننا أمة تآكل نفسها .

ولكن المشكلة لا تقف عند هذا الحد ، بل تحولت بالفعل إلى توجهات شديدة العمق ، تفعل فعلها في بنية الأمة نفسها ، وتركيبها الأساسى . فأصبحنا أمام مأزق حقيقى ، لا يمكننا الخروج منه ، إلا بتجاوز الإشكاليات الأساسية لهذه الأزمة .

نعنى بذلك أن شرط الديمقراطية كقاعدة للعمل السياسى ، تحول إلى معيار تملكه القوى العلمانية ، فأصبحت هذه القوى هى المسيطرة على المفهوم ، وهى الداعية له . وعلى هذا الأساس ، أصبحت هناك فئة محددة تملك أن تقرر ديمقراطية القوى الأخرى من عدمها . ويتعقد الموقف ، بسبب تبنى هذه القوى في معظمها للنموذج الحضارى الغربى ، مما جعلها وكيلا للحضارة الغربية ، وفي نفس الوقت صاحب الحق الوحيد في قبول ورفض القوى السياسية الأخرى ، وتحديد مدى صلاحيتها للعمل السياسى . وبهذا فرض النموذج الغربى باعتباره الإطار المرجعى لتحديد « الشرعى » وعزل « غير الشرعى » .

أدى ذلك بالضرورة لأزمة « الإسلامى » ، فأى طرح إسلامى يوضع على معيار غربى ، حتى يتسم قبوله أو رفضه . وفي ذلك إجحاف سيؤدى بنا إلى

مهالك حقيقية ولنتبع أثر ذلك على حياتنا الثقافية والسياسية . فعلى الجانب الثقافي ، أصبح « الإسلامى » مرفوضا مادام يخرج عن قواعد المحك الغربى ، وهنا ظهر « الإسلامى » المقبول ، ولم يكن هو إلا فكرا إسلاميا يسمى « مستنيرا » ، وفى مضمونه لا نجد إلا نموذجا غربيا يتحلى ببعض الزخارف الإسلامية . وبهذا تصاغ الحياة الثقافية على أساس الصدام بين « الإسلامى المستنير » و « الإسلامى المتطرف » . والأول مستوفى الشروط الغربية ، أقصد شروط الديمقراطية ، والثانى خارج عنها بالضرورة . والمشكلة هنا أن « المستنير » على محك التراث والتاريخ ومرجعية الأمة ، ليس إسلاميا . والأزمة الأهم ، أن « المتطرف » أصبح وعاءً يشمل كل من يتبع مرجعية الأمة . لذلك اختفى تدريجياً من قاموسنا الثقافى ، وصف « الاعتدال » ، وهكذا بدأنا فى تشكيل وعى مشوه جديد .

فمن داخل مرجعية الأمة ، تخرج تيارات عديدة ، بعضها « متطرف » ، وبعضها « معتدل » وكل من التطرف والاعتدال ، يلتصق بفكرة أو أخرى . نعى بذلك ، أن من داخل مرجعية الأمة هناك تيارات متعددة ، لها مضمون مختلف ، فمثلاً هناك تيارات تسيد « الحق » على « العدل » ، وتيارات تجعل الحق محققا بالعدل . ومع تنوع أطروحات التراث من حيث المضمون ، هناك جانب آخر للتصنيف ، وهو تمييز يسرى على كل تيار وكل فكرة ، يتضح فى صياغة الفكرة وتحديد معاييرها ، وأساليب تنفيذها . ومن هنا يظهر التطرف والاعتدال .

ولكن إدخال معيار الديمقراطية كمرجع رمزى للحضارة الغربية ككل ومنظومتها العلمانية ، أدى إلى إعادة تصنيف التطرف والاعتدال الإسلاميين ، بوصفهما توزيع أدوار ، واختلاف أقنعة ، وتسم سحب رخصة « الديمقراطية »

من كل التيارات ذات النزعة التراثية والإسلامية . وضمنا أصبح التراث مصدراً
للشمولية والرجعية وإهدار الحقوق . وعلى هذا ، ظهر تصنيف الاستنارة /
التطرف . وهو ليس خطاً متصلاً ، به اختلافات في الدرجة ، وتسويات
متتالية ، مثل تصنيف التطرف / الاعتدال ، بل هو تصنيف فئوي ، به
فئتان ، كل منهما منفصل عن الآخر . فإما أن تكون مستتراً ، وديمقراطياً ،
وعصرياً ، وتقدماً ، وعلمانياً ، أو تكون متطرفاً ، وأصولياً ، ومتخلفاً ،
وظلامياً ، وإرهابياً .

والواقع أن هذا التصنيف ، يغلق كل أبواب الاختيار ، لأنه يطرح بديلين ،
الأول هو الانتفاء للمنظومة الغربية ، والثاني هو الخروج من رحمة النخب
صاحبة الحق في قيادة هذه الشعوب المتخلفة . ويمكننا أن نقول أيضاً ، إن
الخيار هو بين ممارسة العمل السياسي ، أو عدم ممارسته ، وهنا نأتى للجانب
السياسي الهام . فمحك الديمقراطية أصبح هو الفاصل بين ممارسة دور
سياسي ، من عدمه ، وهو أيضاً محك فاصل بين الحياة خارج السجن أو
داخله .

بهذا أصبحنا في أزمة ثقافية وسياسية ، أزمة الإسلامى ، لا بل أزمة
حضارتنا برمتها . وهي أزمة تتجاوز بالفعل « شرط الديمقراطية » لتكشف على
أنه غطاء « لشرط التغريب » . فإذا لم ترفض الأطروحات التراثية ، سياسياً ،
لعدم ديمقراطيتها ، فهي ترفض ثقافياً ، لأنها منافية لحقوق الإنسان
والأقليات . . وهكذا . وباختصار ، فإن استخدام المرجعية الغربية كشرط ،
لايعنى سوى الخروج عن مرجعية الأمة تماماً ، مع الاحتفاظ ببعض الملامح
الفلكلورية المتحفية ، ذات قوة الجذب السياحية .

فهل تجوز « ديمقراطية الإسلامى » ؟ والسؤال بشكل آخر ، هل « الإسلامى »

معاد للديمقراطية ، ولحقوق الآخرين ، وللعصر ، حتى يشترط أن يمر بعملية « ديمقطة » قبل السماح له بالنشاط ؟ وهل هذا يعنى مجرد تطوير « الإسلامى » ، أم إنه يعنى تحويله إلى شىء « غير إسلامى » ١٩ .

المشكلة فى ظنى ، تكمن فى الاعتقاد بأن تراثنا يميل إلى تعسف « غير إنسانى » ، ولذلك لا يجوز أن نلجأ له ، إلا بعد أن نجعله « إنسانياً » . وهذا الاعتقاد على درجة كبيرة من الخطورة . لأنه اتهام يوجه أساساً إلى صلب انتقائنا الحضارى ، ويمكن أن يشوه رؤيتنا لذاتنا تماماً . الأمر الآخر ، الأكثر أهمية ، أن هذه الرؤية عنصرية ساخرة ، والأعجب أن تأتى العنصرية من « عربى » ضد « العروبة » ، ومن « إسلامى » ضد الإسلامية . نعم ، الأعجب أن نكون أصحاب رؤية عنصرية ضد أنفسنا ، فهو أمر قد يكون جديداً وفريداً فى تاريخ البشرية .

فهل علينا أن نختار بين الإسلامى والديمقراطى ؟ الواقع أن السؤال فى حد ذاته خطأ منذ البداية ، وتناولنا للقضية دخيل بقدر ما هو مدمر . فإدخال شروط النموذج الغربى ، على تراثنا ، يعنى هدم التراث ، واللحاق بالنموذج الغربى . ولذلك علينا أن نعيد طرح القضية بأسلوب آخر ، أسلوب الباحث عن شروط وقواعد الحياة الثقافية والسياسية . وكأى أمة ، علينا أن نحدد الشروط من أنفسنا وبأنفسنا ، نحدد الشروط التى تخرج منا ، ومن مرجعيتنا ، بما يؤدى إلى تطوير التراث ، وإخراج أفضل ما فيه ، فيصبح الماضى بكل تجاربه دافعا للمستقبل ، ودافعا لتجاوز سلبيات الماضى ، وأيضاً تجاوز إيجابيات الماضى إلى إيجابيات أفضل منها . لذلك علينا أن نبحث عن شروط العمل المستقبلى ، حتى نستطيع أن نتحرر من هيمنة الغرب ، وأيضاً نتحرر من الجحود المنسوب للتراث .

وعندما نحدد شروط العمل الثقافي والسياسي ، يمكن أن نسميها ديمقراطية ، أو نختار لها اسماً أفضل وأكثر تعريفاً وتعبيراً عنا . فإذا كنا بالفعل نحتاج « للديمقراطية » وأظن أنها احتياج بالفعل ، فعلينا أن نعرف هذا الاحتياج ونحرره من أسر الأطروحات الغربية .

فنحن كأمة ، نحتاج إلى « التعددية » ، أي الاقتناع الكامل ، بأن الأفراد والجماعات متعدد ، وبالتالي متعدد أطروحاتها . وفي التعدد هناك صواب وأصوب ، فالتعدد بين أنداد ، والاختيار بين بدائل . والتعددية تكتسب فاعليتها ، من إعطاء الحرية للجماعات حتى تنظم نفسها وتعبّر عن توجهاتها ، فتظهر المذاهب والأحزاب والتيارات . ومن تعدد تلك الكيانات تزدهر الأمة ، فالتعدد شرط الازدهار . بمعنى أن ظهور توجه واحد ، أو تيار واحد ، هو شرط الأفول ، وتعدد الأطروحات شرط الازدهار ، وسبب حيوية المجتمع ، ومصدر الإبداع والتجديد . والاختيار في التعددية ، ليس منحاً للسلطة لبديل دون غيره ، بل أن كل البدائل لها حق الوجود والمشاركة والنشاط دائماً ، وحقها تكتسبه من مؤيديها وفاعليتها ودورها . والبديل الذي يحظى بالأغلبية ، يصبح البديل القائد ، ولكن تحت قاعدة أن القائد ند بين أنداد . ويظل المحك الرئيسي لعناصر التعددية ، أن كلا منها يعبر عن جماعة تنتمي للأمة ، والمفاضلة بينها ، وهى مفاضلة بين أنداد ، تقوم على المحك الأساسى الجوهرى ، وهو أن الأمة مصدر السلطات .

بالطبع ليست الكلمات السابقة نظاماً ، نقبله أو نرفضه ، بل هى مجرد كلمات تفتح الأذهان للتفكير . ونضعها هنا لنؤكد أن « شرط الديمقراطية » ليس هو الحل الوحيد للمحافظ على حريتنا وحققنا وإنسانيتنا ، ونؤكد أيضاً أن كل حضارة « إنسانية » فى جوهرها وأن كل حضارة تخلق لأمتها أسباب السعادة والكرامة والعزة .

بالإضافة لذلك ، فإننا نتصور أن « شرط التعددية » يتجاوز « شرط الديمقراطية » لأنه أكثر احتراماً لتمييز واختلاف الجماعات ، وأكثر رحابة لقبول الجميع فهل يمكن أن نضع « شرط التعددية » محكاً للعمل السياسى والثقافى ؟ وهل يمكن أن نسيدده على « شرط الديمقراطية » نفسه ؟

أتصور ذلك ، إن التعددية قاعدة أساسية لبناء الأمة ، وإنها شرط حياتها وازدهارها ، وإنها أيضاً قيمة أساسية حملها الأجداد ، وحققوا بها إنجازات أبهرت العالم . أعنى بذلك أن « التعددية » قيمة مرجعية فى تراث أمة العرب ، وقيمة جوهرية فى المرجعية الإسلامية . فهل مازلنا نحتاج لدمقرطة الإسلامى حتى نمنحه حق الوجود ، أم إن تعددية الإسلامى قد تكون سبباً كافياً ، ودستوراً لازماً ، تعمل على أساسه ومن خلاله قوى الأمة ، المتمسكة بتراثها ، لأن التعددية تراثها ١١٩

صناع الفتنة

مع التقدم التكنولوجى ، وتطور أساليب الاتصال ، تحول الإعلام إلى أداة شديدة التأثير على وعى الجماهير ، فالإعلام المعاصر ، بكل أدواته ، تحول إلى قوة طاغية ومؤثرة . وهى طاغية ، لأنها لا تترك مساحات لحرية الفكر والاكتشاف ، بل أصبح الإعلام أداة تحدد الوعى ، بأسلوب سابق التجهيز . فالإعلام ينشر قوالب إدراكية ، يتم تشكيلها وصناعتها ، داخل أوساط النخبة ، أو جماعات الضغط ، أو الحكومات . ثم تقوم الآلة الإعلامية ، بضخ فيضى هائل من المعلومات والتطورات والآراء ، فى عقل المشاهد والمستمع والقارىء ، أى عقل الشعوب . وقد أدى ذلك ، إلى خلق المتلقى السلبى . فالمواطن العادى ، لا يستطيع بسهولة مواجهة الأدوات الإعلامية ، لأنه لا يملك أدواته الخاصة فى المعرفة . فالإعلام يقدم المعلومات بعد تشكيلها فى قوالب جامدة ، لا تسمح للمتلقى بنقدها أو إعادة تحليلها . فالصورة الإعلامية مركبة وموجهة ، يصعب إعادة تفكيكها ، للوصول إلى العناصر الحقيقية .

وبخلال عملية صناعة الوعى ، تقدم المدركات سابقة التجهيز ، من خلال لعبة معلوماتية شديدة الخطورة . فعصر المعلومات ، كما يسمى ، ليس عصرًا لحرية الحصول على المعلومات الحقيقية . بل هو عصر صناعة المعلومات . فالبيانات والأحداث والوقائع المتاحة أمام المواطن العادى ، ليست مواد خامًا

أولية ، بل هى مواءمة متحيزة ، يتم صناعتها ، حتى تعطى انطباعات دون غيرها . وعملية صناعة الوعى المعلوماتى ، معقدة لدرجة كبيرة ، كما أنها ليست عملية أخلاقية ، بل هى فى كثير من الأحيان عملية نفعية ميكافيلية . لذلك يتم معالجة المعلومات فى معامل سياسية متحيزة . وأدوات المعالجة كثيرة ، ومنها المستتر ، والسافر . فالعمليات المستترة ، هى تلك التى تعتمد على الانتقاء ، فتخفى بيانات وتظهر أخرى . وكذلك هناك عمليات المعالجة الموجهة ، التى يتم من خلالها استخلاص معلومات عامة ، من خلال حسابات ووجهات نظر متحيزة . أما العمليات السافرة ، فهى التضييل الإعلامى ، وأدواته متعددة ، تصل لحد نشر وقائع كاذبة ، أو تحريف الحقائق تماماً ، حتى تعطى مدلولاً عكس حقيقتها .

فالإعلام إذن ، أداة يمكن أن تستخدم لأغراض شتى ، ورغم مقولات عصر المعلومات ، إلا أن المتحقق حتى الآن ، هو سيادة نمط التضييل والتوجيه . وكأن عصر المعلومات ، يعنى حزب المعلومات . حيث من يملك القوة والمال ، يملك بالتالى المعلومات ، وبها يحقق سيادته على الوعى السائد .

وهذه الصورة الطاغية للإعلام ، تواجه بمحاولات شتى نحو خلق « إعلام خاص » ، يخرج من دائرة الوعى السائد والمفروض ، ويحاول أن يقدم وعياً آخر . ولعل ما يحدث فى الغرب ، من استخدام لشبكة اتصالات الحاسب الآلى ، يعد نموذجاً لذلك حيث يحاول البعض ، أفراداً وجماعات ، تكوين شبكات خاصة لتداول المعلومات ، خاصة تلك التى لا تجد مكاناً لها فى وسائل الإعلام ، وتظهر هنا رؤى جديدة ، تقاوم الرؤى الطاغية ، أى الحاكمة . ومع ذلك ، فإن وسائل الإعلام « الرسمية » ، أى تلك الحائزة على دعم التحالف الحاكم ، مازالت هى الأقوى والأكثر تأثيراً . ويضاف لذلك ،

دور الدولة فى عملية الإعلام ، حيث إن الدولة بإمكانياتها ، قادرة على فرض هيمنة إعلامية شاملة ، يصعب فى الواقع اختراقها ، أو الإفلات من تأثيرها . مما يجعلنا فى النهاية ، نشكك فى وجود أى قدر من « حرية المعرفة » ، فالحاصل أن المتاح هو حرية قبول القوالب الفكرية والمعلوماتية المفروضة .

لهذا أصبح لزاماً علينا أن نحرر الوعى ، حتى نستطيع تحرير الإرادة ، وبالتالي تحرير المكبوت سياسياً واجتماعياً . فالإعلام الموجه ، ليس فقط معلومة مضللة ، بل هو خيال مقيد ، وإبداع أسير ، وتفكير سابق التجهيز .

والفن مرآة لهذه الأزمة . فالفن القصصى المكتوب والمعرض ، واجه قيود السياسة ، التى فرضت عليه المحظور والمسموح . ومن خلال إطلاق مساحات للمسموح ، وإظلام وإغلاق مساحات أخرى ، اتجه الفن فى ناحية دون غيرها . فغلب مثلاً الفن السياسى الساخر ، الذى هو تنفيس عن مشاعر الغضب ، تفيد الحاكم ، وتزيل موجات الغضب ، أو تحد من غليانها . ولكن كلما اتجه الفن إلى النقد السياسى العميق اقترب من منطقة المحظورات . ويبقى الفن تعبيراً حراً عن الالتزام بالخطوط الحمراء ، أو الامتناع عن التعبير ، تلك هى حدود الاختيار .

ولكن الأكثر خطورة من ذلك أن الفن تعرض لعملية توجيه سياسى مباشر ، وهى عمل يجعل الفن يموت ويحضر . وهى ظاهرة تبدأ بالتحيز السياسى الذى يجعل المبدع لا يعبر عن صورة المجتمع ويجسمها ، بل يعبر عنها من خلال التزامه بتأييد طرح سياسى دون الآخر ، وهو ما يجعل الفن عاجزاً عن كشف بعض الحقائق والوقائع التى لا تخدم توجهها سياسياً ما . وتنتهى هذه الظاهرة ، عند حد الحظر الحقيقى ، عندما يقدم الفن من خلال توجهات سياسية ، وتعليقات عليا ، ومعلومات أمنية . وتصبح وظيفة

الفنان ، تقديم عمل فنى « تفصيل » ، حسب متطلبات وأغراض صاحب القرار . وبهذا أصبح العمل الفنى ، يرسم صورة للواقع ، ليست هى صورته ، بل هى صورة الواقع الذى يريد صاحب القرار ، فرضه على المشاهدين .

وتلك بالفعل عملية تتجاوز المعقول ، وتعبّر عن إحساس بالطغيان منقطع النظير . فالفن فى المقام الأول ، إحدى أدوات المجتمع حتى يعرف نفسه ، وهو أيضا إحدى أدوات تجسيد أحلام الأمة ، وتصور مستقبلها . الفن إذن ، لصيق الصلة بوظيفة اجتماعية هامة وهى التعبير عن الواقع وتجاوزه فى آن واحد . وبهذا يصبح الفن إحدى أدوات إنهاض وجدان الأمة ، لتكتشف واقعها وتتجاوزه .

ولكن الفن الموجه ، أصبح أداة أخرى ، شديدة الخطورة ، فهو فن يفرض صورا عن المجتمع تهبط عليه من أعلى سلم الحكم . بهذا فهو لا يخرج من المجتمع ، ولا يعبر عنه ، بل « يهبط » على المجتمع ، ليفرض عليه صورة مشوهة ، فيها بعض منه وبعض غريب عليه . وكأن أجهزة الإعلام ، تعيد صياغة وقائع الحياة ، وتصنع مجتمعا وهميا ، وتخلق واقعا على قد احتياجها . وهذه الصورة الوهمية تستخدم بعد ذلك لتبرير سياسات الحكم ، وضمان استمراريته ، وإعطائه مزيداً من القدرة على إحكام قبضته على المجتمع . وبهذا يقدم هذا الفن المغرض صورة للمجتمع ، تجعله يخطئ فى إدراك ذاته ، ويتعد عن واقعه . وكذلك تقدم له صورة عن مستقبل لا يحلم به . وبهذا يصادر الفن الموجه ، أحلام الأمة ، ويفرض عليها خيالا مشوها ، ويساعد يد السلطة حتى تمتد داخل أطياف الحلم ، ورموز الخيال .

ولكن الفن الموجه ، ليس فقط تضليلا ، بل هو أيضا عبث . فالواقع ليس ملكا لأحد ، ومن يتصور أنه يملك وحده حق تصوير الواقع ، هو

عابث بلا شك . فالواقع وقع لا محال ، وشاهده البعض ، كثرة أم قلة ،
فثبت في ذهن نفر من الناس ، وأصبح وعياً ، يمكن أن ينتقل من فرد لآخر ،
ليدخل ضمن مفردات الوعي الجمعى .

لذلك فالفن الموجه يرسم صورة لواقع ، مفارقة بقدر أو آخر ، لما حدث
بالفعل . والصورة التى يروج لها الإعلام الحاكم ، تصل إلى عدد كبير من
البشر . وبعض المتلقين ، ليس لديهم علم عما « وقع بالفعل » ، ولذلك فإن
الصورة الإعلامية ، تصبح « الواقع الوحيد » فى أذهانهم . وبعض آخر من
المتلقين ، شاهدوا ما « وقع بالفعل » أو شاركوا فيه ، أو هم جزء منه . لذلك
فإن الصورة الإعلامية المطروحة عليهم ، لن يكون لها أى تأثير ، بل ستصبح
دليلاً حياً على التضليل الإعلامى .

هكذا يتشكل الوعي الجمعى المشوه . فالبعض يعرف واقعا ، والآخر
يعرفون واقعا غيره ، وبين الفريقين ، درجات من المعرفة يختلط فيها الواقع
المصنوع بالواقع المتحقق وذلك هو أكثر درجات التشوه التى يمكن أن تصيب
وعى أمة . بل هى حالة يمكن أن تحطم الحاضر ، قدر تخطيطها للمستقبل .
لأن تباين الصور عبر شرائح المجتمع ، يعنى أن المعرفة الواقعية لم تعد واحدة ،
ولم تعد مشتركة . ومن الطبيعى أن تختلف فئات المجتمع ، وشرائحه
وجماعاته ، فى توجهاتها وأفكارها ومواقفها السياسية والاجتماعية ، ولكن ليس
من الطبيعى ، أن يكون لدى كل فئة معرفة عن واقع الأمة ، فارقة تماماً لمعارف
الفئات الأخرى ، وهو ما يخلق حالة من تشوه الوعي ، تجعل كل فريق يسير
فى اتجاه مستقل تماماً عن الآخرين ، متصوراً واقعا قد لا يكون له وجود .

وما قيل عن الفن يقال أيضاً عن جميع أشكال الاتصال ، وكل عناصر
الآلة الإعلامية . والتركيز على الفن ، بسبب تعبيره عن خيال الأمة ، وملكيته

لعالم الرمز والأسطورة ، وتلك هى أخص خصوصيات الأمة . فالخيال مثل الحلم ملك صاحبه ، ويقع فى دائرة الخاص ، والأهلى ، والشعبى . الخيال ملك البشر أنفسهم ، لاحكامهم . وعندما يصبح الخيال أسيراً للحاكم ، والرمز رهيناً بالقرار السياسى ، عندئذ تصبح السلطة قد صادرت أحلام اليقظة ، وأحلام النوم .

وحتى نرصد حالة الوعى الراهنة ، علينا أن نتخيل دور الإعلام بكل وسائله وأجهزته ، أى عندما تتكامل تأثيرات المسلسل التلفزيونى ، والأخبار ، والتحقيقات ، فى كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة . وفى مقابل الصورة الإعلامية ، نجد فتات من المتلقين ، كما سبق أن أشرنا . ومن تفاعل المرسل والمتلقى ، تتكون ثلاثة أنماط :

١ - الوعى الموجه .

٢ - الوعى المشوه .

٣ - الوعى المستقل .

فالوعى الموجه ، يعبر عن وعى الفئة التى كونت معظم مدركاتها من خلال وسائل الإعلام ذات الرسائل المقصودة والمفارقة للواقع . وهى غالباً الفئة التى تعاني من قصور فى قدرتها على معرفة الواقع مباشرة ، وليس لديها أدواتها للوصول إلى المعلومات فى صورتها الخام . ولذلك تصبح هذه الفئة أسيرة ما يفرض عليها من النخب الحاكمة .

والوعى المشوه ، هو الحالة الوسط بين المفروض والحادث فى عالم الواقع والمدركات . وهو وعى يتكون لدى الفئة التى تعرف عن الواقع قدراً لا بأس به ، معرفة خاصة من تجاربها وخبراتها ، وحياتها اليومية ، ولكنها فى نفس

الوقت تتعرض للصورة الإعلامية الموجهة ، وتتأثر بها بقدر أو آخر . وبهذا يصبح لديها نوعان من المعرفة ، نوع خام مستمد من الواقع ، ونوع مسبق التجهيز مستمد من وسائل الإعلام . ومن خلال هذا التباين المعرفي ، يتكون الوعي المشوه ، أو الوعي المتردد ، ونقصه به ذلك الإدراك الذى يقف عند حدود الاختلاط والإيهام ، ويصعب أن يصل إلى مرحلة اليقين ، أو هو ذلك الإدراك ، الذى يصدق الشيء وضده ، ويكون منها صورة تبدو مكتملة رغم أنها متناقضة .

أما الوعي المستقل ، فهو حالة تعتمد تماماً على الواقع كما حدث ، حيث يكون للسواق المعيش لدى فئة ما ، قوة تفوق قوة أى صور مفروضة ، حيث تكون المعاشية المباشرة ، هى أداة المعرفة . وتظهر هذه الحالة ، عندما يعرض الإعلام صوراً عن موضوعات عايشتها فئة من المجتمع ، وكانت جزءاً منها . لذلك فإن الصورة المفروضة أياً كانت درجة إتقانها ، لا يمكن أن تلغى ذاكرة الإنسان عما عاشه بنفسه . وعندما يملك الإنسان الوقائع نفسها ، ويكون شاهداً عليها ، أو مشاركاً فيها ، لن ينفع معه أى محاولات للتضليل .

نقصد مما سبق التأكيد على قضية الإعلام الموجه ، خاصة فى القضايا التى تمس صميم واقع الأمة ، وجوهر كيانها . ففى القضايا التى تحاول فيها الجماعات الحاكمة فرض صورة غير واقعية ، والسيطرة على وعى الجماهير ، فى هذه القضايا يتكون الوعي بأشكاله الثلاثة السابقة . فكلما حاول الإعلام طرح صور مزيفة ، كلما تطور الوعي الجمعى للأمة ، فى اتجاهات مختلفة ومتعارضة ، أى كلما زادت حدة الانقسام والصراع فى وعى الأمة . وتلك هى القضية .

إن تعدد الوعي ، فيما يخص الواقع والوقائع ، يعنى ضمناً تعدد « الواقع »

نفسه وبالتالي فإن كل جماعة يصبح لها « وعى » مرتبط « بواقع » ، منفصل تماماً عن مالمدى الجماعات الأخرى . وبهذا ، فلإن الاختلاف بين جماعة وأخرى ، لن يكون فى الموقف السياسى ، تجاه « الواقع » بل سيكون اختلافاً فى الموقف والواقع معاً . ويصبح لكل جماعة أو شريحة ، عالمها الخاص ، الذى تتصوره ، ثم تحاول أن تحافظ عليه ، أو تحاول تغييره . فما هى محصلة تعدد الوعى والواقع والموقف ؟

إن أى أمة تقوم من خلال المشترك بين أبنائها ، والمشارك لا ينفى التعدد . فهناك أسس مشتركة ، ثم تباينات وتنوع . والمشارك فى الأصول ، والتباين فى الفروع ، هما ما يخلقان الأمة . ونعتقد أن الوعى الوقائعى ، فى حده المادى الأدنى ، هو ضمن الأصول . بمعنى أن الأحداث فى صورتها الأولية ، كقيادة خام ، هى ضمن الأدوات التى تخلق مساحة للمشاركة فى الوعى . ومن جملة الوقائع ، التى نخبرنا عن الماضى والحاضر ، يتشكل وعى جمعى ، من خلال الاتفاق على الحد الأدنى من المعلومات . وهذا الوعى الجمعى ، من شروط توحيد الأمة . والوعى الجمعى ، بهذا المعنى ، ليس أحادية الفكر ، بل هو قدر من المعرفة المشتركة القريبة من الحقيقة ، حيث تمثل هذه المعرفة الأساس ، الذى يبنى عليه الوعى السياسى ، والموقف السياسى ، لكل جماعة أو شريحة على حدة . فالاتفاق على عناصر الواقع ، لايعنى الاتفاق على تقييمها أو على اتخاذ موقف منها ، بل إن كل فئة أو تيار ، تحدد موقفها ورأيها ، فيظهر التنوع .

نقصد بذلك أن « الوقائع » من الأصول ، والموقف منها أو الرأى تجاهها من الفروع . فالإدراك يتشكل من خلال وقائع وموقف المدرك منها . ولذلك تصبح الوقائع هى أصول الوعى الجمعى ، والانطباع الوجدانى والموقف

الفكرى والسياسى منها ، هو من فروع الوعى الجمعى ، وبهذا يتحقق المشترك ، دون أن يجور على التعددية .

بهذا المعنى ، علينا أن نتصور حالة انفصال الوعى داخل المجتمع ، بوصفها معبرة عن تمزق الأمة ، وتفكيك أسس وعيها ، وبالتالي تفكيك ثقافتها . وإذا كان من الطبيعى ، أن تضم الأمة ثقافات فرعية ، فإن ذلك يكسبها ثراء وتنوعا ، مادام هناك ثقافة أساسية مشتركة ، تمثل الجامع المعرفى للأمة ، ولكن عندما تبرز ثقافات فرعية ، ليس لها أسس مشتركة ، فإن ذلك يفكك وحدة الأمة .

والوعى بالسواقع ، أساس مهم لأى بناء معرفى ، فالإدراك عملية أولية لتشكيل المعارف ، ومن خلال تكوين تصور عن الواقع ، تتحدد الانطباعات والتفضيلات ثم المواقف : معنى ذلك أن الاختلاف حول الوقائع الأساسية المحددة للظواهر الهامة فى المجتمع ، وقضاياها المحورية ، يؤدى إلى بناء تصورات معرفية منفصلة تماماً عن بعضها ، مما يساعد على نزع المشترك بين الثقافات السائدة فى داخل الأمة .

ويصبح انقسام الوعى ، هو أساس لانقسام الأمة معرفياً ، وبهذا يتحقق التفكيك ، ومنه يحدث التباعد بين جماعة وأخرى ، والذى يبدأ بشكل إدراكى ، ثم معرفى ، ثم يتحول إلى تباعد فى المواقف السياسية والاجتماعية . وإذا كان وعى الأمة يبنى على أسس متعارضة ومشوهة ، فإن مواقف جماعاتها ستكون أيضاً متعارضة ومشوهة . فالتعارض المعرفى ، بكل تصورات ، يؤدى فى النهاية إلى تعارض المصالح ، من حيث فهمنا وتحديدنا لها ، ومن حيث الأساليب المختارة لتحقيق هذه المصالح .

مما سبق ، نتصور أن صناعة الوعى الموجه ، هى صناعة لأكثر من وعى

يختلف كل منها حول « الواقع » ، وكان « الواقع » ليس حدثاً مادياً . ويصبح هناك أكثر من واقع . ويزداد الأمر تعقيداً ، مع تنوع وسائل الإعلام ، من إعلام رسمي ، إلى غير رسمي ، إلى معارض . وبهذا نصل إلى صورة معقدة ، ولكن عمادها الوعي الموجه والمشوه والمستقل . وتمزق الوعي ، الذي يؤدي إلى تمزيق الواقع ، وبث الوهم ، هو ما يؤدي في النهاية ، إلى وعي متصارع ومصالح متصارعة .

فالإعلام الموجه للأغراض السياسية ، شوه - في تصورنا - المشترك الواقعي بين أبناء الأمة ، وجعلهم أعداء بعضهم البعض . ووضع بذلك أسسا قوية ، تزرع الفتنة داخل الأمة . فصناعة الوعي الزائف ، هي صناعة للفتنة .

وفي ربوع أمة العرب ، تم ضخ الوعي الزائف بكثافة بالغة ، مما أدى إلى تفكيك الأمة معرفياً ، وتعارض مصالحها ، لحد جعلها تقترب من الفتنة الكبرى ، فتشتعل النيران أحياناً ، وتخمد أحياناً ، وتبقى سحب الدخان الكثيف ، مبشرة بقرب توهج النيران . فلماذا حدث ذلك ؟ وماهي القضية التي فجرت محاولات تزييف الوعي ؟

إن واقع الأمة يؤكد مركزية الصراع بين الوافد والموروث . وهو صراع ظهر منذ عدة عقود طويلة . وتعددت أطروحات التراث ، وأطروحات الوافد . ولكن مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، ازداد إيقاع المواجهة بشكل حاد ، ومع شدة الصراع ، ظهر بالتدريج الشعور بقرب المواجهة الحاسمة . وكلما زادت سخونة المواجهة زادت درجات العنف والعنف المضاد ، لتزيد من حدة الصراع ، حتى بات واضحاً أنه يقترب من صراع الحياة أو الموت .

في هذا المناخ الملبد بالدماء ، دارت الآلة الإعلامية ، لتفرز عشرات من الصور المزيفة ، مستغلة الوقائع بشكل يشوها ، معلنه عن وعي موجه ،

يفرض نفسه على الجميع . وتم بث عشرات من الشعارات ، تحت مظلة محاربة الإرهاب . وتجمعت الرسائل الإعلامية ، الخبرية ، والفنية ، لترسم للواقع صورة مزيفة ، تتميز بالقتامة ، وتثير النفور . صورة الهدف منها ، لا نقل الوقائع ، بل تحويلها إلى رمز أسطوري للشر . وفي مقابل ذلك ، تم بث صور وردية ، لشعارات وافدة ، حتى تصبح هذه الشعارات ، هي البديل الوحيد . ويوضع وعى المتلقى ، بين صورة سلبية تماماً ، تمس في الواقع تراثه ، وصورة وردية تماماً ، تأتي من قيم مجتمع آخر .

إن الزيف الإعلامي ، اختزل التراث بكل تاريخه ، واختزل الحركات الإسلامية بكل إنجازاتها ، إلى السلبية المنتسبة للتراث ، وهي العنف . فالعنف قد ظهر دفاعاً عن الذات ، فانتفى للتراث ، وأصبح إحدى سلبيات إعادة بناء الذات . وعندما اختزل كيان المجتمع ورموزه وأحلامه ، في العنف ، واختزل الآخر الغربي وهيمنته واستغلاله ، في شعارات براءة ، ثم تم ضخ هذه التصورات بكثافة هائلة ، عندئذ ظهر الوعى الزائف ، وانقسم وعى الأمة ، وتعارضت مصالحها .

إنها الفتنة الكبرى ، بلا شك ، تلك التى تفرزها أجهزة الإعلام الموجه ، عندما تخلق وعياً زائفاً ، حتى تدير معاركها السياسية . فالتجعية النهائية ، هي هذا المناخ الراهن ، المعبأ ببلدور الفتنة ، فهناك جماعات تمثلت الوعى الموجه المفروض ، وأصبحت تجد مصلحتها في الخلاص من التراث ، والحركات الإسلامية ، وبالتالي أصبحت مصالحها رهنا بما يمكن تحقيقه من التحاق بالغرب ، وسيادة للإرادة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . وهناك جماعات ترفض الوعى الموجه ، وتحركها رؤيتها المباشرة للوقائع ، وبالتالي ترى أن الآلة الإعلامية ، والجماعات المصدقة لها ، بمثابة أعداء لتراث هذه الأمة . وبالطبع

فإن بين الفريقين درجات ، من التشوه ، والحيرة ، والقلق ، درجات تتميز بحالة من التردد ، تدفع للسلبية والصمت .

إن صناع السوعي الزائف ، هم صناع الفتنة ، فالوعي الزائف لن يسود فيغير الواقع الذي رسم له صورة مزيفة ، فالواقع الحقيقي يحمل قوته من كونه حادثا بالفعل ، وبالتالي فالواقع يفرز وعيه باستمرار ، ودون انقطاع .

أسطورة الإرهاب

في مواجهة ظاهرة العنف المتزايد ، تضخمت الحملة الإعلامية تحت شعار « محاربة الإرهاب » . وهي حملة تستمد مبرراتها من أهمية مواجهة العنف وسفك الدماء . ولكن عناصر الحملة ومكوناتها ، تشير بشكل واضح إلى أبعاد كثيرة أخرى . فشعار « محاربة الإرهاب » أصبح شعاراً عاماً يشمل الكثير من الظواهر معاً ، ومنها بالطبع ظاهرة العنف . ورغم أن الشعار ليس دقيقاً ، إلا أنه يستخدم لبث رسالة إعلامية تتجاوز العنف ، لتصبح حرباً على معان وعناصر كثيرة . والحملة في النهاية ، هي حرب موجهة ضد كل فصائل التيار الإسلامي ، بل هي أيضاً ضد المشروع الحضاري الإسلامي ، ويختلف رموزه ومفاهيمه ، ومن هنا تتشكل الأسطورة ، التي تبثها وسائل الإعلام ، في محاولة لتشكيل وعي طارد للحملة المنظومات التراثية .

وما تبثه وسائل الإعلام هو بالفعل « أسطورة » ، فالإرهاب في حد ذاته ، يعطى معنى مختلفاً عن الواقع . حيث يشير الإرهاب إلى جماعة مرتزقة ، تقوم بزعزعة الاستقرار والأمن لحساب جهة ما ، وبهذا يتم تفريغ ظاهرة العنف من محتواها وأسبابها . وتتحول إلى فعل دموي مجرد من أي ملامسات . فيسهل مواجهة الظاهرة ، بفعل دموي آخر تحت مظلة القانون . وتجريد الظاهرة بهذا الشكل ، يبرر القضاء عليها بأي أسلوب كان ، ويعفى الإعلام والحكومة من مواجهة الظاهرة على حقيقتها .

فظاهرة العنف ، ليست غريبة على المجتمعات البشرية ، في مختلف عصورها . وهي ليست ظاهرة الإرهاب ، التي تعنى مثلاً أن دولة تعادى أخرى ، فتبث بداخلها جماعات تقوم بأعمال دموية ، لـهـز استقرار الدولة . ففي هذه الحالة تكون الجماعات بمثابة قاتل مأجور ، ليس له علاقة بالصراع بين الدولتين ، وليس له هدف إلا الكسب المالى فقط . ولهذا يمكن أن يتنقل القاتل المأجور من معسكر إلى آخر ، بمعنى أنه يمكن إعادة تجنيده من الدولة المعتدى عليها ، ضد الدولة المعتدية . . . وهكذا .

ولكن ظاهرة العنف أمر آخر ، فالعنف هو سلوك متطرف غير عادى وغير شائع ، تلجأ له جماعة أو جماعات ، تعبيراً عن موقفها الاجتماعى والسياسى . والعنف بهذا المعنى ، هو تمرد اجتماعى وسياسى . ولذلك ، فإن ظاهرة العنف لا تفهم إلا من خلال أسبابها ومراميها . فأسبابها هى المناخ البيئى الذى يفرز العنف ، ومراميها هى تلك العناصر المستهدفة من العنف ، وهى فى ذهن من يرتكب العنف أسباب البيئة التى يرفضها .

وهذا التناول ينبع أساساً من اقتناعات علمية راسخة ، بأن العنف ظاهرة اجتماعية وجزء من إفرازات التفاعل الاجتماعى ، المعبر عن ما يعتمر اللحظة الراهنة . ونبادر ، قبل التعمق فى القضية ، بأن هذه النظرة لاتعنى إطلاقاً تبريراً للعنف . فالفعل العنيف ، هو اعتداء على آخرين ، ويقع تحت طائلة القانون . لذلك فإن المواجهة القانونية لكل من يخرج على القانون أمر لازم وضرورى . ولكن النظرة العلمية ، لها دور آخر . فمواجهة ظاهرة العنف ، لها شق أمنى وقانونى ، تجاه أحداث العنف نفسها ومرتكبيها ، أما ظاهرة العنف بكل أبعادها ، فتلك قضية اجتماعية وسياسية .

لذلك فالتناول العلمى للظاهرة ، يهدف أساساً للوقاية . فتفجر العنف ،

هو عرض لمرض ، أى أنه علامة على وجود أزمات حادة من شأنها أن تدفع البعض لاتخاذ أساليب فى مواجهة الحياة ، غير شائعة ولا عادية ، بل متطرفة . والفهم السليم للظاهرة ، يدفعنا للبحث عن المناخ المفرز للعنف ، باعتبار أن تغيير هذا المناخ ، هو السبيل الوحيد لإيقاف ظاهرة العنف والحد من انتشارها .

أما الجانب الأمنى والقانونى ، فهو ليس مواجهة لظاهرة العنف ، بل هو فقط مواجهة لمركب العمل العنيف . فالوقائع تؤكد أن ظاهرة العنف لا تتعلق بمجموعة من الأفراد ، بل هى ظاهرة جيلية ، تزداد حدتها بدفع دماء جديدة لها من الأجيال الشابة . معنى هذا ، أن استمرار المناخ المفرز للعنف ، هو القضية الرئيسية التى يجب أن نتعامل معها ، لأن استمرار المناخ يعنى مزيداً من جماعات العنف ، وكأن استمرارها مرتبط مباشرة بالمواليد ، ودخول أجيال جديدة فى مرحلة الشباب ، مرحلة التساؤل عن معنى الحياة .

إذا قارنا إذن ، بين أسطورة الإرهاب ، وظاهرة العنف ، سنكتشف فروقا جوهرية . فالأسطورة تدور حول جماعة شر ، وقتلة مأجورين ، وقلة منحرفة ، فيصبح الحل الأمنى كافيا للقضاء على هذه الأسطورة . أما ظاهرة العنف ، فتدفع كل قوى المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة . ولكن الأسطورة تقدم الحل السهل ، والانتصار الوهمى ، أما « الظاهرة » فتدفع الجميع إلى تقييم مواقفهم ، وتلك هى المشكلة .

لأن معالجة ظاهرة العنف ، لن تحدث إلا من خلال اكتشاف مناخ العنف ، ثم تغييره ، لذلك فكثير من القوى تبتعد عن هذه المعالجة ، خوفاً من أن تطولها رياح التغيير ، عندما تكتشف أنها تشارك بقسط ما فى خلق ظاهرة العنف . فمعالجة ظاهرة العنف ، لن تتحقق إلا من خلال النقد

الذاتى ، الذى يدفع المجتمع ممثلاً فى قاداته ونخبه ، لتغيير ما بنفسه ، وهو ما يدفع الكثيرين للهروب من مفهوم « الظاهرة » إلى « الأسطورة » .

وإذا كانت « الأسطورة » هى هروب من الظاهرة ، فإن الأسطورة هى غطاء للحرب أخرى لا علاقة لها بالعنف وأفعاله . فتحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، استباح الكثيرون لأنفسهم ، خاصة بعض وسائل الإعلام وبعض رموز الثقافة ، أن يشنوا حرباً لا هوادة فيها تجاه كل ما يرتبط بالحركة الإسلامية ، وأيضاً ما يرتبط بالخصوصية الحضارية .

فالهجوم على « الإرهاب » ، تبعه هجوم على ما سُمى بخلط الأوراق بين الدين والدنيا وتحت مظلة محاربة الكهنوت السياسى ، والإسلام منه براء ، افترض ضمناً أن كل ما يربط الدين بالدنيا هو محاولة البعض للسيطرة على الدنيا من خلال سلطة دينية يحوزها البعض بدلاً من الكل . وحتى لا نفترض أن الأسطورة هى الخرافة بعينها ، نفرض أن ممارسات البعض قد أعطت انطباعاً بذلك ، ولكن الظاهرة الإسلامية فى مجملها لا تعرف الكهنوت السياسى والسلطة الدينية . والأهم من ذلك ، أن العلاقة بين الدين والدنيا ، هى أصل من أصولنا ، لا الأصول الدينية فقط ، بل الأصول الحضارية أيضاً .

فالنموذج العربى الإسلامى ، نموذج الوسط ، قائم على ارتباط الدين بالدنيا ، ذلك الارتباط المعتمد على أن كليهما يعبر عن غايات سامية نهائية واحدة ، وأن كليهما يستند إلى مرجعية قيمية واحدة . لذلك فالتناقض بينهما غير وارد ، كذلك فإن اختلاف مسار الدين عن الدنيا غير وارد أيضاً ، لأن الدين (بمعنى العقائد والعبادات . . . وغيرها) والدنيا (بمعنى السلوك اليومى والاجتماعى والسياسى . . الخ) كليهما يتبعان نفس المنظومة القيمية ، أى أنهما يسيران طبقاً لنفس المعايير والقواعد لهذا فإن الإفساد فى الدين ، يفسد

الدنيا ، وإفساد الدنيا إفساد في الدين ، وصلاح الحال للدين والدنيا معاً .

فإذا تصور البعض ، أن أسطورة الإرهاب يمكن أن تكون الخرافة التي نحولها لحقيقة ، فتتصور أن القضاء على الإرهاب ، لا يتم إلا بفصل الدين عن الدنيا ، فهذا التصور ليس فقط خطأ ، بل أيضاً تجاوز للواقع تماماً ، وإغراق في بحر الأسطورة الخرافية . ففصل الدين عن الدنيا ، يعنى أن لكل منهما أهدافه وقيمه ومساره المستقل ، وعندما يتحقق ذلك ، في مجتمع عربى إسلامى ، فسوف يؤدى إلى إفساد الحياتين الدينية والدنيوية ، كما سيؤدى إلى خلق تعارض واختلاف بين نظام الدين والدنيا . وتفكيك نظام الحياة ، إلى نظام دينى وآخر دنيوى ، لا علاقة بينهما ، يؤدى في مناخنا إلى صراع وفتنة ، نعتقد أنها تلك الفتنة التي زرعتها الغرب في ربوع أوطاننا ، فكانت العنصر الفاعل في صناعة مناخ العنف .

ومعنى ذلك ، أن عزل الدين عن مجال الدنيا ، على الأرجح ، هو أحد أسباب ظاهرة العنف ، ولكن أسطورة الإرهاب ، تعمل على تحقيق المزيد من عزل الدين عن الدنيا ، وكأن في ذلك سيطرة على الإرهاب ، وهو في الحقيقة إشعال مستمر لنيران العنف ، وتأكيده على استمرار المناخ الذي أفرز ظاهرة العنف .

والأسطورة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تتجاوزه ، إلى معان أخرى . ففي الخطاب الموجه ضد الإرهاب ، اتهمت كل فصائل الإسلام السياسى ، بأنها تمارس السياسة تحت عباءة الدين . واتهم الإخوان المسلمون على سبيل المثال بأنهم يستغلون الدين في الانتخابات البرلمانية . والحقيقة أن هذا الاتهام ، ينتج عن فكرة الفصل بين الدين والدنيا ، ويضيف لها ضمناً معنى آخر ، وهو

المقابلة بين الدين بنقائه ، والسياسة بنفعيتها . ولذلك اتهم كل نشطاء الحركة الإسلامية ، بأنهم طلاب سلطة ، ولذلك فالدين منهم براء ، وكأن طالب السلطة بعيد عن الدين . وبمعنى آخر ، يصبح طالب السلطة المعارض متهما بالنفعية في حين أن حائز السلطة غير متهم .

والأمر في صلبه ليس خلطاً للأوراق من قبل الحركات الإسلامية ، بل تجاهل كامل لطبيعة الحضارة الإسلامية ، ومضمونها ، وكذلك تجاهل لجملة الرموز التراثية ، ولغتها الخاصة . فالعلاقة بين الدين والسياسة علاقة قائمة عبر كل تاريخنا ، منذ الدولة الفرعونية . والسياسة تمارس عندما تثبت أنها لا تعارض الدين بل تحققه . وتصبح المرجعية الدينية ، هي معيار الحكم على الفعل السياسى . لذلك ، فإن الدين عندما ينظم ويوجه السياسى ، يحقق الدور المطلوب منه ، ولكن عندما يستخدم الدين لتبرير سياسات تتعارض مع قيمنا ، وقيم الدين نفسه ، هنا تظهر الشبهات الحقيقية . فإذا كانت الحركة الإسلامية ، تحاول إعادة تنظيم الحياة ، بفعل سياسى ، يعيد انتهاء نظامنا إلى مرجعية القيم الدينية ، فهذا ليس استغلالاً للدين ، بل إفعالاً لوظيفة الدين ، باعتباره منظم الحياة على معيار القيم السامية .

على الجانب الآخر ، فإن توظيف الدين من قبل الحكومة ، بوصفه أداة لتبرير سياسات الحكومة ، وإكسابها إطاراً شرعياً ، هو ما يعد بحق استغلالاً للدين ، لا في السياسة والسلطة فقط ، بل الأهم أنه استغلال للدين لفرض قيم معادية لقيم الدين والحضارة معاً .

أما السعى للسلطة ، فهو ليس اتهاماً ، إلا إذا حددنا المعيار . فكل من يحمل رسالة ، أو مشروعاً ، أو فكرة ويحاول أن يحققها من خلال قيامه بدور سياسى ، لا يعد متهماً ، والأهم أن كل من يحمل هموم وأحلام الأمة معه ،

ويلتزم بها وهو في مقعد الحكم ، هو رمز من رموز الوطنية . والمحك ، في الالتزام أو التفريط ، تجاه الأمة ، كذلك فيما إذا كانت السلطة وسيلة لخدمة المجتمع أو وسيلة للمصالح الشخصية الضيقة ؛ رهن بحكم الأمة نفسها ، ذلك الحكم الذى يسطر في صفحات التاريخ ، ليسجل الحقيقة ، رغم كل الأساطير .

الإرهاب والحضارة الإسلامية

فرضت ظاهرة العنف الإسلامى ، على مائدة البحث ، فى الداخل والخارج . وأصبح الجدل يطول مختلف جوانب القضية ، الحقيقى منها والوهمى . والعنف تحت المظلة الإسلامية يحتاج لوقفة موضوعية . فالإسلام كدين ، وكحضارة ، لا يدعو للعنف . ولكن خروج موجات العنف تحت شعارات إسلامية ، له دلالة الخاصة فى فهم الظاهرة . فالعنف مولد من خلال الإحساس بالانكسار ، وضيق الهوية ، والابتعاد عن التراث ، وضيق القيم الأصيلة . هذه الأزمة التى تعصر الذات العربية والإسلامية ، دفعت بعض الشباب لموجة من العنف ، تحت تصور أن العنف وسيلة لإعادة الأمة إلى تراثها وقيمها ومبادئها . ولذلك خرج العنف رافعا شعارات إسلامية ، دينية أكثر منها حضارية . فحركات العنف ، خرجت لتعبر عن موقف رافض لتتحى « المقدس » من حياتنا ، فأعلنت أن خروجها على الأوضاع ، حماية لهذا « المقدس » ، الذى تتصور أنه يتعرض لحرب شرسة هدفها النيل من مقدسات الأمة . ومن خلال هذا التصور ، تصور البعض أن العنف ، وبالتالى الانقلاب المسلح ، هو الوسيلة الوحيدة لإعادة « المقدس » إلى مكانته ، فخرج العنف رافعا شعار الجهاد فى سبيل العقيدة ، ولهذا كانت ظاهرة العنف إسلامية فى شعاراتها .

ولكن فى مواجهة العنف ، حدث خلط للأوراق ، فى كثير من الأحيان هو

خلط مقصود . فتم تحويل « الإسلامى » إلى عنف ، و « العنف » إلى إسلامى . ومن خلال تفكيك مكونات الظاهرة ، يتم سحب العديد من المفاهيم لتوضع في دائرة الاتهام ، ويصبح التخلص من العنف ، هو التخلص من ما هو « إسلامى » .

والواقع أن الإعلام الغربى ، هو صاحب المبادرة في ذلك . فقد صور الإعلام الغربى ، الإسلام والمسلمين ، والحضارة الإسلامية ، باعتبارها عناصر مكونة للعنف فتم الربط بين الإسلام والإرهاب ، لتكون أسطورة الإرهابى المسلم صاحب اللحية والقنبلة والسلاح . حتى يتحول هذا الإرهابى إلى رمز يتم تجسيده بوصفه خطراً على الغرب ، والحضارة الغربية ، ومن ثم الإنسانية جمعاء . وهكذا تحشد القوى في مواجهة هذا الرمز ، وتلك الأسطورة . لتدور المعركة الحقيقية ، لا بين سلاح وسلاح ، ولكن بين وسائل الإعلام ، وعقول الشعوب . فزرع هذا النموذج الأسطورى ، في حد ذاته ضربة حقيقية لكيان الأمتين العربية والإسلامية ، لأنه حشد للشعوب في مواجهة أمتنا ، مما يجعل الشعوب والدول ، مدفوعة نحو سحق أمتنا وحضارتنا .

والحقيقة أن ما يحدث هو حرب صليبية جديدة ، ولكن ليس تحت شعارات الصليب ، بل تحت شعارات العلمانية . فوسائل الإعلام الغربى ، ومن خلال تشويها لكل ما هو إسلامى وعربى ، تضرب بذلك النموذج الحضارى الوسطى ، بوصفه نموذجاً مغايراً للحضارة الغربية . لتعيد بذلك تصورات الخوف تجاه المنطقتين العربية والإسلامية ، وهزائم الصليبيين في الضمير الغربى ، وتشعل مخاوفهم التاريخية من الإمبراطورية العثمانية . وبذلك يتم تهيئة المناخ بين الشعوب الغربية ، لأى مواجهة محتملة مع العالمين العربى والإسلامى .

وتلك الحرب العلمانية الباردة ، على غرار الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية ، تمهد جيوشها المدنية قبل العسكرية ، للسيطرة على هذا « الشرق » الإرهابى . واستغلال أحداث العنف ، بوصفها سبباً لطرح هذه الصورة الإعلامية المضللة ، ليس إلا خبثاً إعلامياً . والحقيقة أنه بوجود أو عدم وجود ظاهرة العنف الإسلامى ، فإن الحرب العلمانية الإعلامية ، كانت ستأخذ طريقها تحت أى مبررات أخرى . ولا ننسى أن الإعلام الغربى ، كان ومازال وسيلة فعالة فى تصوير حضارتنا ، بالتخلف والبدائية وغيرهما من النعوت .

واتهام الغرب بأنه يحاربنا عن قصد ، ليس بدون مبرر ، بل إن الأجندة الغربية ، المفروضة على العالم ، بقوة صندوق النقد أولاً ، ثم بقوة مبدأ حق التدخل فى الشئون الداخلية ثانياً ، تؤكد أن سبق الإصرار والترصد ، متكامل الأركان فى الحرب العلمانية الغربية . فالتوجه الغربى ، يؤكد على أهمية توحيد العالم حضارياً وقيماً وسلوكياً ، وهو ما يعنى أن وجود أى منظومة حضارية مخالفة ومغايرة ، يعد إفشالاً لفكرة الهيمنة الحضارية الغربية .

والأمر لا يقتصر على أمة العرب والمسلمين ، فالدول الغربية تحاول فرض نموذج حياتها على الحضارات الآسيوية ، خاصة اليابان والنمور الآسيوية . ونلاحظ أيضاً أن تلك الدول تقاوم ، وتحاول الحفاظ على خصوصيتها الحضارية ، تلك الخصوصية التى صنعت من خلالها مجدها الاقتصادى . لكن الفرق بينهم وبيننا كبير ، وهو ليس فرقاً بين الحضارات ، فلهم حضارتهم ، ولنا حضارتنا ، والفرق الحقيقى فى موقف الغرب منا ومنهم . فالدول الغربية تتساهل معهم ، باعتبارهم « الشرق الأقصى » ، الذى لن يؤثر عليهم ، حتى وإن تميز. لهذا ، سنجد المساعدات الغربية للتجارب الآسيوية ، والتعامل المرن نسبياً . وإن كانت الدول الغربية ، فى النهاية تسمح بقدر من حرية الحركة ، مع تأكيدها ضمناً أن أى وضع نهائى لا يجب أن يكون إلا التحاقاً بالغرب .

أما نحن ، في الشرق الأوسط كما يطلقون علينا ، أو في قلب العالم ووسطه كما نرى أنفسنا ، فتمثل بالنسبة للمغرب منطقة لايقبل تجاهها إلا النفوذ المباشر السافر . ومن خلال الكيان الصهيوني وبسببه في نفس الوقت ، فإن موقف الغرب يزداد تمسكاً بأهمية الهيمنة الشاملة .

لهذا نرى أن أسطورة « الإرهاب والإسلام » التي يروج لها الإعلام الغربي ، هي جزء من حرب شاملة موجهة تجاه الحضارة الإسلامية ، الهدف منها إبادة هذه الحضارة ، وتحويل شعوبها إلى نموذج حياتي آخر . وهو ما يجسد تفكيراً استعماريًا ماديًا ، يتصور الشعوب بأنها مادة يمكن معالجتها بالهندسة الوراثية ، لتخليق أنماط حضارية حسب الطلب .

وهذا عن الإعلام الغربي ، فماذا عن إعلامنا المحلي والإقليمي ؟ الغرب أن الإعلام العربي يأخذ من المواقف ما يلائم الإعلام الغربي في كثير من الأوجه . ويبقى الفرق الظاهري ، والضمني ، بين الإعلام الغربي والإعلام العربي ، فإن الأول يهدف لسحق الحضارة الإسلامية ، أما الثاني فيحارب الإرهاب فقط ، فهل هذا صحيح ؟

إن وسائل الإعلام ، تؤكد موقفها المعادي للإرهاب ، تلك الأسطورة الإعلامية التي لا نعرف على وجه التحديد حدودها . فكلما زادت حدة المعركة ، اتسعت الأسطورة لتشمل قوى جديدة ، وأفكاراً وبدائل أخرى . وتوسع مفهوم الإرهاب لحد لا نعرف على وجه الدقة حدوده ، مما يجعلنا نشك فيما يحدث .

ثم إن وسائل الإعلام في حربها على الإرهاب ، أطلقت من خلال بعض رموزها وكتابها مصطلح الإرهاب الفكري ، ثم وصفت بعض القوى والرموز ، بأنهم أكثر خطراً من الإرهاب نفسه . ثم لقتنا في النهاية ، درساً مستقبلياً ،

في أهمية الالتصاق بالعلمانية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبعد عن السلطة الدينية والتخلف والظلامية . وعند هذا الحد ، لا يمكننا أن نوقف سيل الشكوك والهواجس .

فأسطورة الإرهاب ، طالت كل الحركات الإسلامية ، حتى الحركات السلمية ، ثم طالت الحركات الإسلامية غير السياسية ، والتي تعمل في مجال الدعوة ، باعتبارها مفرخة للإرهاب . ثم طالت الأسطورة ، العمل الاجتماعي الإسلامي ، باعتباره مشجعاً ومحفزاً على الانضمام للجماعات « الإرهابية » . وأصبحت الأسطورة من الاتساع بحيث تشمل الكتاب والمفكرين والوعاظ من رموز الفكر الإسلامي . وتحول الجميع إلى خيانة واحدة ، يظلمها الإرهاب والتطرف . وعندما نبحث عن الاعتدال ، نكتشف في الواقع المأساة .

فالاعتدال يبدأ من العلمانية ، وتظهر خطوطه عند أعتاب السادة الغربيين ، ويحصل على صك شرعيته من التحاقه بقيم الغرب ، واعتماده من وكلاء الغرب الثقافيين المسيطرين على قطاع عريض من الإعلام العربي .

فإذا كانت وسائل الإعلام الغربي ، تشن حملة حربية علمانية على الحضارة الإسلامية ، فماذا تفعل وسائل الإعلام العربي ، أو بعضها على الأقل ؟ قد نسارع باتهام أصحاب الحملة الإعلامية العلمانية ، بأنهم شركاء الغرب في الحرب الباردة ضد الحضارة الإسلامية ، أو نرفع من درجة الاتهام ، ونعتبرها حرباً ضد الإسلام كدين ، ولكن إذا نحينا كل الاتهامات جانباً ، وتركنا سوء القصد للإعلام الغربي ، وافترضنا حسن النية في الإعلام العربي العلماني ، فلنأنا لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه أياً كانت النيات ، فما يحدث الآن ، يمزق الحضارة الإسلامية ، باعتبارها وعياً جمعياً تاريخياً ، ويلحق الأذى بها ، ويشوهها في عيون أمتها . إنها بالفعل ملبحة علمانية ، لأمة العرب والمسلمين ، بكل تاريخهم وتراثهم وقيمهم .

إن مشكلة الإعلام العلماني العربي ، أنه يضع القيم الغربية العلمانية ، في مواجهة القيم العربية الإسلامية ، ويحمل الأخيرة كل تبعات العنف وأضراره .
وأتصور لو أن الإعلام الغربي سمح لنفسه بشيء من هذا القليل ، لكان الآن يهاجم جملة القيم الغربية ، باعتبارها المسئول الأول عن النازية والفاشية والتزعات العنصرية . هي إذن عملية « جلد الذات » وتمزيقها . وما يفعله الإعلام الآن ، ليس طريقاً للتقدم ، بل هو طريق لتعطيم كل القوى المعنوية للأمة . ولا أعتقد أن وجود بعض الجماعات التي تستخدم العنف ، مبرر كاف للقضاء على أمة ، وإيادة أبنائها ، وتحت مظلة كراهية تشنها وسائل الإعلام الغربي .

إن الحرب العلمانية الغربية ، تجاه الحضارة الإسلامية ، وجدت لنفسها وكلاء وحلفاء بيننا . فأصبحنا نتلقى الطعنة الغادرة بيد عربية ، وبكلمات عربية .

الحضارة الإسلامية في مواجهة العنف

نعتقد أنه تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، بوصفها حرباً وطنية مبررة ، هناك الكثير من المشروعات التي يتم تمريرها . فالدعوة للديمقراطية الغربية ، والليبرالية كمنهج حياة ، وكذلك الانضمام إلى النظام العالمي ، والشرق أوسطية ، والتسوية السلمية أو الاستسلامية ، كلها أمور تجري على قدم وساق ، وتمرر تحت جناح الظلام ، دون أن تناقش أو تقيم . فالكل الآن محاصر بلعبة الإرهاب ، وأسطورة الخوف ، وخيال الدماء .

فحتى نستطيع مواجهة الإرهاب ، حسب الرأي السائد المفروض على الساحة ، علينا أن نتكثل جميعاً في خندق واحد . ومن يرفض الدخول في الخندق ، يحسب على معسكر الإرهاب ، ويتم اغتياله معنوياً على الأقل . وكأن الساحة منقسمة إلى معسكر الديمقراطية ، وهي الرشد والعقل والتقدم ، ومعسكر الإرهاب ، وهو التخلف والعنف والظلامية . ومن يخرج عن المعسكر الأول ، يصبح محسوباً على الثاني . فهل هذه صورة واقعية ؟

وعندما نحلل الصورة أكثر ، سنعرف أنها ليست بين الديمقراطية ، كأسطورة للخير ، والإرهاب ، كأسطورة للشر ، بل هي مقابلة يتم تمريرها ضمناً في جناح الظلام ، بين الحضارة الغربية ، والحضارة الإسلامية ، وتصبح الأولى أسطورة الخير وإلهه ، والثانية أسطورة الشر وإلهه . وبهذا يصبح علينا الاختيار بين الالتحاق بالحضارة الغربية ، المفضى للتبعية ، باعتباره حلاً

وحيداً للمستقبل ، أو نختار الحضارة العربية الإسلامية ، مما يؤدي إلى سيل الاتهامات التي تبدأ بتشجيع الإرهاب ، ولا تنتهى إلا بتهمة الإرهاب نفسها . وفى الاختيار الأول ، نواجه الانتحار الحضارى ، وفى الثانى نواجه الموت فى سبيل حضارتنا .

تلك صورة مرفوضة ، أو يجب علينا أن نرفضها . وقد يجادل البعض فى وجود هذه الصورة أصلاً ، ولكن الوقائع المعيشة فى أمتنا العربية ، تؤكد أن الصورة حقيقية ، وإن لم تكن نتاج مؤامرة مقصودة ، فهى نتاج تفاعلات اللحظة الراهنة ، بكل ملابساتها الخارجية والداخلية .

فمن جانب الدول الغربية ، نلاحظ هجومها على الحركات الإسلامية ، واتهامها جميعاً بالإرهاب . وفى نفس الوقت ، فإن الدول الغربية تفرض علينا أجندة تبدأ بالسياسى وتصل حتى قيم الحياة نفسها ، فى صورة سافرة مكشوفة . والحكومات العربية ، تعلن الحرب على الإرهاب ، وتدعو إلى الالتحاق بالنظام الدولى السائد بكل مفرداته . والنخبة المثقفة العلمانية ، تهاجم الإرهاب ، وتطرح قيماً غربية .

إذن الحرب ضد العنف الإسلامى ، والمطروح للتأييد مشاريع غربية . وأكثر من هذا فإن الحرب على العنف الإسلامى ، تتجاوز الحرب على العنف ، ليصبح حرباً على « الإسلامى » . وفى ضوء طرح بدائل غربية متزامنة مع هذه الحرب ، فإن مساحة الاختيار تنقلص ، حتى لا يبقى فيها إلا الالتحاق بالغرب ، أو التعرض لتهمة الإرهاب بكل مخاطرهما الأمنية .

والواقع أن ما يحدث ليس فقط استغلالاً للحرب ضد الإرهاب ، بل هو أيضاً مأزق سقطت فيه معظم القوى الحاكمة . فالعنف الإسلامى ، يحمل دعوة للعودة للدين وللحضارة والتاريخ ، ويحمل قيماً أصيلة ، حتى وإن

تطرف في ممارستها . ولذلك فإن محاولات مواجهة هذا العنف ، والتي بدأت أكثر رشادة ، تحولت إلى موجة عارمة من الهجوم ضد مجمل الطرح الحضارى العربى الإسلامى .

والمشكلة أن مواجهة العنف ، تعتمد أساساً على فكرة استبعاد حركات العنف وإبادة إبادتها تماماً والتخلص منها . وهذا الموقف يؤدي إلى مهاجمة مجمل المنظومة التي خرجت منها هذه الحركات . فحركات العنف تخرج من المنظومة العربية الإسلامية ، لأنها مثل أى منظومة ، لها تجليات وأطروحات متعددة ، حسب الظروف المحيطة . ومن يتصور أنه قادر على إبادة حركات العنف ، دون إبادة المنظومة نفسها ، واهم . لأن مواجهة هذه الحركات ، لن تكون بالإبادة ، بل بتغيير المسار ، نعى بذلك تغيير مسار الفيض الخارج من حضارة الأمة ، دفاعاً عن مقدساتها . وحتى يغير مسار هذا الفيض ، يجب أن نعلم أولاً أنه فيض طبعى ، يحدث في كل الحضارات . فأى حضارة تعاني من التأخر والتخلف ، ويتم تهديدها ، وتواجه مخاطر تهدد وجودها ، أى حضارة تعاني من هذه الظروف ، يخرج من داخلها فيض دفاعى غاضب ، يحاول أن يحمى مقدسات الحضارة . فالحضارة ، مثل البشرية ، تحمل بداخلها الدافع للبقاء والاستمرار . وعندما تكون الحضارة ذات تاريخ طويل ، وتجارب ممتدة ، وملايين من الأبناء ، عندئذ تكون حضارة قوية ، تملك الدافع للبقاء ، وتملك أيضاً القدرة على البقاء رغم كل التحديات والتهديدات .

فإذا كان العنف في أحد جوانبه ، تعبيراً عن دفاع الأمة عن مقدساتها ، وإن كان بأسلوب سلبى ، فإن تجفيف منابعه ، كفكرة سيطرت على النخب الحاكمة ، هو في الواقع محاولة لتجفيف منابع الحضارة نفسها . وهو ما يؤدي

إلى تزايد الخطر المحدق بالحضارة والأمة ، أى أنه فى حد ذاته ، دافع إضافى لطوفان الفيض العنيف . فكلما تعرضت المقدسات لتهديد أشد ، كلما انفجر العنف بلا حدود .

ويبقى العنف وآلامه كما تبقى التهديدات المحيطة بالأمة ومخاوفها !

والحقيقة أن فهم العنف وأسبابه ، تدفعنا إلى معرفة الطريق السليم لتجاوز هذه الظاهرة . فالعنف فى أحد جوانبه دفاع عن مقدسات الحضارة ، ولهذا فإن الحضارة الإسلامية ، كمشروع مستقبلى ، هى الوسيلة الوحيدة لمواجهة العنف . وبالتالي يصبح تطوير وتمجيد وترشيد ، الحركات الإسلامية هو هدفنا . لأن كل محاولة لإصلاح المسار ، هى محاولة لتنظيم فيض العنف ، الخارج من الدافع للبقاء الحضارى . فالفيض فى حد ذاته ، حقيقة نعيشها ، وفى نفس الوقت نحتاجها . لأن الدافع للبقاء الحضارى ، فى التحليل الأخير ، هو الدافع المحرك للأمة ، للبقاء وللتقدم معاً . وبسبب ما تمر به الأمة ، تحول الفيض إلى طوفان ، فأصبح عنيفاً . ولذلك علينا أن ننظم هذا الفيض ، ونخفض من حدته .

وتنظيم الفيض التراثى ، لا يتحقق إلا بإعادة إحياء قيم الأمة ، وإعادة قدسيته مرة أخرى . ولا نعى بذلك فرض رؤية محددة على الجميع ، فقيم الأمة هى الإطار العام الشامل لشوايتها ، وبالتالي فهى محدد لهوية الأمة ، وفى داخل هذا الإطار يمكن أن تتولد العديد من الرؤى والأفكار .

وحتى نخفض من حدة الفيض التراثى ، علينا أن نسرع بشق الطرق المؤدية لإحياء الحضارة مرة أخرى ، ونفتح الأبواب لنهضة التراث ، فيكون الاهتمام لقيم التراث سبباً لإتاحة الفرص ، أمام الأفراد والجماعات ، لا أن يكون سبباً للحرمان من الشرعية . لأن منع الشرعية عن الأطروحات والحركات

النابعة من الحضارة العربية الإسلامية ، يوحى بل ويؤكد ، أن النظام السائد يعادى هذه الأمة ومقدساتها ، مما يضيف شحنة جديدة للفيض التراثى الدفاعى . وهكذا تتولد دائرة العنف والعنف المضاد . فالحملة ضد الإرهاب ، تحوى العديد من العناصر المخلقة لبيئة ومناخ العنف ، الذى كان سبباً فى خروج الظاهرة منذ البداية .

لذلك فالحملة ضد الإرهاب ، تجنب فى أحيان كثيرة .، خاصة فى مضمونها الثقافى والقيمى ، إلى أن تكون عنفاً موجهاً لتراث هذه الأمة ، وهو ما يجعلها محركاً لعنف مضاد ينبع من الفيض الدفاعى الفطرى للأمة . وهكذا تتحول الحملة التى تدعى مواجهة الإرهاب ، إلى سبب مباشر فى تفاقم الظاهرة ، وتزايد حدة العنف والعنف المضاد . وبهذا نسكب على النار جمرأ من نار .

والغريب أن الحكومة فى بداية مواجهتها لحركات العنف الإسلامى ، كانت تحاول المزايدة على هذه الحركات ، حتى تحولت المواجهة إلى منافسة وتبارز فى التدين . والحقيقة أن هذا لم يكن عملاً إيجابياً ، لأن المزايدة فى التدين ، تعنى المزيد من الطرح الشكلى الظاهرى للدين ، وبالتالي تغذى الفهم المتطرف الشكلاى للدين . ومن خلال المزايدة الدينية ، طرحت الحكومة ما تريد من سياسات تحت شعارات دينية ، فجاءت السياسات منافية لمبادئ الحضارة الإسلامية ، أو على الأقل غريبة عنها . ولذلك سقطت لعبة المزايدة .

وفى مرحلة ثانية ، اتجهت الحكومة إلى وقف عملية المزايدة ، وبدأت فى بث قيم « التسامح » عن طريق فتح الباب تدريجياً للقيم الليبرالية الغربية . وبعد أن كانت السياسات تمرر من خلال شكل تراثى متحفى ، أصبح الاتجاه الراهن يهدف إلى تمرير السياسات تحت شكل غريب سافر ، كنوع من إكمال الحملة على الإرهاب ، وتخفيف منابعه . وكأن النخبة الحاكمة ، اقتنعت بأن

المزيد من التدين وملامح الخصوصية ، ولو بأسلوب شكلى ، يعطى الشرعية « للعنف » ، ويسحبها من الحكومة .

وبالطبع فإن المرجعية الحضارية للأمة ، هى حائط الصد أمام أى دعوات للشرعية . ولكن الخروج على هذه المرجعية تماماً ، يعد تحولا خطيرا . والغريب أن بعض رموز الثقافة وكتابها جنحوا إلى هذه الرؤية معتبرين المرجعية الحضارية بوصفها منابع الإرهاب التى يجب أن تحجب ، ولكن المرجعية الحضارية ، ليست منبع العنف ، بل إن تحجيمها هو سبب العنف ، وفى نفس الوقت فهذه المرجعية هى الحكم الذى يفرز الأصيل من الوافد . ولأن كتاب العلمانية الغربية ، هم ضمن الوافد ، ولأن إحياء المرجعية الحضارية ، سيفرزهم باعتبارهم وكلاء للوافد الدخيل ، لذلك أصبحت حملة الإرهاب ، فرصة لتدمير كل قيمة تحت سائر وابل الرصاص . ونسى البعض ، أو الكثيرون ، أن إحياء المرجعية الحضارية ، سيوقف فيض العنف ، ويولد فيض النهضة .

تجفيف منابع التاريخ

إن موقف أى أمة من تاريخها ، يمثل علامة أساسية ، تحدد توقعات المستقبل . فالمستقبل يولد فى الماضى ، وينمو فى الحاضر ، ويتحقق فى المستقبل . لأن التغيرات التى تمر بأى مجتمع ، ليست وليدة اللحظة ، بل هى عملية مستمرة وتدرجية . فالتغير ، ليس على وجه الدقة ، هو تغير الحاكم ، أو تغير قانون ، أو موقف سياسى . لأن التغير الاجتماعى الحضارى ، عملية أكثر تعقيداً ، وتشمل كل التغيرات الصغرى . لذلك فالتغيرات السياسية والاقتصادية ، هى علامات لها دلالتها فى فهم عملية التغير الشامل والتدرجى التى تمر بها المجتمعات . وفى الكثير من الأحيان ، نركز اهتمامنا على التغير السياسى الحادث ، باعتبار أن الأحداث السياسية ، تمثل ما يلفت الانتباه . فالإعلام مثلاً ، يركز على السلوك والحادث السياسى ، أكثر من غيرهما .

لهذا ، فإن ما نلاحظه ، يمثل الأحداث الأعلى صوتاً ، ولكن التغيرات الاجتماعية تبقى بعيدة عن مجال النظر والرؤية ، لأنها جزئية ومرحلية ، وكذلك لأنها أشياء تحدث داخل جماعات بأكملها ، مما يجعل متابعتها أمراً شديداً الصعوبة . ولكن أى باحث مهتم بالمستقبل ، عليه أن يوجه نظره إلى مختلف العناصر المشكلة لحياتنا ، الضمنى منها قبل الظاهر ، والاجتماعى قبل السياسى .

فالتاريخ يحكى قصص الحكام ، ويتجاهل كثيراً قصص الشعوب . ولكن

كل قصة تاريخية تحمل في الواقع قصة شعب ، قبل قصة حاكمه . لهذا فالسياسة هي الرموز التي نستخدمها في التاريخ ، أما الاجتماع والحضارة ، فهما المضامين التي نستخلصها من التاريخ . وعندما ننظر للماضي ، منجد أن المتاح من كتب تاريخية ، يحكى السياسى أولاً ، ومنه نستنتج الاجتماعى ونفهمه . ولكن عندما نهتم بالمستقبل ، علينا أن نقلب الصورة . فالمستقبل ليس وليد السياسى الحاضر ، ولكنه وليد الاجتماعى المتشكل فى الماضى والحاضر . وحتى نرتب صورة الرؤية المستقبلية ، علينا أن نفهم الوضع السياسى الراهن ، باعتباره إفرازاً لعملية اجتماعية مستمرة ، فإذا أردنا معرفة الوضع السياسى المستقبلى ، فعلىنا أن نعود للعملية الاجتماعية التى أفرزت الوضع الراهن ، لتتابع سيرها ثم نحدد توقعاتنا عن إفرازاتها فى المستقبل .

وفىما يخص الوضع السياسى الراهن ، المتميز بإقامة دولة قوية حديثة واقتصاد قوى ، فإن هذا الوضع يمتد إلى بدايات القرن العشرين ، أو ما قبلها ، فتظهر جذوره فى فكرة الدولة الحديثة ، والمعاصرة . تلك الأفكار التى نادى بها بعض المفكرين المتأثرين بالحضارة الغربية ، الأمر الذى أدى إلى زرع بذور هذه الأفكار ، وتجمع نخب من حولها . وتشكل بذلك كيان اجتماعى ملتحق بالغرب ، الحضارة والفكر والقيم .

ومن هذا الكيان الاجتماعى ، تفجر التصور حول الدولة الحديثة . لذلك فإن قادة ثورة يوليو ، أزاحوا الاستعمار الذى بنى دولة حديثة تابعة له ، واستولوا على الدولة التى بناها ، وبدعوا فى تحقيق حلم الدولة الحديثة . ونفهم من ذلك أن الكيان الاجتماعى المتغرب ، لم يقم بإنشاء الدولة الحديثة بنفسه ، بل قام بذلك مجموعة من الجناح العسكرى للدولة ، تأثرت بالفكرة ، ورأت أنها أحق بقيادة الدولة ، وأنها القادرة على تنفيذ الفكرة . وتبع ذلك تنحى

الكيان الاجتماعى الغربى ، فى فترة عبد الناصر على الأخص ، حيث اتهم هذا الكيان بأنه مخترق من الاستعمار . ومع تمادى الدولة فى طريق الحداثة ، كان من الطبيعى أن تتحالف مع مصدر الحداثة ، فجاءت مرحلة التبعية للغرب ، على يد السادات ، بوصفه صانع الحداثة ، وأيضاً بمولها . وبالتالي دخل الكيان الاجتماعى المتغرب الحلبة مرة أخرى ، بوصفه الوكيل المحلى ، للمشروع الغربى . مما حصر الصراع حول فكرة الحداثة ، لا فى الاستقلال عن الغرب أو التبعية له ، لأن التبعية لصاحب الفكرة ضرورة ، بل حُصر الصراع فى المنافسة بين الدولة كصاحبة للسلطة ومشروع الحداثة معاً ، وبين الوكلاء الغربيين بوصفهم الأداة الحقيقية لنشر المشروع الغربى .

نستنتج من هذا أن موقف الدولة اليوم ، يعود فى جذوره التاريخية ، لموقف النخبة المثقفة عبر تاريخها الماضى ، والممتد لحوالى القرن من الزمان . بهذا المعنى ، فإن النخبة تطرح « التصور » ، ثم تحاول تمهيد المجتمع لتنفيذ هذا التصور ، حتى وإن لم تكن صاحبة السلطة أو صاحبة مبادرة التنفيذ . وهو ما يفسر لنا سر العلاقة الغربية بين النخبة المثقفة المتغربة ، وحكام ثورة يوليو . فهذه العلاقة تتراوح بين الصدام العنيف ، وتبعية النخبة للسلطة لحد سافر . فمشروع الحداثة محصور تماماً ، بين النخبتين العسكرية والإدارية ، والنخبة المثقفة والشرائح العليا . ومن الواضح أن النخبة العسكرية ، بوصفها قائد النخب الإدارية والفنية للدولة كما تظن ، ترى أن حق الحكم يتركز فى يد الجهاز والقوة الفاعلة فيه ، مما يدفعها إلى مقاومة أى محاولة من النخب المتغربة للسيطرة على الدولة . ويعنى ذلك ضمناً أن الدولة بجناحيها العسكرى والمدنى ، ترى أنها القادرة على تحقيق الحداثة وحماية الوطن ، أما النخب الغربية ، فتظل متهممة بأن ولاءها للمخارج . ولهذا تقبل بوصفها نخبة تعمل

لدى جهاز الدولة ، وترفض عندما تصبح نخبة تعمل لمصلحتها ، وترى أنها صاحبة الحق في قيادة الدولة .

تلك المفردات ، تؤكد لنا الأساس الثقافي للواقع السياسى الراهن . وهو ما يدفعنا لفهم ما حدث ويحدث على المستوى الثقافى . فالرموز الثقافية لما سمي بالتنوير والنهضة ، قدمت فكرها على أساس أن الحداثة ، هى الطريق للتقدم ، وهى وسيلة الدخول فى العصر . تلك الأفكار التى وتأسست على يد أحمد لطفى السيد ، أكدت ضمناً على مفهوم شديد الخطورة ، وهو الانقطاع التاريخى .

فالتصور الثقافى يتركز فى أحد عناصره الهامة ، على تصور التاريخ . فالتاريخ فاعل فى الحاضر والمستقبل من خلال عمليتين هامتين . الأولى : أن كل الميراث التاريخى يتقبل من جيل لآخر ، فى عملية توارث حضارى ، تشكل الوعي الجمعى للأمة . والثانية : أن التاريخ بكل ما فيه فاعل اليوم ، من خلال تصوراتنا عنه ، وما يشاع ويروج بخصوصه . العملية الأولى إذن تلقائية لا يتحكم فيها أحد ، والثانية عملية مقصودة وموجهة بقدر أو آخر ، فتصوراتنا عن التاريخ ، هى نتاج ما يكتب ويقال ، ليقدم التاريخ للأجيال ، جيلاً بعد الآخر .

لهذا فإن وكلاء الغرب ، طرحوا مشروع الحداثة ، من خلال التركيز على مفهوم تاريخى ضمنى وهو الانقطاع . فالتاريخ الماضى - كما صور - ظلامى ومتدهور ، ولذلك علينا أن نخرج منه ونفصل عنه ، حتى ندخل فى الحداثة والمعاصرة . ومن خلال توسيع الفجوة بين الماضى والحاضر ، طرحت تصورات تجعل الحاضر ثورة ضد التاريخ ، فالتاريخ يحمل التخلف ، والحداثة ثورة على التخلف ، لذلك فالحاضر ثورة ضد الماضى .

ولكن فكرة الانقطاع ضمنية ، أكثر من كونها علنية . بمعنى أن الانقطاع يحتاج لفهمه ، لتبريرات ، تجعل قطع ما هو متصل أمراً ممكناً . والحقيقة أن التبرير جاء أولاً على يد مستشرقين ، ثم أكمل الدور وكلاؤهم المحليون . فتم إعادة قراءة التاريخ ، حتى يبدو وكأنه تاريخ أوردنا إلا قليلاً ، فهو عصور مظلمة إلا قليلاً ، وإقطاع إلا قليلاً . . . وهكذا . وهذه الرؤية طرحت الحضارة العربية الإسلامية ، بوصفها الحضارة الغربية إلا قليلاً ، حتى يتسنى من خلال ذلك القفز إلى النقطة الجوهرية ، وهي أهمية إكمال حلقات التاريخ حسب قانونه الغربي ، فإذا كان ماضينا هو ماضى الغرب إلا قليلاً فعلينا أن نجعل مستقبلنا هو مستقبل الغرب ، حتى وإن كان إلا قليلاً أيضاً . وهذا طرح تصور الدولة الحديثة الذى وصل بنا إلى طرح المشروع الغربى متكاملأ ، من ديمقراطية وليبرالية وسوق حر ، وسيادة نمط الدولة على المجتمع . وإذا كان ما نحقق هو نموذج تابع للغرب ، ولا يستطيع أن ينافس ، فهو أمر مقبول ، أن نصل فى النهاية إلى حداثة إلا قليلاً !!

قراءة التاريخ من قبل النخبة المتغربة حققت الانقطاع التاريخى من خلال إعادة تصور الماضى بصورة غير حقيقية ، ليصبح الحاضر امتداداً لماضى وهمى . فما يحدث الآن من نموذج الدولة الحديثة القوية المشوه ، هو امتداد لأطروحات مثقفى الغرب عبر حوالى قرن من الزمان ، وما يحدث مشوه لأنها دولة حديثة إلا كثيراً ، وقوية إلا كثيراً !! فلا هى امتداد ناجح للماضى ، ولا هى خروج مظفر عن التاريخ .

وينفس المنطق يمكن أن نرى المستقبل . فالنخبة المثقفة المتغربة ، ونحن نقدم على مطلع القرن الحادى والعشرين ، تقدم نموذجاً جديداً للتاريخ ، يتجاوز عملية الانقطاع التاريخى ، ويرسى قواعد عملية تجفيف منابع

التاريخ . وهى عملية تجرى على قدم وساق ، تحت دعوى تحجيف منابع الإرهاب ، ومنابع التطرف ، والحقيقة أنها تحجيف ل منابع التاريخ نفسه . فما الفرق بين تصور الانقطاع التاريخى ، وتصور تحجيف منابع التاريخ ؟

إن المرحلة الأولى من تغريب مصر ، اعتمدت على طرح تصور عن التاريخ ، يجعل عملية استمراره ، هى بالفعل انقطاعاً عنه ، ولكن التاريخ ينتقل لنا من خلال التصور ، ومن خلال التوارث الحضارى للوعى الجمعى . لهذا فإن النخبة المتغربة الآن ، اكتشفت أن كل التصورات التى طرحت عن التاريخ ، لم تؤثر على السوى الجمعى التاريخى . فرغم قرن من التنوير كما يقولون ، مازلنا تراثيين وعروبيين وإسلاميين ، أى ظلاميين كما يظنون ! فرغم قرن من التنوير ، فالأمة مازالت تتعلق بتاريخها المتخلف ، كما يفترون !

إن الصمود الحضارى للأمة ، يدفع قوى التغريب فى العالمين العربى والإسلامى ، إلى الدخول فى مرحلة تحجيف منابع التاريخ ، أى محاولة إحداث انقطاع وتشويه فى السوى الجمعى التراثى للأمة . وتلك مرحلة تبلغ من الخطورة شأننا يجعلنا نتادى الأمة أن تستيقظ وتدافع عن نفسها .

ولكن كيف يتم تحجيف منابع التاريخ ؟ من الواضح أن الأطروحات النخبوية المعاصرة ، تحاول أن تمزج مزجاً خبيثاً بين الإرهاب والتراث ، وبين التطرف والتراث . والمقصود هنا ، أن نحمل القيم المتوارثة مسئولية سفك الدماء ، وحالة العنف الراهنة . والهدف من ذلك ، هو تخويف الإنسان العادى من ذلك الشر العنيف الدموى القاسع من أعماق تاريخه ووعيه الجمعى ، حتى يحدث الصراع بين الإنسان ووعيه بذاته ، ومن ذلك الصراع تحتل عملية التوارث الحضارى وتشكيل الوعى الجمعى .

والغاية النهائية ، هى أن نولد نحن أبناء هذه الأمة تواريخ عن أنفسنا ،

من شأنها لا أن تحقق الانقطاع التاريخي ، بل أن تصل بنا إلى حد العداء التاريخي ، أي نصل للمرحلة التي نعادي فيها ماضينا ، ونحاول أن نبني مستقبلنا على أنقاض الماضي ، فيأتي المستقبل حاملاً في جنباته قوى دافعة لهدم الوعي الحضاري الجمعي للأمة .

فإذا كان تصورنا عن الطرح الثقافي الراهن صحيحاً ، فماذا عن المستقبل السياسي المتوقع كامتداد لهذا الطرح ؟

إن تصور الانقطاع التاريخي أوصلنا لمشروع الحداثة الوافد والمقروض علينا ، وتصور تهميف منابع التاريخ سيؤدي بالتالي إلى نموذج حداثة معاد للأمة تماماً ، ويحاول أن يحطمها . فما نتوقعه هو ما حدث في تركيا منذ مطلع القرن ، وما حدث في تونس في العقد العاشر من القرن ، مضافاً لهما قوة إضافية ، عندما يحدث ذلك في مصر ، ومختلف أرجاء العالمين العربي والإسلامي .

فالمشروع الثقافي الغربي الراهن سيؤدي إلى أوضاع سياسية تحارب ميراث الأمة بشكل مافر ، الدين واللغة والقيم ، وتحاول أن « تقتل » كل عناصر ومكونات الوعي الجمعي للأمة ، حتى تحقق في النهاية التدمير الشامل المانع لاستمرار وجود الأمة نفسها .

الامة ضد الامة

كلما شعرنا بالآزمات المتلاحقة ، كلما كان علينا أن نبحث عن أسباب تلاحق الآزمات ، والأهم أن نبحث عن سبب عدم قدرتنا على تجاوز الآزمات . وببساطة علينا أن نعرف « سر » تأخرنا . ورغم تعدد العناصر ، إلا أن هناك عنصراً رئيسياً ، يفسر - غالباً - موقف الشعوب من التطور ، فيفسر التقدم ، كما يفسر التأخر . وهذا العنصر الرئيسى هو الإرادة ، وهو جملة من العناصر المتشابكة معاً . فالإرادة تصف جملة الدوافع الإيجابية ، بكل ما لها من مبررات عقلية ، وشحنات وجدانية ، مكونة فى النهاية ، لفعل خلاق إيجابى ، له القدرة على تجاوز الواقع الراهن . فالصمود والتحدى ، عنصران للإرادة ، ولكن اكتمال الإرادة يتحقق بوضوح التوجه والغاية ، وتوفير الدافع اللازم للتحرك الفعال من أجل تحقيق الغاية ، وكذلك توفر الرؤية الفكرية التى تحدد آليات التحرك ومفرداته ومفاهيمه وتصوراتة .

فهل نحن أمة تملك إرادتها ؟ الواقع أننا نعانى بالفعل من عجز الإرادة ، لأسباب عديدة ، مما جعلنا نفتقد للأساسيات الأولية المكونة للإرادة . فحتى تملك « إرادة » لتحقيق أهداف عظمى ، عليك أولاً أن تملك الثقة بالنفس . فعندما يتصور شخص ما ، أنه « غير قادر » على مواجهة التحديات ، فإنه بالتالى سوف يستسلم لتلك التحديات .

والثقة بالنفس ، ليست شعاراً ، أو مجرد حالة وجدانية ، بل هى اقتناعات

أصيلة . والثقة توجد من عناصر هامة ، فهي تعنى الاعتقاد بأن لدى الشخص ما يجعله قادراً على تحقيق ما يريد ، أى أنه يملك الإمكانيات والاستعدادات . وكذلك فإن الثقة بالنفس تتأكد من خلال اقتناع الشخص بأن ماله من جهد ، وقدرة على الكفاح ، يمكنه من توظيف إمكانياته لتحقيق أهدافه .

والثقة بالنفس ، لا يمكن إلا أن تؤسس على قبول الذات . والقبول - في تصورنا - غير الغرور ، وغير التقليل من أهمية الذات . بمعنى أنه ليس مدحاً للذات ، ولا ذمّاً لها . والقبول هو الأساس الموضوعى الإنسانى لموقف الشخص من نفسه . فهو يعنى تقبل الذات كما هى ، بكل السلبيات والإيجابيات ، أى أن القبول يفترض ضمناً أن الإنسان ليس خيراً ولا شراً ، ولكنه جملة من العناصر ذات الأثر المتباين . وإذا تقبل الإنسان نفسه كما هى ، عرف أنه يملك الإيجابيات المؤدية للتقدم ، وعرف أيضاً أن لديه سلبيات ، عليه أن يتعايش معها ، وأن يعيد توظيفها ، ليصبح أثرها السلبى فى أدنى صورة .

ومن « القبول » تتكون الأسس العقلانية السليمة للثقة بالنفس ، وبالتالي للإرادة لأنها تؤكد على طبيعة « الإنسانى » ، التى لا يمكن وصفها « بالكمال » ، كما لا يجوز تصورها على أنها « انحطاط » . وإذا كان التركيب الإنسانى ، على هذه الدرجة من التعقيد ، فإنه بالتالى خلىق بتحقيق التقدم والتأخر ، كل حسب توظيف الإمكانيات وتوجهها ، والإرادة المصاحبة لذلك .

إذن الشرط الإنسانى الأول الذى هو القبول شرط يعارض كل التوجهات العنصرية ، بكل ما فيها من تشويه للإنسان . فكل « إنسان » يملك شروط تقدمه وتأخره ، وبالتالي فإن أفعاله منها الإيجابى والسلبى . فلا يمكن أن

نميز إنساناً عن آخر ، بل علينا أن ندرس حالة « الإنسان » لنعرف مدى قبوله لذاته ، وثقته بنفسه ، وامتلاكه لإرادته ، ونسأل في النهاية عن اتجاه أفعاله . وبهذا ، سنجد إنساناً يملك إرادته ويحقق الأفضل ، فنعرف أنه في حالة « تقدم » ، وآخر تنهار إرادته ، ونعرف أنه في حالة « تأخر » . على ذلك نتصور أن كل إنسان يمكن أن يمر بحالة التقدم وحالة التأخر ، كمراحلتين في حياته . فلا يجوز أن نصف إنساناً بأنه متأخر بالفطرة ، أو متقدم بالفطرة .

وما ينطبق على الإنسان ، هو نفسه ما ينطبق على الشعوب . فالشعوب تحتاج لشرط « القبول » ، أى أن تتقبل ذاتها بكل ما فيها ، ثم تكتشف جوانب « الذات الحضارية » ، فتعرف مكان القوة ، ومناطق الضعف . ومن خلال الثقة بالنفس ، يتحقق للشعب ثقته في قدرته على تحقيق إيجابياته على أرض الواقع ، وأيضاً قدرته على تجاوز تأثير سلبياته . ومن هنا تتكون « إرادة الأمة » ، المحققة للنهضة ، اعتماداً على عنصرين ، عنصر الرؤية العقلانية الكاشفة لإنسان هذه الأمة ، دون مديح أو ذم ، وعنصر الدافع الوجداني ، المحقق للثقة والرغبة ، والمشكل للدافع والحماس ، الذى يجعل الجهد متكاملًا مع الرؤية العقلانية ، وتحقيقاً لإنهاض كوامن التميز داخل الأمة . فالرؤية العقلانية الصادقة للذات الحضارية هي الوسيلة لاكتشاف ما بداخلنا من قيم ومبادئ ، وما بداخلنا من ضعف ، وعندما تتجمع القيم المتميزة مع الرغبة في النهوض ، تبدأ عملية التجديد ، وتدخل في مرحلة النهضة .

تلك هي حالة تكون إرادة الأمة الناهضة ، فما هي الحالة الدافعة للتأخر؟ نظن أن التأخر يبدأ من خلال الرؤية والدافع الوجداني معاً ، ويظهر في حالة « مديح الذات » كما يظهر في حالة « ذم الذات » والأولى تصف الغرب الآن ، والثانية تصف العالمين العربى والإسلامى في اللحظة الراهنة .

فالغرب يفتال بما أنجز ، وهو كثير ، ولكن الرؤية التى تقوم على أساس تأليه الذات ، هى رؤية متميزة ، لا تؤدى إلى القبول ، بل إلى الغرور . والغرب الآن يرى إيجابياته أكثر من سلبياته ، ويتصور نفسه متميزاً عن شعوب العالم ، فتسود فيه الرؤية العنصرية ، وهى أصيلة لديه . وعندما يتصور شعب أنه متقدم بالضرورة ، هنا تحتل إرادته ، فلا يعى سلبياته ، فيعرض نفسه للتأخر ، وضياح ماحقه بالفعل .

أما نحن ، أبناء الأمتين العربية والإسلامية ، فنعيش حالة من ذم الذات ، وفى نفس الوقت ، نعيش حالة من الإطراء على الذات . وهو وضع معقد ، بسبب تاريخنا الممتد . فنحن نرى واقعنا الحالى ، بصورة سوداء ، ترى السلبيات دون الإيجابيات . ولكننا مع ذلك ، لا ننسى تمجيد ماضينا ، بما فيه من إنجاز أسطورى ، فرعونى وإسلامى . ويصبح التمجيد للماضى ، والهجوم على الحاضر ، وربما المستقبل أيضاً .

وما نحن فيه الآن بعيد عن القبول ، كفعل عقلى يميز لطبيعة الأمة ، ومتفهم لمكوناتها . فالرؤية السائدة لدينا الآن ، تصور حالتنا وكأن كل الإيجابيات قد ماتت مع التاريخ ، ولم تبق إلا السلبيات . مما يدفعنا إلى «رفض الذات» ، وتصور أنفسنا بوصفنا العائق أمام تقدمنا ، أى تصبح الأمة ضد نفسها ، فما يجرمها من التقدم هو كونها ذاتها ، ولذلك يصبح التقدم رهناً بقدرة الأمة على التخلص من ذاتها ، وتقمص ذات الآخر المتقدم ، حتى تتقدم مثله .

وهذه الرؤية العقلية ، مولدة لحالة وجدانية ، أقل ماتوصف به أنها حالة يأس وإحباط ، وهى فى الواقع تتجاوز ذلك ، لتصبح حالة وجدانية أقرب إلى «الميل الانتحارية» . لأن نظرتنا لذاتنا ، وللآخرين ، عنصرية ، وعنصريتها

ليست موجهة « لآخر » كما في الغرب ، بل موجهة للذات نفسها . أى أننا أعداء أنفسنا . تلك هي المأساة .

فكيف نتقدم ؟ في الحال الراهن ، لن نتقدم ، إلا بالتخلص من الرؤية العقلية التي سيطرت على أذهاننا ، لتحل محلها رؤية عقلية أخرى صادقة ، تقوم على « تقبل الذات الحضارية » للأمة ، رؤية لا تعرف مدح الذات ولا ذمها ، بل تؤسس على التصور الإنساني الفطري . وحتى تتغير الرؤية ، لا نحتاج فقط إلى عمل ثقافي ، بل نحتاج لخوض معركة سياسية وحضارية شاملة ؟ نعم معركة !

إن وقائع التاريخ الحزين ، تؤكد أن الرؤية العنصرية التي أثارها الغرب عنا ، هي نفس الرؤية التي روجها وكلاء الغرب المحليون ، والتي نتج عنها في النهاية تشوه صورة الذات إلى هذا الحد . فوكلاء الغرب الثقافيون على وجه الخصوص ، أكدوا لنا أن تراثنا متخلف ، فهو شمولي ، وشخصيتنا خاضعة لا تعرف إلا المذلة ، وتقاليدنا هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعطل محاولات التنمية ، فأى مصير يريده لنا هؤلاء الوكلاء ؟

والأمر لم يعد وجهة نظر تحاول فرض نفسها علينا ، ولا هي فقط استعمار عقلي ، بل الأمر وصل إلى تشوه حقيقى لتصورتنا عن أنفسنا ، تشوه تجاوز عقول المتغربين ، والمغتربين ، إلى عقول البسطاء أنفسهم ، بل وإلى عقول المؤمنين بذواتهم . نعم فحتى المتقبلين للذات الحضارية للأمة ، طال تفكيرهم التشوهات المسمومة عن الذات .

وأصبح لزاماً علينا ، أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، اكتشاف مانع لكرهية الذات ، ومانع أيضاً لتمجيد الذات . وحتى يتسنى لنا ذلك ، يجب أن نبدأ من مسلمات تميزنا الحضارى ، واختلافنا عن الآخر ، فقوتنا قد تكون ضعفه ،

وضعفه ربما يكون قوتنا . لذلك نحتاج لمعيارنا الخاص في تقييم ذاتنا ، لنحدد مصادر القوة ، ونقاط الضعف ، فنعظم الأولى ، ونحجم الثانية . ومعيارنا الخاص ، ليس إلا الثابت في عقيدة الأمة ، أى القيم الأصيلة المتوارثة ، والمكونة للأمة ومحددة لذاتها . فإذا اكتشفنا قيمنا ، حددنا بذلك « الثابت » في أمتنا . ومن خلاله نستطيع تقييم الماضى والحاضر ، والأهم أننا سنتمكن من تجديد أنفسنا لنحقق النهضة .

وحتى لا تكون الأمة ضد نفسها ، علينا أن نعى تماماً ، أن القيم السوافدة مؤدية بالضرورة لتلك الحالة من عداء الذات ، مما يعنى أن التخلص من هذه القيم شرط أساسى للنهضة . حيث نحتاج إلى فرض « مقياسنا » الحضارى ، ونزع « مقياس » الآخر ، لأن الآخر مولد للعنصرية الموجهة للذات . ومن المهم أن نؤكد أن العودة لمقياس ومعيار حضارتنا ، لايجب أن يكون مولداً للعنصرية الموجهة للآخر . فالمبدأ الأساس ، المحقق لقيم حضارتنا ، أن لكل شعب قيمه في حد ذاته ، وكل حضارة نافعة لأهلها ، ومفيدة للآخرين ليتعلموا منها ما يساعد على تجديد حضارتهم .

الإبادة الحضارية

لقد أصبحت تحديات نهاية القرن العشرين ، من نوع خاص ، يتميز بكونها تحديات سافرة وغير منظورة في آن واحد . فهي تحديات سافرة ، في نظر طليعة هذه الأمة ، القادرة على فهم دلالات ما يحدث . وهي تحديات غير منظورة ، لأنها في وعى الجماهير ، ليست عداءً واضحاً ، يمكن أن تعرف حدوده وفاعله . ولذلك اختلطت الأمور لدرجة يصعب معها تحرير عناصر المعركة ، ومعرفة الجاني من المجنى عليه .

فبعد سنوات طويلة من التحدى الثقافى ، تشوه وعى الأمة ، إلى حدود خطيرة . فالتحدى الخارجى ، واجه واقع الأمة ، وأشعرها بتخلفها ، مما جعلها تتجه إلى نقد الذات وجلدها . ونقد الذات المبالغ فيه ، والذي يؤدي إلى نزع الثقة بالنفس ، وهزيمة الإرادة ، كان المدخل الحقيقى لعملية استعمار العقل والهوية . فلقد بات واضحاً ، أن الاستعمار العسكرى ، والهيمنة السياسية والاقتصادية السافرة ، ليساهما الطريق للوصول إلى الهدف الحقيقى للسياسات الاستعمارية الغربية . وتأكد من أدبيات الحركة السياسية الغربية ، أنها تحاول خلق توابع لها ، توابع تملك إرادة أن « تتبع » الغرب باختيارها .

فإذا كانت حالة الضعف الداخلى قد مهدت الأرض ، فإن توجهات الغرب نحو ما يسمى بالكوكبة أصبحت الفعل المخطط لاستعمار عقل الأمة ووجدانها . فالدول الغربية تسعى الآن إلى إقامة مجتمع دولى أحادى الاتجاه ،

لا يعرف التميزات ، إلا المتحفى الشكلى منها . والفكرة من ذلك أن سيادة نمط الحياة الغربى تؤدى بالضرورة إلى عالم تحكمه نفس المعايير ، مما يسمح للغرب بتولى القيادة الدولية ، فى مناخ متجانس من الأفكار والسلوك . وتجانس المعايير الحاكمة لسلوك البشر فى كل أرجاء العالم ، يحقق عملية التنميط ، التى من شأنها إتاحة الفرصة للسيطرة على سلوك كل فرد فى أى ركن من أركان العالم .

لهذا وصلنا إلى مرحلة معقدة فى صراع البشرية ، فالقيم أصبحت فى بؤرة الصراع ، لأن استمرار الرأسمالية الغربية يحتاج اليوم إلى التحكم فى سلوك كل فرد على هذا الكوكب . فاختلاف سلوك الشعوب والأمم وتوجهاتهم من شأنه خلق أنماط متباينة ، لها أهداف مغايرة ، وهو ما يفضى فى النهاية إلى نمط عالمى غير متجانس ، ولا يسمح بإمداد الآلة الرأسمالية فى العديد من الدول .

والفكرة فى حد ذاتها شديدة الغرابة ، فلماذا يريد الغرب تنميط كل شعوب العالم على قيمه ومعايره ؟ ولماذا لا يسمح بالاختلاف ؟ وكيف يفترض التجانس العالمى ؟

إن العناصر الدافعة لهذه الهيمنة الحضارية عديدة ، ومنها الدوافع الخاصة بالمصلحة وتلك الخاصة بالمضمون والمعنى . وفيما يخص المصلحة ، يظهر أن الرأسمالية العالمية ، عندما تجدد نفسها تحتاج دائماً إلى دعاء جديدة ، لا تجدها إلا فى شعوب العالم غير الغربى . فهى تحتاج إلى أيدٍ عاملة ، وشركات عابرة للقومية ، وسوق لتوزيع المنتجات . لذلك فالآلة المنتجة للرأسمالية تحتاج إلى قواعد للإنتاج والاستهلاك تمتد إلى كل أرجاء العالم . وحتى يتسنى ذلك ، تحتاج هذه الآلة إلى قوانين متشابهة فى مجال الاستثمار ، وحدود مفتوحة طبقاً للمصالح الخاصة بقيادة الرأسمالية الغربية ، وأخيراً تحتاج إلى سوق

للمنتجات، في كل دول العالم ، يحكمها نفس المنطق الاستهلاكي . أى أن
الرأسمالية العالمية تحتاج إلى « نمط استهلاك » واحد في كل دول العالم ، حتى
يتلاءم مع « نمط الإنتاج » الذى تم توحيد .

وتوحيد نمطى الاستهلاك والإنتاج ، أدى إلى تصور هام ، عن توحيد نمط
الحياة . وعندما نصل إلى هذا النمط ، فإن ما يطرح يصبح توحيداً للنمط
الحضارى ، بكل ما يشمله من قيم ومبادئ وأفكار .

وعلى المستوى الخاص بالمضمون والمعنى ، فإن الغرب أصبح يرى أنه
صاحب رسالة عالمية ، لذلك فإنه يعتقد أن نمط حياته من الرقى ، بحيث
يفرضه على الآخرين . ويحقق بذلك الأهمية الغربية التى هى أحد ملامح
الحضارة ، وغاياتها النهائية . وتوحيد وسيادة القيم الغربية ، كمرجعية
لمختلف دول العالم ينقلاننا إلى مستوى آخر من المصلحة . لأن ذلك يؤدي
بالضرورة إلى نمط سياسى موحد ، نمط الديمقراطية الليبرالية . وهو ما
يسمح للغرب بفرض مظلة تأثيره السياسى على جميع دول العالم . ويجعل
القوى الحاكمة في هذه الدول تابعة له بالضرورة ، من حيث أنها « مقلد »
للمرجع ، وهو الغرب .

تلك الأفكار تتجمع في النهاية لصياغة عملية تدويل الحضارة . وهى في
جوهرها عملية إبادة الحضارات غير الغربية . وفكرة الإبادة ذات جذور
واضحة في التفكير الغربى . فعملية الاستعمار كان بها قدر من الإبادة ،
ومعاملة شعوب العالم كعبيد ، ونهب ثروات البلاد المستعمرة ، كلها أشكال
ودرجات من الإبادة .

كذلك فإن الإبادة كفعل دموى غير إنسانى ، وجدت طريقها في المنظومة
الغربية ، بشكل سافر ، لا ينقصه الفجور . فمنذ العصور الوسطى تصور

الغرب الأجناس الأخرى بأنها أقل « قيمة » على معيار الإنسانية ، وتأكد ذلك بالفكر البيولوجى الداروينى ، والنزعة المادية فى التفكير . فأصبح للبشرية أنواع وأصناف ، ليست دليلاً على التنوع والاختلاف ، كما فى مفهومنا العربى الإسلامى ، بل دليل على أن الناس خلقت على درجات من الإنسانية غير متساوية . لذلك ، هناك جنس يقود ، وجنس يتبع ويستعبد . وارتكب الغرب العديد من المذابح ، تحت هذه الشعارات السادية ، مثل القضاء على السكان الأصليين فى العديد من المناطق والقارات ، وكما حدث مع الهنود الحمر فى أمريكا .

وكذلك فإن فكرة قيام دولة إسرائيل الاستيطانية ، هى نموذج متجدد ومستمر للفكر الغربى العنصرى . لأن الغرب رأى أن فلسطين « أرض بلا شعب » . وذلك يكشف مدى العجرفة الغربية التى ترى أمامها الأرض وما فيها باعتبارها مصادر نافعة ، لا يجوز أن يستفيد منها إلا الإنسان الغربى ، فتصبح متاحة له ، أما البشر فهم كم مهمسل ، ومن درجة تطورية وإنسانية أقل . ويتم « استئصال » الآخر ، ومن ثم « استئصال إباده » .

والغرب فى ذلك ، يؤكد على أن تفوقه كبشر عن غيره ، قاعدة ثابتة ، فما حدث فى البوسنة والهرسك يؤكد أن التفكير الغربى ، مازال يؤكد عنصريته بدرجة تفوق الخيال . لأن الصراع بين الصرب والبوسنيين ، صراع بين أعراق من نفس الجنس إن صح التعبير . فالإبادة هنا موجهة إلى فصيل وفرع من نفس الأصل ، ولكنه « فصيل » مختلف دينياً ، وهذا فى حد ذاته مبرر للإبادة . فهل أدى اختلاف الدين إلى تقليل درجة إنسانية الإنسان ، فأصبح مباحاً ؟ نعم ، لأن الغرب يرى أن وجود دول داخل نطاقه ، تدين بالإسلام ، يعنى اختلافاً غير مسموح به . ولأن الأوروبى الشرقى المسيحى يدخل ضمن

مرتبة السادة البيولوجية ، والأوروبي الشرقى المسلم ، خرج من هذه المرتبة بإسلامه ، لذلك أصبح من حق الأول ، إبادة الثانى .

تلك هى منظومة الإبادة ، تبررها المصالح ، وفرض الهيمنة ، وتغذيها عنصرية الغرب . ومن هذه المنظومة ، تخرج فكرة « الاستحلال » جليلة فى وجدان الغرب . لأن عمليات الإبادة ، بدرجاتها المختلفة ، تتم من خلال مبررات « تستحل » الآخر ، وتصور دمه أو عرضه أو عقله أو دينه بأنه مستباح لأنه غريب أو متخلف أو معادٍ أو عدو السامية . وما يتم وصمه بالسلبية ، يستحل من قبل الغرب ، لأن الأخير هو حامل رسالة البشرية ، سواء السماوية أو غير السماوية . ولهذا لا تختلف كثيراً ، النزعات الاستعمارية للقوى العلمانية الغربية ، عن القوى المسيحية الغربية ، والفرق الحقيقى الملاحظ ، هو فرق فى درجة الاستحلال ، وهو نتاج فرق فى درجة « الممكن » ودرجة « المبرر » .

فمسلمو اليوسنة ، كانوا هدفا للإبادة الجسدية ، لأن ذلك ممكن ، أما مسلمو العالم ، والعرب منهم ، فإبادتهم الجسدية غير ممكنة ، وهى أيضاً غير مبررة ، لهذا يتعرض العاملان العربى والإسلامى ، للإبادة الحضارية ، فهى « ممكنة » و« مبررة » . ممكنة فى نظر الغرب من خلال قدرتها المتصورة على زرع قيمة فى أرضنا من خلال وكلائه ، ومبررة لأنها تقدم للشعوب الغربية ، باعتبارها رسالة الغرب الحضارية .

فالغرب « يستحل » عقول البعض ، وأجساد البعض ، وإنسانية الجميع . وفكرة « الاستحلال » فى الفكر الغربى نتاج نظرتة البيولوجية التى تجعل التقدم والخير وغيرهما من نصيب نوع بيولوجى دون الآخر ، فتصبح القيادة ملك الغرب ، لأنه كذلك . فالنظرية العنصرية ، تبنى أساساً على مطلق غير قابل

للتغيير ، يصنف الشعوب ، فيحدد مصيرها ، فيستحلها الغرب ، طبقاً
للممكن والمبرر .

لهذا علينا مواجهة الهجمة الغربية من خلال فهم هذه الظاهرة ، أى عملية
الإبادة ، من خلال الاستحلال ، على أساس العنصرية ، تلك هى العناصر
الدافعة لأكبر عملية يشهدها العالم ، من الإبادة الجماعية ، بل الإبادة
الكوكبية ، والتي تهدف إلى دخول القرن الواحد والعشرين ، والعالم تحكمه
حضارة واحدة ، فتدخل كل الحضارات الأخرى إلى متحف التاريخ .

وهذا التصور ينسب أساساً ، على إمكانية مفترضة ، لإعادة تنميط
الإنسان ، بوصفه متلقياً سلبياً ، وصفحة بيضاء ، ومادة قابلة للمعالجة ، مما
يسمح بفرض قيم ومبادئ ومدرجات على أى إنسان ، فتتم له عملية « غسيل
مخ » ، ثم يعاد تنميته أى يوضع له « برنامج » جديد ، وكأنه حاسب آلى ،
مما يسمح بالسيطرة عليه . فيأتى سلوكه مطابقاً للبرنامج لا يخرج عنه . ولهذا
فإن أى تطوير جديد ، لن يحدث إلا بالتعديل فى البرنامج ، ولن يعدله إلا
صانعه .

فهذه التصور مقنع ؟ نعم إنه كذلك بالفعل ، فالنخبة المثقفة المتغربة
فى بلاد العرب صورة طبق الأصل من نموذج الإبادة الحضارية . فهى أولاً
نخبة تم استحلال عقلها ، من خلال مبدأ نشر الإشعاع الغربى الإنسانى ،
فتم تنميطها ، فأصبحت لا تأتى بالجديد أبداً ، إلا ما نقلته عن الغرب .
وعندما يتصارع الغربيون حول بعض الأفكار ، يفعل وكلاؤهم نفس الشئ
وعندما تظهر « موضوعة » فكرية جديدة فى الغرب ، يتسابق وكلاؤهم على
نقلها .

والأغرب من ذلك ، عندما يؤكد الغرب تفوقه الثقافى ، ومدى تطور

ثقافته ، للدرجة التي تبيح « استحلالات » ثقافتنا « المتخلفة » لسرقة ثقافة الغرب ، فإن وكلاء الغرب الثقافيين يفعلون نفس الشيء . فالنخبة المثقفة في بلاد العرب ، وأمة المسلمين ، قد « استحللت » قيمنا وثقافتنا ، وأصبحت تقوم بدور وكيل العنصرية الذي يدمر ذاته من أجل ذات الآخرين . وبهذا لم يحصل الغرب على التبرير فقط ، بل والإمكانية أيضاً ، والأهم من ذلك أنه وجد وكلاء يقومون بالعملية نفسها ، فتأتى الإبادة الحضارية ، على أيدي أبناء الحضارة أنفسهم ، فيزرع بذلك الفتنة بين أبناء الأمة . نعم لقد زرع الفتنة في أمتنا ، عندما استحل عقولنا وهويتنا ، ووجد من بيننا وكلاء له ، يقومون « بالاستحلال » و « الإبادة » .

الحدائثة ... موت أمة

لكل أمة ملامحها الخاصة ، وهى جملة ما يميزها ، من قيم وأفكار ، وأيضاً جملة ما يخرج منها من أنماط وتكوينات . تلك العناصر مجتمعة - وغيرها - هى ما يشكل تميز الأمم عن بعضها البعض ، ويفرق بينها ، ويجعل لكل منها إنجازاته الخاص . وكيان الأمة - على هذا النحو - هو وعيها الجمعى ، فهو حاضر بداخلها ، تتعايش معه ، وتنظم حياتها من خلاله . والأقرب للتوقع أن نتصور الأمة بوصفها صورة فى الذهن ، وتفضيلاً وجدانياً وواقعياً معيشاً . وبالتالى ، فإن الأمة ككيان اجتماعى حضارى توجد دائماً ، وليست فكرة نحاول الوصول لها ، أو حقيقة نبحث عنها . فالأمة لا توجد فى الماضى فقط ، بل هى حاضرة دائماً ، ولذلك فهى كيان ورؤى موجودة الآن ، كما كانت موجودة فى الماضى ، وستبقى كذلك فى المستقبل .

مع هذا ، فإن وجود الأمة يصبح أحياناً وجوداً مشكوكاً فيه . فعندما تمر الأمة بالمحن ، وتتكاثر عليها المصاعب والأزمات ، وعندما يصاب وعيها بالتشويش ، عندئذ يصبح كيان الأمة المعرفى والمعنوى والمادى ، مغطىً بجبل من التصورات الخاطئة ، والأزمات المعيرة . وتراجع الصورة فى أذهان الكثيرين ، حتى نصل لمرحلة تصبح فيها صورة الأمة محل تساؤل وبحث وخلاف . وفى هذا المرحلة نمر بإعادة اكتشاف الذات ، وتطرح تصورات كثيرة عن الذات ، لدرجة تصل بنا إلى فقدان الأسس التاريخية والموضوعية لكيان الأمة .

فبسبب تدهور أحوال الأمة في القرن الثامن عشر ، تزايدت تحديات الداخل والخارج . فمن هجوم خارجي بالعسكر ، والقوة الاقتصادية ، ثم بالأفكار ، ومن تراجع داخلي ، وتدهور في القيم ، وتأخر في الأداء ، ونضوب في الإنجاز ، من هذه جميعاً بدأ السؤال عن مستقبل الوطن ، وطريق التقدم . ومع تزايد الأسئلة ، وتراجع الوعي نسبياً ، أصبحت الأمة نفسها محل شك .

وعلى المستوى الثقافي خرجت المادة المكتوبة مظلمة بالغموض ومتردة ، ومتشككة . ووصلنا للمرحلة التي يميزها أننا لا نعرف أنفسنا ، وتلك هي قمة أزمئنا . فمن أطروحات تتجاوز أهمية معرفة الذات ، إلى أخرى لا ترى الذات إلا قابعة في أعماق التاريخ ، تفجرت حرب التاريخ والوعي ، وأصبح السجل الدائر الآن ، هو حرب حول الهوية . فيرى البعض أن الهوية هي نموذج حدث في الماضي ، ولن تعود إلا بإعادة ما حدث في الماضي كما هو . وآخرون يرون أن الهوية هي من صنائع الزمن ، وللعصر هويته التي يجب أن نتبناها . فإذا كان الفريق الأول يحتفى بالتاريخ أو إحدى فتراته ، فالفريق الثاني يؤكد على زوال التاريخ بكسل فتراته ، وأهمية تجاوز التاريخ جملة ، للدخول في العصر .

وتحمل الرؤى الثقافية قانون التاريخ نفسه وآليات تطوره ، لأنها جميعاً تقف عند فعل الانقطاع التاريخي ، دون أن تفهمه أو تفسره . فالحاصل لدينا أننا نمر بانقطاع تاريخي ، فما كان في الماضي لم يعد حاضراً الآن بنفس ملامحه وتماسكه . وكأن الأمة نفسها قد أصبحت فعلاً ماضياً ، فهي غير حاضرة الآن بدرجة تسمح برؤيتها بوضوح . والانقطاع هنا يتحقق مجازاً فالتشكيلات الاجتماعية أصابها التغير ، والقيم مرت بمرحلة تقلب وربما انقلاب ، والنظم تبدلت تبديلاً جذرياً ، وكل ذلك معاً جعل صورة الماضي غير ممتدة امتداداً

طبيعياً في الحاضر ، وبذلك يتحقق الانقطاع مجازاً . فالانقطاع التاريخي ، يرمز إلى انقطاع مسار الحركة والتطور ، بدرجة كبيرة وفارقة ، تجعل الحاضر ليس امتداداً للماضي ، بل حالة فرضت كانقطاع عن الماضي .

وفي الحالتين العربية والإسلامية ، فإن الانقطاع حدث مع فرض نموذج الحداثة ، أي مع استيراد نموذج حياتي من الغرب ، تم إدخاله تدريجياً وتطبيقه على الواقع المعيش . لذلك فنموذج الحداثة هنا هو نتاج تواريف أخرى ، ثم تم فرضه على تاريخنا دون أن يكون نتاجاً له . لذلك يصبح ماضينا هو فعل مستمر لنموذج ، تم إيقافه أو إلغاؤه تدريجياً لصالح نموذج واعد ، ويصبح الانقطاع هو انقطاع استمرار عملية تطور النموذج العربي الإسلامي ، لصالح فرض نموذج آخر ، أخذ كنموذج سابق التجهيز ، ثم تطويره داخل تاريخ آخر .

وأمام هذا الموقف التاريخي ، يحاول وكلاء النموذج الغربي إعادة اكتشاف التاريخ ، تاريخنا العربي الإسلامي ، في محاولة لصياغة تاريخ آخر ، يجعل الماضي المغاير والمفارق ، ما هو إلا جذور للحاضر الغريب والدخيل . فيتم بذلك قراءة التاريخ بوصفه مبرراً للحاضر ، حتى يصبح الحاضر إفرازا طبيعياً للماضي ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على عالمية التاريخ نفسه ، وأنه تاريخ واحد للبشرية . وبهذا يتم استيراد التاريخ الغربي ، وقراءة التاريخ العربي من خلاله ، حتى يصبح الماضي مماثلاً في المعنى والدلالة بيننا وبينهم . ولذلك توصف عصور الازدهار العربي الإسلامي ، بأنها العصور الوسطى المظلمة بالضرورة ، والتي لا ينتج عنها إلا عصر التنوير ، الذي تأخر لدينا ، وهذا سر تخلفنا . والمعنى الضمني في هذا أن التاريخ هو فعل تطوري يتجه في النهاية إلى العلمانية والحداثة ومابعدها ، ولهذا فماحدث في الغرب سيحدث

عندنا . ولكن الواقع يؤكد أن التنوير يتأخر ، ولا يكسب أى أرضية ، وكان قانون التاريخ غير فاعل عندنا ، وهو الأمر الذى جعل وكلاء النموذج الغربى يؤكدون على أن القوى الظلامية فى وطننا هى السبب فى إيقاف مسار التاريخ . ولذلك فالعصور الوسطى لدينا ممتدة لدرجة جعلت لها وكلاء فى الحاضر ، يوقفون عجلة التاريخ ، ويعيقون تقدم العلمانية والحداثة ، وهى رؤية تؤكد بالضرورة أن فى كياننا شيئاً متخلفاً ومركزياً ومؤثراً ، لذلك فاحتمال تقدمنا أقل من احتمالات التقدم لدى الآخرين ، خاصة الغرب . وبذلك يكون الغرب أكثر استعداداً للتقدم ، ونحن أقل منه استعداداً ، وهو معنى عنصرى بلا شك ، وموجه نحو ذاتنا ، من أبناء منا ، هم وكلاء للآخرين .

على الجانب الآخر ، يقف أتباع التراث ، ليسواجهوا الانقطاع التاريخى ، مؤكدين أنه خروج على التاريخ ، وخروج على الدين والعقيدة . ويتم تفسير الانقطاع بأنه ضلال ، فالأمة ضلت طريقها ، وخرجت عن إيمانها . لذلك فهى تتعرض للأزمات والمشاكل . وتلاحقها الأحداث الجسام ، لأنها خرجت عن دينها . والحل الطبيعى فى هذه الحالة ، هو « العودة » . العودة للدين ، هى سبيل الخروج من الضلال ، وفيها ومنها تعود القيم الأصيلة ، والأخلاق الحميدة . وبها يرفع الله غضبه ، وتزول المشكلات والأزمات . وفعل « العودة » ، يفسر الانقطاع التاريخى ، بوصفه « خروجاً » عن الأمة ، وديارها ، خروجاً رمزياً ، ولكنه خروج كامل ، يتبعه بالضرورة عودة إلى الأمة وديارها . و« العودة » تتجه نحو الماضى ، بثوابته وإنجازاته ، وتحاول أن تستخرج من الماضى صورة مثالية تمثل الأمة ، وتشمل تحققها الكامل . وبالتالى تكون العودة إلى ذلك الماضى ، فى إحدى فتراته التى تتصف بالمثالية والكمال . ولكن العودة للماضى رمزية ، لأنه لم يعد موجوداً . والتصور المطروح يؤكد على

أهمية إعادة صورة الماضي المختارة ، وتكوينها من جديد ، وإعادة إنتاجها .
ومعها ستعود الأمة والقيم والمبادئ والدين . فيحدث اتصال تاريخي مرة
أخرى ، ويتم الانقطاع عن الانقطاع التاريخي ، فيوصل التاريخ رمزياً ، ثم
يسير مرة أخرى إلى الأمام ، ويعود للتطور في مراحل وحلقات .

وفي رأينا ، أن تصور وكلاء الغرب يشوه التاريخ وقانونه ، ويؤثر تأثيراً
سلبياً على مقولة الأمة نفسها ، لأنه يعبث بكيانها ووجودها . فتصور النخب
الغربية للانقطاع التاريخي يجعله ضمناً أمراً مرغوباً ، بل هو بادرة التقدم ،
فلأننا انقطعنا عن تاريخنا المظلم لذلك فإن التقدم محتمل . والمشكلة الوحيدة
في تصور هذه الفئة تكمن في استمرار قوى الظلام ، أى استمرار جزء لم ينقطع
عنه . والحل الأخير سيكون بالتالي في الانقطاع الكامل ، والذي لا يعنى سوى
الخروج عن التاريخ تماماً ، وضياع وجود الأمة نهائياً ، وهى فكرة مستحيلة ،
وفي نفس الوقت مدمرة .

أما مشكلة الرؤى التراثية فليست في رؤيتها ، لأن الرؤية صحيحة ، فهناك
خروج ما من ثوابت الأمة وملاحمها . ولكن الأفكار الماضوية ، والخاصة
بإعادة التاريخ ، أو إحدى مراحلها ، هى رؤى فى واقعها شديدة المثالية .
وقوى الحفاظ على التراث ، متمثلة فى التيارات الإسلامية ، غلبت عليها
الرؤى والشعارات المثالية . وهو أمر يكشف عن أن هذه التيارات قامت بدور
حمائي ودفاعي ، فجعلت تاريخ الأمة وثوابتها ، الغطاء الذى يحمى الأمة
نفسها ، ضد الانقطاع والتفريب . والحماية ضد الانقطاع - فى تصورنا - هى
أهم فعل قامت به التيارات الإسلامية بكل فصائلها ومكوناتها ورموزها . فما
حدث هو إفراز طبيعي للمرحلة التى نمر بها . فإذا كانت الثوابت والتاريخ
والأمة نفسها معرضة للضياع ، فرد الفعل الأول هو الحفاظ على كيان الأمة .

والحفاظ هنا هو فعل يؤكد الثوابت ، وينادى بالعودة لها ، ويصر على أهمية إعلاء شأنها كما كانت من قبل . وتصبح وظيفة الحركة على هذا النحو ، هي التمسك بالثوابت القادرة على تحديد روح الأمة وملاحمها وجوهرها . فتعود صورة الأمة من جديد ، ريباً في ثوب مثالي ، وأيضاً في ثوب متشدد . فيغلب في هذه المرحلة ، فعل « الإفراط » لأنه في الواقع أداة حقيقية في مواجهة الانقطاع ، والأهم أنه فعل أساسي في مواجهة وكلاء الغرب الذين يحاولون جعل الانقطاع ليس مرحلة ، بل النهاية .

إذن نحن بصدد حالة انقطاع تاريخي ، يصحبها حالة تحديد هوية الأمة . والمعركة هنا تدور مع التاريخ ومن خلاله ، كما أن المعركة نفسها هي تاريخنا الراهن . والواقع أن أبعاد المعركة لا تتوقف على المنطوق الثقافي والخطاب الموجه ، فعلى هذا المستوى الثقافي منجد عناصر الحوار والجدل الذي يصل لحد التراشق ، وفيه يؤكد كل فصيل ليس فقط صواب أفكاره ، بل أيضاً يؤكد نيابته عن الأمة في صناعة مستقبلها . وعلى الجانب الآخر يمكن أن نعيد اكتشاف ما سبق أن ذكرنا ، لا على مستوى الخطاب المعلن ، بل على مستوى البناء الحضاري نفسه ، وقوانين التاريخ . فحالة التراشق الثقافي هي إفراز لحالة اجتماعية وحضارية تمثل الصورة الأعمق لإشكالية الانقطاع التاريخي .

التاريخ لا ينقطع

إن مقولة الانقطاع التاريخي ليست مقولة مادية ، لأن التاريخ لا ينقطع ، فهو فعل مستمر دائم ، يتحرك إلى الأمام . ولكننا نصفه بصفات رمزية ، فنقول إنه انقطع ، أو إنه يعود للوراء ، أو إنه ساكن لا يتحرك ولا يتقدم . وكلها أوصاف لحالة الأمة ، وموقفها الحضاري ، وليست وصفاً للتاريخ ، باعتباره

التسجيل الزمنى لحياة الأمم . فالانقطاع إذن ليس تاريخياً في جوهره ، بل حضارياً ، فحركة الحضارة هى التى أصابها الانقطاع . ويعنى ذلك أن المنظومة الحاكمة للحضارة ، وجملة المبادئ والقيم الأساسية فيها قد أصابها الانقطاع ، فلم تعد سائدة ومؤثرة ومسيطرة ، بل تراجعت ، وظهر بدلاً منها منظومة أخرى ، قدر لها أن تحوز قدراً هاماً من السيادة والسيطرة على مصير الأمة .

ولكن هذا التصور يحتاج لأبعاد أخرى نجعله واقعياً وتاريخياً . فليس صحيحاً أن الشعوب تعيش في ظل قيم ، يمكن أن نضعها أو نخرجها أو نغيرها . فالوقائع العلمية تؤكد أن تركيب الأمم أكثر تعقيداً من أى فعل مقصود ، ولذلك فإن ما يحدث في أى أمة يتبع قوانين وسنن تحدد الممكن والمستحيل .

فإذا كانت قيمنا الحضارية قد انقطعت ، وحلت بدلاً منها قيم أخرى ، فكيف حدث هذا وما هو معناه الحقيقي في التركيبة الاجتماعية ؟

نتصور أن أى أمة لها ملامحها الخاصة ، وهى تلك الملامح التى تشكلت عبر القرون الطويلة ، وهى بوصفها المميز للأمة تمثل إفراد الأمة المحقق لتقدمها ، وكذلك المحدث لحالة الرضاء الداخلى والقناعة الجمعية . وعبر تاريخ أى أمة يمكن أن نلاحظ ما ميزها ، وكوامنها الداخلية وميوها الفطرية ، واختياراتها الجمعية وتفضيلاتها الطبيعية ، وكلها تمثل في النهاية الأمة نفسها . أى أن ملامح الأمة وخصائصها ، هى ما شاع وساد تلقائياً ، محققاً الاختيار الحر الملائم الذى تميل له الأمة ، فيحقق سعادتها .

وملامح الأمة بهذا المعنى هى تلك القسّمات البارزة والواضحة والشائعة . فليس صحيحاً أن الأمة - أى أمة - هى سديم متجانس إلى حد التطابق ، ليس فقط بين أفرادها ، بل أيضاً بين جماعاتها . لذلك من ملامح أى أمة هناك

السائد وهو ما شاع واكتسب عمقاً وديمومة واستمراراً ، وهناك غير الشائع والنادر وغير المتكرر ، والذي يتميز بأنه غير أصيل . ففي مقابل ملامح الأمة هناك ملامح هامشية ، ليس لها نفس الوجود ، سواء في قوتها أو انتشارها . وهي أيضاً لاتعبر عن الميل الفطري التلقائي للأمة ، بل هي بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة ، وهي كل ما ظهر دون أن يحوز إقبالا أو إجماعا من الأمة . وهي أيضاً تلك السمات التي لم تحقق نجاحاً في الأمة ، ولم تحقق الأمة بها أى ازدهار أو تقدم .

بهذا نصف أى أمة من خلال سماتها السائدة ، مع الأخذ في الاعتبار وجود سمات متنحية . والسائدة ليست هي الحاكمة بالضرورة ، بل هي الشائعة حتماً . في حين أن المتنحية ليست هي الخاضعة للسيطرة ، بل هي غير الشائعة . فما شاع في الأمة أصبح سائدا ، وما لم يشع في الأمة ، أصبح متنحياً .

والأمة في ازدهارها تشحذ قيمها ومبادئها ، لتصيغ نهضتها وتقدمها . وازدهار الأمة حضارياً يعنى أنها حققت ماتريده الأمة وتفضله وتميل له . لذلك فالازدهار - بهذا المعنى - يرتبط بالقيم السائدة والأفكار الغالبة ، والمقدسات محل اعتراف الجميع . بذلك يرتبط الازدهار - في فهمنا - باللامح السائدة للأمة ، محققاً بذلك التواصل مع الماضي بثوابته وملاحه ، ومحققاً أيضاً للتطور التاريخي المعبر عن كيان الأمة وصعودها . بهذا المعنى يرتبط التقدم بحالة تحقق قيم الأمة في الواقع المعيش فتصبح هذه القيم هي نظام الحياة ، بجوانبه السياسية والأهلية ، والقانونية والأخلاقية . . الخ .

ولكن عندما تمر الأمة بحالة تدهور ، وتفقد قدرتها على النهوض ، وإفعال قيمها في فعل إيجابى ، تتناهب حالة تدهور داخلى ، فتفقد القيم قدرتها

الوظيفية ، وتراجع مكونات المجتمع عن إفعال تطوره . فيصبح نظام الأمة السائد هو من قيمها ، ولكنه مصاب بعطب وظيفي . فيختل تماسك الأمة ، وتنهار قدرتها على الصمود ، وتذبل إمكانياتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وفي هذه الحالة يصبح وجود الأمة ، مرتبطاً باستمرار السيطرة السياسية أو العسكرية ، أى أنها توجد دون أن تنهض . ومع تدهور الأحوال يعاد توظيف قيم الأمة سلبياً . فأي قيمة أو سمة يمكن أن توظف إيجابياً ، وكذلك يمكن أن توظف سلبياً . وعندما توظف إيجابياً تحقق النهضة ، وتحدث الإشباع الفطري . ولكن عندما توظف سلبياً تحدث التدهور الداخلي الذي يقضى على حالة القناعة الداخلية لدى الأمة .

وتصل الأمة إلى الحالة التي تجعلها غير راضية عن نفسها ، مما يخلق صداماً بين الأمة وقيمها ، صداماً لايعنى أن الأمة فقدت قيمها وملاعها الأساسية ، بل يعنى أن تدهور أحوالها جعلها في حالة أشبه بمن أصبح عدواً لنفسه . فالقيم الأصلية فقدت قدرتها على التحقق بالمعنى السائد ، وبالتالي فقدت قدرتها على تحقيق الإشباع والقناعة لدى الأمة . ويصبح النظام المميز للأمة مستخدماً بشكل فاسد وظالم ، لا يحقق ما تتمناه الأمة . مما يسلمها في النهاية لحالة الضعف والوهن .

عند هذه الحالة نتصور أن الأمة تمر بمرحلة ضعف النظام السائد ، رغم أنه خارج من رحم الأمة نفسها ، وهي حالة تمر بها كل الأمم . فالإنسان يشيخ ، والحضارة تتدهور . وضعف النظام السائد يسلم الأمة إلى مرحلة تفكك لأن التدهور مؤد إلى سقوط النظام الحياتي وتحلله ، مما يخلق حالة فوضى في صلب انتظام حياة الأمة .

ومع سقوط فاعلية القيم والمبادئ والسمات الأساسية والأصلية للأمة ، وتحلل نظامها السائد المعبر عنها ، نتوقع أن تظهر السمات المتنحية على

السطح ، وتصبح فاعلة ومؤثرة ، تعبيراً عن عدم انتظام الأمة داخل وعائها الأساسي ، وخروجها عن نمطها الفاعل . ومع ظهور السمات المتنحية رغم استمرار وجود السمات السائدة ، تدخل الأمة مرحلة تفكك وانحيار . فالقيم القادرة على تنظيم حياة الأمة لم تعد مؤثرة وحاكمة ، وإن ظلت شائعة . أما القيم المتنحية ، فيصبح ظهورها واحتمال وصولها إلى قدر كبير من السيطرة على الأمة ، أمراً شديداً الأهمية والدلالة تاريخياً .

فالقيم السائدة عندما تحكم تحقق بذلك حكم الأمة بنفسها ، وتصبح الأمة مصدر السلطات ، ويكون الحكم - سياسياً واجتماعياً - حكم الأغلبية المبني على الاتفاق والإجماع ، لا بالمعنى السياسى الانتخابى الضيق ، بل بالمعنى الاجتماعى الحضارى الواسع . لأن القيم الشائعة لدى الأغلبية عندما تحكم تحقق بذلك الميل الفطرى والتلقائى للأغلبية فى الواقع المعيش ، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، مما يجعل الأمة نفسها فى حالة تحقق . وأيا كان الموقف السياسى من الحاكم ، فإن الأمة حال سيادة قيمها الأصيلة ، تملك زمام نفسها ، وتجذب أحلامها وآمالها قيد التنفيذ على كل مستوى . وبذلك يتحقق من خلال تسييد القيم الأصيلة تسييد الأمة نفسها ، باعتبارها مصدر القيم ، وبالتالي مصدر الشرعية والسلطة . ولكن عندما تتجه الأمة إلى التدهور ، ويعاد توظيف نظام قيمها سلباً ، تمر الأمة باللحظة التى تتحول فيها قيمها إلى قيد مفروض عليها ، وباسم الأمة نفسها ترتكب الأخطاء والمفاسد فى حق الأمة . وهنا تستغل الأمة فى فرض حكم ظالم عليها . وتصبح مقولة أن الأمة مصدر السلطات مقولة حق يراد بها باطل . فمن خلال « استخدام » وربما « استغلال » قيم الأمة ومرجعيتها ، يفرض عليها ما يجعلها تتدهور ، وتعيش الظلم والمفاسد ، حتى تفسد حالتها وحياتها .

أما القيم المتنحية والتي يأتى دورها بعد تدهور حال الأمة ، فتمثل الصورة التاريخية الفارقة مع القيم السائدة . ففى حال التدهور يتاح للقيم الهامشية أن تنمو ، وتأخذ أدواراً ليست لها ، وتصعد بحاملها إلى مصاف ليس منهم وليس لهم . مما يقلب منظومة القيم عكسياً ، فيصبح السائد متنحى من حيث مصادر القوة ، ويتحول المتنحى إلى سائد من حيث السيطرة . معنى ذلك أن صعود القيم المتنحية يربط بين قسم ليس لها وجود أصيل ، وبين السيطرة والحكم والسلطة . مما يؤدى إلى نزع عنصر القوة والسلطة من القيم السائدة .

وهذه الحالة نصفها بأنها تمثل حكم الأقلية مجازاً . فالأغلبية بقيمها أصبحت مغلوبة على أمرها ، وربما مهانة بسبب تدهور نظامها ، والصاق المفاسد به . أما الأقلية المختلفة فى القيم ، والتميزة بكل ما هو هامشى فى الأمة ، فإنها تصعد درجات الحكم ، وتفرض قيمها على الأغلبية ، مما يجعله حكم القيم الهامشية ، وبالتالي حكم الأقلية . وتفقد الأمة دورها تماماً ، فلم تعد مصدر السلطات ، ولم تعد قيمها هى الحاكمة . وبالتالي لن تتحقق للأمة ميوها الطبيعية والفطرية ، بل يفرض عليها نظام حياة معاد لها ، يقتل تفضيلاتها ، كما يقتل أحلامها وآمالها . وتسود القيم الهامشية ، قصراً على الأمة فهى ليست اختياراً ولن تكون كذلك ، مما يؤدى إلى تلك المنظومة القيمية المعكوسة ، حيث السائد محكوم ، والهامش حاكم ، وهو أمر مفض إلى تفكك الأمة ، فيما نعلم .

بهذا المعنى والتصور نرى أن الانقطاع التاريخى ، هو دورة حياة طبيعية تتكرر لدى الأمم ، حيث تفسد الوظيفة الإيجابية لنظام الأمة السائد ، فيتم تنحيته ، ويظهر نظام هامشى من داخل الأمة يفرض سلطته اغتصاباً على الأمة وقيمها معاً . فالانقطاع هنا هو انقطاع سيادة قيم الأمة على مصير الأمة ،

بوصفها نموذج حكم وحياة ، ونظاما قانونيا وأخلاقيا . وبالتالي يؤدي الانقطاع إلى ظهور نمط مغاير للأمة مختلف معها ومفارق لمعاييرها ، ويصبح هذا النمط هو الحاكم ، من خلال أقلية تنتمي لهذا النمط الهامشي ، وتفرض سيطرتها على الأغلبية ونمط حياتها وقيمها . فينقطع حكم روح الأمة إن جاز التعبير ، لتحل روح غريبة عن الأمة ، وتغتصب الحكم لنفسها ، ولأقلية تعبر عنها ، فتنتزع حقوق الأمة ، ويصبح ما كان هامشياً فيها حاكماً ، بدون شرعية أو اتفاق أو إجماع .

حكم الأقلية

حسب التصور السابق ، نعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية ، أصابها الوهن والضعف مع اقتراب القرن الثامن عشر على نهايته ، أوقبل ذلك . وفي تلك الفترة حدث ما نسميه رمزاً الانقطاع التاريخي ، ونعني به انقطاعات عن قيمنا ومبادئنا ومقدساتنا . وهو انقطاع عن التطور ، وأيضاً عن السيادة والسلطة . فتنحية روح الأمة عن موقع الصدارة أفقدها سلطتها التابعة من الأمة ، وأيضاً أفقدها فرصة التطور ، والحقيقي أنها لم تكن في حالة تطور للأفضل ، بل في حالة تراجع وظيفي سلبي ، أشاع الظلم والمفاسد .

ورغم أن البعض يعيد تدهور الحضارة العربية الإسلامية إلى توارىخ سابقة ، إلا أننا نتصور أن ما سبق القرن الثامن عشر ، كان كبوات تقوم بعدها الأمة وتستعيد عافيتها . ولكن ما حدث في القرن الثامن عشر كان السقوط الذي لم يعقبه قيام آخر ، أي كان الكبوة الأخيرة . وفي لحظة الانقطاع هذه ظهرت قوة الغرب ، بكل إنجازاته ، وخطوته ، وقوته العسكرية الناشئة والمتطورة والفاعلة بسرعة فائقة . أمام هذا التحدي الحضاري الخارجي ، لم

تكن الأمة قادرة على الصمود ، لأنها لم تكن في حالة ازدهار وقوة ، بل كانت في حالة تراجع وتدهور . وهنا أصبح هناك تحدٍ خارجي ، يغذيه الضعف الداخلي ، ليحدث اللقاء بين وافد يفرض نفسه وبين قيم مهمشة في الأمة ، وجدت فرصتها لتصل إلى الحكم ، على أسنة رماح الغرب . فهل هذا تصور يجاوز الحقيقة ؟ لا أظن ذلك .

فمثلا لقد قدم إلينا الوافد الغربي بقيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ولكل القيود . والحرية الفردية ، قيمة متنحية في الحضارة العربية الإسلامية ، لذلك فمن يتبناها هم قلة . ونتصور أن هذه القيمة وجدت نفسها ، في التاريخ الثقافي للأمة ، باعتبارها تيارا هامشيا متنحيا . فكانت الإباحية هي الاستثناء ، والالتزام هو القاعدة . ولكن مع تدهور حال الأمة أصبحت مثل هذه القيم تجد متنفسا لها في ضعف الأمة . وكذلك تجد لها ما يبررها من قيم الوافد . فالغرب المبرر يقدم قيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ، وأيضا يقدم إنجازاته ، وقوته العسكرية . وفي نفس الوقت ، يجد من بين أبناء الأمة ، قلة تميل لهذه القيمة . وفي مناخ من تدهور النظام الأساسي للأمة تلتقي القيمة الوافدة ، بحملة بقوة الترغيب والترهيب ، مع قلة تؤمن بها ، فتقدمها للأمة مبررة بتقديم صاحب القيمة ، حتى يرتبط التقدم بالقيمة الوافدة . ثم تبدأ عملية زرع القيمة بين أبناء الأمة ، وأيضا محاولة جعلها قيمة حاکمة لها قوة القانون .

وفي النهاية سنجد أن مشهد الأمة - من وجهة نظر وكلاء الغرب - يؤكد أن بها قيما « متقدمة » رغم سيادة التقليدية والرجعية ، وهو ما يعنى أن القيم الوافدة كانت ومازالت قيم أقلية ، ولم تتحول إلى قيم أغلبية . وهنا نرصد الصخرة التي تتحطم عليها محاولات التغريب . لأن التغريب يعتمد على أقلية

تميل لقيم مخالفة لقيم الأمة . أو يعتمد على بعض القيم المتنحية داخل الفرد نفسه ، في مواجهة القيم الحاكمة والشائعة لدى نفس الفرد . فهو إذن عمل يرتكن على المتنحي والهامشي ، وأحياناً يتمثل ذلك في فرد أو جماعة ، أو مجرد جانب من حياة فرد أو جماعة . وهو ما يتأكد من خلال وجود بعض «المتغربين» أصحاب الخطاب الغربى ، الذين تلاحظ أن سلوكهم الحياتى عربى وإسلامى في جوهره . معنى ذلك أن القيم الوافدة لم تحتل إلا جزءاً من الفرد نفسه . وغالباً ما يكون هذا الجزء هو الخاص بالعمل والمهنة . لأن السائد في الأعمال والمهن الآن مبنى على القيم والإنجازات الغربية ، خاصة المهن العقلية والعلمية وهكذا .

إذن التدهور الحضارى الذى عشناه أخرج القيم المتنحية ، والقوة الغربية المهيمنة ، حولت أصحاب هذه القيم ، أو حولت المساحة التى تشغلها هذه القيم إلى مساحة للوكالة عن الحضارة الغربية ، وبذلك توحد الهامش الداخلى ، مع الوافد المستورد والمفروض من الخارج ، ليخلقاً جماعة هامشية ومجتمع أقلية ، تسود فيه قيم غربية ووافدة وهامشية ، ويتحول ذلك المجتمع الداخلى صاحب القيم الوافدة ، إلى منظومة حكم ونظام سلطة ، يفرض بذلك القيم الهامشية من خلال حكم أقلية ، مستنداً على الضعف الداخلى ، والدعم الخارجى .

ومن خلال تحالف القوى المهيمنة الغربية مع الهامش الداخلى ، تكون تحالف الحكم الذى بات يحكمنا ويحكم أمتنا ، منذ القرن التاسع عشر ، وحتى الآن مع نهاية القرن العشرين . ولقد وضع التحالف جدول أعمال التاريخ ، عبر تلك السنوات الطويلة . ورغم تغير ملامح التحالف إلا أن جوهره واتجاهه واحد في الأغلب الأعم . فهو تحالف عسكرى مبنى على

الاحتلال ، أو سياسى مبنى على الهيمنة ، أو ثقافى مبنى على الغزو .
والفصيل الداخلى من التحالف ، هم عملاء فى حالة التواطؤ الصريح المخل
بالأمن القومى ، خاصة جوائبه العسكرية ، أو هم وكلاء فى حالة التواطؤ
الضمنى مع الوافد الثقافى ، والتمهيد للهيمنة الثقافية والإبادة الحضارية .

وفى ظل حكم الأقلية ، سنجد مستويات عدة للتحالف مع الفكرة
الغريبة . فهناك التحالف المهنى - كما سبق أن أشرنا - ومنه تخرج فئات تتعلق
بالمَنْجَز الغربى لأنها لا تملك غيره ، ومن خلاله تضطر إلى اللجوء للغرب
كمصدر للمعرفة الفنية والبرامج العملية . وهناك التحالف الثقافى ، وهو
الأخطر ، لأنه هو سبب التحالف المهنى والفنى ، فيما نظن ، لأن النخبة فى
هذه الأمة غلب عليها اللجوء للغرب ، وأصبحت تقوم بدور الوكالة عن
الغرب ، ثقافياً ومعرفياً ومهنياً . ولأن النخبة منوط بها قيادة عقل الأمة ، ولأنها
نخبة «وكيلة» ولا نقول «عميلة» ، لذلك فإنها تقود عقل الأمة تجاه المنجز
الغربى ، باعتباره هبة من الغرب لنا ، فناخذ المنجز الفنى والتقنى ، ومعه
نبادل قيمنا بقيمهم .

لهذا فوكلاء الغرب الثقافيون ، أصبحوا نخبة لاتبدع للأمة ومنها ولأجلها ،
بل أصبحوا قوة ناقلة لقيم الغرب ، مؤكدة للقيم المتنحية من حضارتنا . مما
أفقد الأمة الكثير من الفرص كى تنهض مرة أخرى . فتحقق بذلك حكم قيم
الأقلية ، من خلال أقلية ، وفى مواجهة قيم الأغلبية والأغلبية نفسها .

أهمية هذه الفكرة أنها مرحلة تتجاوز التدهور الذى تعاني منه كل الشعوب
وتتجاوز الانقطاع عن القيم الشائعة ، والتى تربيها كل الشعوب ، إلى مرحلة
شديدة الخطورة ، وهى تجسد فعل «التفكيك» للأمة بوصفه جدول
أعمال حكم الأقلية المنوط بها الوكالة عن الغرب ، والتى أتيج لها السيطرة

على مقدرات الأمة ، تحت حماية السلاح ، وبالتواطؤ مع النفوذ الغربى .

وجداول أعمال التفكيك يعنى أننا اليوم ومنذ عشرات السنين بصدد عمل منظم مقصود ، ومدفوع من السلطة الحاكمة نفسها ، يهدف إلى فرض نظام قيم ، هو فى الواقع النظام الهامشى المتنحى من حياتنا ، والمخالف لقيمنا ، على حساب الأمة وقيمها . ويصبح ظهور الهامشى المتنحى ، ليس تلقائياً وناتجاً عن حالة التدهور ، بل مقصوداً ومخططاً ، وكذلك لا يصبح حكم الأقلية حالة عرضية مؤقتة ، بل حالة المطلوب استمرارها تحت حماية الغرب وتمويله وسلاحه ، والنظم الداخلية وإمكانياتها وأمنها ، ومن خلال عصب عملية التغريب ورأسه المدبر ، نعنى وكلاء الغرب الثقافيين .

فهل يمكننا تصور معنى ودلالة ذلك ؟

أولاً : إن صبح تصورنا السابق ، فالجارى الآن فى قلب أمة العرب والمسلمين هو حكم أقلية بنموذج قيم وافسدة . وهو مفض فى النهاية إلى إرساء قواعد نظام مغاير تماماً لنا .

ثانياً : ما يحدث هو فرض لقيم ليست من الأمة ، وبالتالي لا تحقق إشباع الأمة ، ولا اتفاقها ولا إجماعها .

ثالثاً : ما يفرض هو قيم ، الشاهد التاريخى يؤكد أنها غير محققة للتقدم ، والازدهار فى أوطاننا ، وإن كانت محققة لهما فى أوطان أخرى .

رابعاً : حكم قيم الأقلية فى حد ذاته يعنى سيطرة قيم « مرفوضة » على قيم « مرغوبة » وهو ما يعنى اغتصاباً للسلطة من الأمة ، ونزع قيمها من حياتها .

خامساً : قلب منظومة القيم بهذا الشكل يؤدى إلى تفكيك الأمة ،

وإدخالها في صراع قيمى بين نظام « مرفوض » حاكم ، ونظام « مرغوب » محكوم .

فإذا كان التدهور قد قاد إلى حالة تفكك وظهور لقيم غريبة عن المجتمع ، فإن تسيد هذه القيم الغريبة من خلال حكم الأقلية غير الشرعية كقيم ورموز، يمثل عملا منظما لتفكيك الأمة ، ويصبح الانقطاع التاريخى ، فعلا مقصودا ومخططا ، وليس نتاج حالة تدهور تمر بها كل الشعوب ، فالمستهدف الآن - كما أشرنا - تحويل الانقطاع التاريخى إلى استمرار تاريخى . بمعنى أن الوعى الثقافى لدى النخب المتغربة يعيد قراءة تاريخنا من خلال فرضية أن القيم التى نظن أنها سائدة ومقدسة لدينا ، هى قيم تدهور وظلامية . أما القيم الغريبة والهامشية فتعاد صياغة تاريخها لتصبح هى القيم الأصلية وبالتالي يصبح صعود القيم الهامشية هو مرحلة النهضة ، وبهذا فإن سقوط منظومة القيم الشائعة لدى الأمة هو هزيمة للتخلف .

والقضية ليست فقط إعادة قراءة التاريخ ، بل هى تشويه الوعى وتزييفه ، ثم إفعال خطة التغريب تحت مبررات واهية وفاسدة ، وتأكيد حكم الأقلية . وطرح تصور عن تخلف الأمة (الأغلبية) وتقدم النخبة (الأقلية) مما يجعل الأخيرة تقود الأولى ، وتسيطر عليها .

وبهذا تتحقق عملية « غسيل مخ » جماعى ، يتم فيها إضعاف إيمان الأمة بمقدساتها وقيمها ومبادئها ، من أجل جعلها تشك في نفسها ، وتتصور أن ما فيها تخلف ، فتعادى نفسها ، ثم تفرض عليها القيم الوافدة الغريبة عنها ، باعتبار أنها القيم الوحيدة المنتجة للتقدم ، ثم تصبح هذه القيم هى جواز المرور للأقلية الحاكمة ، ويتجمع الترغيب والترهيب ، المال والسلاح ، في عملية تفكيك مقصود وانقطاع تاريخى منشود .

التفكير : الممكن والمستحيل

إذا ركزنا النظر تجاه ما يحدث الآن ، في حكم لقيم هامشية ، وجماعات وأفراد يمثلون الأقلية ، لنا أن نسأل عن أثر ما يحدث . فهل الانقطاع التاريخي يمكن أن يتحول إلى نتيجة نهائية ، ومن ثم تتحول القيم الهامشية والوافدة إلى قيم شائعة وسائدة ؟ باختصار هل يجوز التغريب تاريخياً ، وهل ينجح عملياً ؟ والسؤال يحمل في طياته أيضاً أسئلة أخرى ، منها هل نقبل أن يحدث تغريب كامل للأمة ؟ وهل نرضى أن نضحى بقيم الأمة ؟

المشكلة مركبة في الواقع ، فهي استفهام عن الممكن واحتماله ، وفي نفس الوقت استفهام عن موقفنا من ذلك . والتوقع - كما نقول - يختلط بالتمنى ولا مفر من ذلك !!

ولكن قواعد التاريخ والجغرافيا وسوابق حياة البشر ، لم تخبرنا حتى الآن بأن انقلاب منظومة القيم لأمة ما جائز أو ممكن . فلا الفرعونية في أوج عظمتها صارت معبرة عن قيم العالم كله . ولا اليونانية ، ولا الرومانية ، ولا العربية الإسلامية ، فهل يمكن أن يحدث ذلك مع الحضارة الغربية المعاصرة ؟ لا نظن .

لأن قواعد التاريخ أكدت أن لكل حضارة مجاها الجغرافي ، وحدودها المناخية . فالحضارة وليدة التركيب المعقد لتفاعل المكان والإنسان عبر الزمان ، لذلك فإن كل حضارة ظلت نشطة وفاعلة في حدود جغرافية ، تتسع أو تضيق في نطاق محدد . لذلك فالحضارة نبت يحتاج لعناصر التربة والمناخ ، ولا يمكن استزاعها في تربة مغايرة ، ومناخ مختلف . ولا نظن أن الهندسة الوراثية والأساليب الاصطناعية صالحة في حالتنا هذه . فلا نعلم أن هناك إمكانية لتخليق حضارة في « صوبة » صناعية وتربة معالجة ومناخ مصنع . ولا نعتقد

أبداً أن ما ينفع مع الزرع والحيوان ينفع مع الشعوب ، فبقدر ما للجغرافية من كيان مستقل لا يمكن الإخلال به ، بقدر ما للشعوب من كيان مستقل طبيعي ، لا ينفع فيه اصطناع أو تصنع ، وكما يقال فالطبع يغلب التطيع .

معنى ذلك أن قيم الأمة هي وليدة المكان والإنسان ، وتستمر عبر الزمان ، ولا يجوز فيها التخليق والتصنيع . وبالتالي فإن القيم الهامشية عندما تحكم تظل هكذا هامشية . ورغم ما تملكه من سلطة وجاه ونفوذ ، وما تحوزه من مال وما يتاح لها من سلاح يحميها ، إلا أنها تبقى قيماً هامشية تتعلق بأقلية ، وتظل حكماً للأقلية ، على غير قناعة من الأغلبية . فهي جسم غريب هامشي ، في مصدرها ومنتهاها .

لذلك فالحدثة في أمتنا العربية الإسلامية هي حكم مفروض ومدعوم من أقلية ، هم وكلاء الغرب ، سواء عن قناعة بقيم الغرب ، أو استسلام لسطوة الغرب . وهو أمر ياد للعيان ، فرغم سنوات التغريب .. أقصد التحديث .. فإن شيئاً لم يتحقق على أرض العسوبة والإسلام . وكما يقول غلاة التغريب ، فإننا نرجع إلى الوراء دائماً ، وفي الواقع ترجع الأمة إلى قيمها كل فترة وأخرى .

فقيم الأمة باقية وحية ، تنبض دائماً ، والفرق أنها تظهر أحياناً غاضبة ، وتتوارى أحياناً أخرى . فتاريخ الحدثة لدينا لحظات يظن فيها وكلاء الغرب أنهم حققوا انتصارهم النهائي ، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ، لأن اللحظات التالية للانتصار الوهمي يعقبها صعود واضح ، وربما غاضب للقيم الأصيلة في التراث . مما يؤكد أن الحدثة لم تفعل فعلتها بعد ، ولم تُزرع في قلب الأمة ، وأنها مازالت قيماً هامشية .

لذلك فإن الواقع ينحصر في صورة السلطة المغتصبة المفروضة على الأمة ، سواء السلطة بوصفها القوة السياسية ، أو النخب المسيطرة على صناعة

الوعى ، أو فى مضمونها الحقيقى بوصفها القيم الهامشية والوافدة . وتلك الحالة تضع قيم الأمة فى حالة تشبه الأرض المستعمرة ، فالأمة مستعمرة ، عقلها وقلبها مستعمران . وعندما تميل الأمة للاستسلام تظهر القيم الهامشية وكأنها انتصرت ، وعندما تخرج من الأمة موجات الغضب ، يبدو وكأن شيئاً من الحداثة لم يكن .

ولكن الصورة بدأت تتغير كثيراً ، لأن قيم الأمة خرجت فى قنوات عديدة ، وفى شكل متوالٍ ومتتالٍ ، محققة بذلك لحظة دفاع حقيقية ، وبداية إحياء منظورة ، وجذور نهضة مرتقبة . ومع توالى سنوات القرن العشرين ، ومع العقدين التاسع والعاشر منه ، بات واضحاً أن الأمة ملكت زمام قيمها ، وبدأت تفرض معاييرها الخاصة على الجميع .

لهذا نظن أن التغريب غير ممكن ، والحداثة كذلك ، وبالتالى فإن تسييد القيم المتنحية فى أمة على قيمها السائدة غير ممكن أيضاً . ومثله مثل القيم السائدة والمتنحية فى جينات الوراثة فى الإنسان ، فالعلاقة بينها يحكمها قانون ، وانقلاب العلاقة من المحال . ولهذا فالصفات الجسدية فى شعب يحكمها السائد والمتنحى ، فنجد لكل شعب ملامحه الجسدية الخاصة ، وهناك دائماً أقلية مختلفة . ولأن الشعوب غير خاضعة للتجريب المعمل ، والتصنيع الآلى ، لذلك فهى نتاج قانونها ، وستظل كذلك .

فإذا كان التحديث الذى هو تغريب لن يبدل الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الغربية ، بالنسبة لهذه الأمة ، فماذا فعل ويفعل ؟

نعم إن تنميط الحياة العربية الإسلامية على النموذج الغربى مستحيل ، ولكن هذه المحاولة التى قاربت على إكمال قرنها الثانى ليست بلا تأثير ، بل إن تأثيرها متشابك ومعقد . فهى عملية منظمة لتسييد نموذج قيمى مغاير ، لهذا

فهى عائق أمام صعود النموذج القيمى الأصيل ، ومعوق للنهضة ، والدخول فى مرحلة ازدهار جديد . ولأنها تحالف بين الغرب ووكلائه ، فهى تملك رصيذا هائلا من القوة المدعومة بالغرب المتقدم ، مما يجعلها فعلا موجها « بعنف » إلى الداخل ، ومرتكنا على ما يملكه من أدوات ، وتدعيم الغرب له ، ففعل الحداثة الوافد هو فعل عنيف مسلح ، يفرض نفسه بالقوة ، وإن تغيرت ملامح عنفه وهوية سلاحه ، من استعمار خارجى ، إلى استعمار داخلى ، ومن جيش أجنبى ، إلى أمن محلى .

وفرض الحداثة يشوه الوعى ، ويخلط الأوراق ، فينسب للغرب التقدم ولنا التخلف ، ويؤكد على أن « التقدم » مضمون وأنه عالمى كوكبى . وكل تلك الأفعال محبطة للأمة ، والأهم أنها تعيق الأمة عن النهضة . فيبقى مشروع النهضة بلا تدعيم ولا مؤسسات ، بل يبدو وكأنه معادٍ للسلطة . ويصبح التراث حبيس تاريخه ، وتجييش الجيوش ضده ، فلا ينهض إلا إذا شار . ويؤدى ذلك بالضرورة ، إلى إغلاق الأبواب حول التراث ، ومنعه من الاحتكاك والتحقق . وهى أمور تؤدى إلى مزيد من الجمود التراثى الذى يتحول لسبب لدى وكلاء الغرب لإعادة الهجوم على التراث . وهكذا يتزايد الهجوم على التراث ، فيتزايد التراث جهوداً .

ومن تلك الدائرة ، يتفجر التراث غضباً ، ويتحول إلى عنف وتمرد واحتجاج . وتتطور دائرة الهجوم والدفاع ، إلى دائرة العنف والعنف المضاد . وبذلك تتراكم مراحل صدامية فى تاريخ أمتنا ، تزيد عملية الانقطاع الحضارى تعقيداً ، لأنها تضيف عليها عنصر الصراع فيصبح وصل الحضارة وإحيائها فى مواجهة عملية تدعيم الانقطاع ، بداية لحرب أهلية . لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فالأمر ليس صراعاً بين طرفين فقط ، لأنه فى الصراع

وقبله وبعده هناك حياة يومية مستمرة ، تفعل فعلها فينا وبنا . وهذا هو الجانب الأخطر من حكم الأقلية الهامشية والمتغربة ، لأنها تملك زمام السلطة ، وتفرض فكرها ، وقانونها ونظامها ، وهي بذلك تخلق وضعاً قانونياً لنظام قيم غير شرعى . وهذا الفعل نرى أنه فعل تفكيك وتدمير وهدم . أى أنه ليس كما يظن أصحابه فعل تحديث وتقدم وتطوير وتنمية ، لأنه غير مفضٍ إلى الحداثة التى هى التغريب .. كما أشرنا . ولأن برنامج العمل التغريبي غير ممكن تاريخياً وجغرافياً ، ولأنه معادٍ لقوانين الطبيعة ، لذلك يؤدي هذا البرنامج إلى نتائج معادية للأمة ، وفي نفس الوقت غير محققة لأهداف وكلاء الغرب . وباختصار ، فالكل يخسر ، والأمة تخسر نفسها .

وعلى سبيل المثال ، إذا لم نستطع غرز قيمة الحرية الفردية ، بوصفها مولداً للإبداع والتنافس والتقدم ، فإن الحادث هو حرية فردية ، منافية لقيم الأمة الجماعية ، ومحقة للمفوضى . وهذا ما نلاحظه كثيراً ، ولكن البعض فقد البصر والبصيرة . فنحن نقول إن الديمقراطية فشلت لدينا ، لأننا شعب غير ديمقراطى ، ولم يترتب على الديمقراطية . نعم نحن شعب غير ديمقراطى ، ولم يترتب على الديمقراطية . ولكننا لسنا شعباً ديكتاتورياً ، لأن أمتنا لا تفهم الديمقراطية ، بوصفها أحزاباً تتداول السلطة ، نيابة عن الأمة ، ومن خلال لحظة تلاقٍ وحيدة هى الانتخابات . وكذلك لانفهم أن تكون الأحزاب حائزة للسلطة من خلال دعم « أفراد » لها حسب عدد الأفراد ، وهذا لا يعنى أننا شعب متخلف ، أو أن الأصل فينا سيئ ، وأنا نعشق الظلم وحكم الفرد ، إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات .

والقضية ببساطة أن لنا تصورنا عن الظلم والعدل ، وبالتالي لنا أساليب لممارسة العدل . ونفهم الحياة السياسية حسب قيمنا المرجعية ، بأنها تعدد

سياسى الجماعات سياسية ، تحوز كل منها قدراً من السلطة بقدر حجمها ودورها وانتشارها . وفى تعددية الجماعات السياسية ومشاركتها فى القرار السياسى وضع إنسانى إيجابى ، لا يقل عن الديمقراطية على معيار الإنجاز البشرى ، إن لم يزد عليها .

إذن ، ما يحدث الآن أننا لم نحقق الحرية الفردية ولا الديمقراطية . كذلك لم نستطع إنهاض قيمنا وتحقيق الحرية الجماعية والتعددية . فالنموذج الوافد لم يتحقق والأصيل لم ينهض ، والنتيجة أن الحرية أصبحت فوضى ، والديمقراطية ديكتاتورية . أى إن نموذج الحداثة المتحقق لدينا يظهر فى سلباته دون إيجابياته . والأدق أنه يتحول إلى فعل سلبى مدمر للأمة ، دون أن يحقق لها شيئاً . فالحرية الفردية ، تحطم تجانس الأمة ، وتفكك جماعاتها . وبالتالى فهى فعل لا يقيم شيئاً جديداً ، وفى نفس الوقت يحطم القيم الأصيلة للأمة .

لهذا نتصور أن زرع النموذج الغربى مستحيل ، ولكن تفكيك النموذج العربى الإسلامى ممكن . وإن كان هذه الإمكانية حدود ، بمعنى أنها لن تؤدى إلى الإبادة الكاملة ، ولكنها تؤدى إلى إبعاد الأمة عن نهضتها ، لتزيد من مرحلة الانقطاع ، وتعيق التواصل ، وتحدث تدميراً فى كيان الأمة ، يجعل حلم النهضة يفارق عيون الأمة .

حكم الأقلية الحضارية

تواجه الأمة في حاضرها وماضيها القريب - كما سبق أن أشرنا - ما يمكن أن نسميه حكم الأقلية الحضارية ، أى حكم قيم حضارية مغايرة . وقد نتج هذا من عاملين : الأول هو الاستعمار بكل أشكاله ، والثانى هو ضعف الأمة وتدهور حالها . والخارجى مع الداخلى يتفاعلان ، وكل منهما لا يؤدي إلى الوضع الراهن المتأزم بمفرده . فالاستعمار يتأكد بالقابلية للاستعمار ، والهيمنة الحضارية تعضدها القابلية للهيمنة .

والإشكالية الراهنة تكمن في سيادة النمط الغربى ، بالدرجة التى تجعله الحاكم وصاحب السلطة ، والمؤيد بالقوانين . فالنمط الغربى رغم أنه لا يعبر عن الأمة ، إلا أنه صاحب السيادة ، لحد أنه أصبح يمثل نظام الحياة الرسمى . والخروج من سيادة النمط الغربى في تصورنا أمر معقد للغاية لأنه نمط مفروض ، ومفهوم من مصادر متعددة . لذلك فإن تفكيكه والخروج من أسرته ، عمل نهضوى وثورى في آن واحد .

ويكمن التحدى الحقيقى أمام الأمتين العربية والإسلامية في مدى قدرتيهما على إنهاض نمط حياتيهما الخاص ، ليصبح سائداً وحاكماً . ولكن العوائق أمام إنهاض الأمة في تعددها وتشابكها تجعل هذا التحدى يصل بنا إلى مرحلة جد خطيرة . ويدفع ذلك قوى من الأمة إلى إعلان غضبها وتمردا اللذين يصلان لحد دموى .

فحكم الأقلية الحضارية يعنى أن أصحاب القيم والأفكار والمعارف غير السائدة فى الأمة ، هم أصحاب السلطة والحكم . وكذلك فإن أصحاب الفكر الغربى هم الذين يتقلدون موقع النخبة . وهذا الوضع فى تصورنا هو نوع من العنصرية الاستعمارية ، لأن صاحب القيم السائدة يتقلد مناصب حاكمة ومؤثرة ، ومن خلاله يتم فرض استعمار قيمي على الأمة . وفى نفس الوقت يعنى هذا أن القيم السائدة ، تحتل مكانة أهم من القيم الأصيلة ، وفى ذلك عنصرية لا شك فيها .

ويتحقق من خلال ذلك نوع جديد من الاستيطان ، فهو ليس استيطاناً لغريباً ، بل استيطان الأفكار السائدة فى عقل وكلاء محليين . مما يجعل الصراع فتنة بين أبناء الأمة . وهى فتنة بقدر إحساس الأمة وطليعتها الحقيقية . إن القيم السائدة لها مكانة ، والقيم الأصيلة مهمشة . وهو ما يولد الشعور بالغبن ، ويدفع إلى الغضب أو اليأس . ويتحقق حكم الأقلية الحضارية من خلال العديد من الآليات التى تم زرعها فى الأمة ، ومازال يتم زرع غيرها ، حتى تظل الأقلية الحضارية حاكمة ، بفعل وسائل منظمة ، تنتج كل يوم أعضاء جدد لهذه الأقلية ، حتى يتم تجديدها وضمان استمرارها . وتلك الآليات فى الواقع تمثل المشكلة الرئيسية التى تجعل الصراع بين الموروث والوافد يمتد من مجال الحضارة ، وحتى السياسة ، إلى أن يصل إلى حياتنا اليومية .

وأكبر تحدٍ تثيره آليات تشكيل حكم الأقلية الحضارية هو التعليم ، فنظام التعليم الحالى يروج لمعارف غريبة ، سواء على المستوى الفنى العملى ، أو على المستوى النظرى المعرفى . وحتى المستوى الفنى ، فإنه يقدم من خلال رؤى معرفية ضمنية متحيزة للحضارة الغربية . وآلية التعليم بهذا المعنى تنتج تحيزات لحكم الأقلية الحضارية ، بدلاً من أن تنتج طلائع لنهضة الأمة .

صحيح أن خريجي التعليم ليسوا بالضرورة متغربين ، ولا وكلاء للغرب ، ولكن هم على الأقل معرضون للتشوه الثقافي والتداخل المعرفي .

ومن التعليم تخرج أجيال من أساتذة الجامعات والباحثين والعلماء ، حيث يتم تنميطهم على نموذج معرفي غربي . وتتفاقم المشكلة تحت مظلة « العلم » ، فتتحول كل طاقاتنا العلمية نحو إعادة إنتاج النمط الغربي . ويتأسس العلم على « الاقتباس » من المرجع الغربي . ويتراجع الإبداع الحر ، خاصة الإبداع الأصيل النابع من ثقافة الأمة . فتصبح الآلة التعليمية العلمية منتجة لنماذج مقلدة لما ينتجه الغرب . فتشوه بذلك جزءاً هاماً من الجانب المعرفي لدينا .

وعندما يصبح البحث العلمي - المؤسسة والتمويل - غربي النزعة تماماً ، تتحول آلة إنتاج المعرفة الغربية إلى آلة منتجة لصورة مزيفة عن الأمة ، صورة من شروطها تأهيل الأمة لعملية التغريب ، وتبرير ذلك بتشويه الصورة الأصيلة للأمة . والأهم من ذلك أن مؤسسات العلم بتوجيهها الغربي ، وتمويلها الغربي تفتح المجال أمام أصحاب المعرفة الغربية ، وتغلقه أمام أصحاب المعرفة العربية الإسلامية .

ومن التعليم والجامعة خرج طابور طويل من الخبراء (التكنوقراط) حاملين برامج ورؤى غربية جاهزة . ومع تحول نظام الحكم للاستعانة بالخبراء كوزراء ، أصبح تشكيل الحكومة في حد ذاته معتمداً على خبرات غربية ، أدت إلى إنتاج سياسات وقرارات مستوردة ، وفرضها على الأمة . ونلاحظ أن « الخبير » الذي يحلم بالرقى ويحركه الطمسوح ، أصبح هو الشخص الذي يحاول أن يكون على المستوى الغربي من المعرفة . وبهذا تصبح « الخبرة الغربية » طريقاً لمقعد وزاري في حكومة أقلية حضارية .

والأمر لا يقف عند هذا الحد ، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية وربط

الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الرأسمالى الغربى ، فتتحا مجالاً واسعاً أمام الأكثر تغريباً ، للحصول على الوظائف المتميزة . وليس شرط إجادة الإنجليزية فى إعلانات الوظائف بالأمر الهين . ففى أى أمة يكون مفتاح الرقى الوظيفى معرفة لغة أجنبية ؟ وهذا الأمر تطور إلى حالة تمييز عنصرى لخريجي المدارس الأجنبية ، وصل لحد مبالغ فيه مع خريجي الجامعة الأمريكية ، والحاصلين على الشهادات الأجنبية . معنى ذلك أنه كلما ازدادت درجة التمييز المعرفى الغربى ، كلما أدى ذلك إلى الحصول على أفضل وظائف بأعلى المرتبات .

والوضع على هذا النحو يعطى امتيازات مجزية لمن يمثل النمط الغربى بدرجة إتقان أكبر . ولايمنح أى مزايا لمن يعرف أمته ويعبر عنها ويسدع لحسابها . فإتقان العربية - مثلاً - ليس شرطاً مطلوباً من أحد ، أما إتقان الإنجليزية ، حتى مع تدهور العربية ، فهو أحد مفاتيح النجاح الوظيفى .

وتتطور آليات تكوين نخبة الأقلية الحضارية على المستوى الثقافى ، حيث الم بارزة فى نقل المعارف الغربية ، والحصول على الشهادات من الخارج . وتفتح وسائل الإعلام والثقافة أبوابها أمام حاملى ثقافة الغرب ، لتشكّل منهم نخبة ، لباختيار الأمة ، بل باختيار السلطة . فتصبح مساحات واسعة من عالم الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية تحت حكم نخبة الأقلية الحضارية .

ثم توضع فى النهاية شروط التفوق ، وتتجمع فى المجال العلمى والمهنى والعلمى والثقافى لتمثل النمط المرغوب وتتحدد ملامحه . والناس فى سعيها للحياة ليست مكلفة بالنضال المستمر ، فالنضال وظيفة الطليعة وأصحاب الرسالة ، أما الشعب فى مجموعه فوظيفته الأساسية هى الحياة وترتيب أوضاعها والاستمرار والبقاء . وجملة هذا الوضع تدفع أجيالاً وشرائح واسعة ، لتبنى نموذج ثقافى معرفى مهنى ، حتى يتاح لها النجاح وتحقيق الطموح . وليس كل

من يتبنى هذا النموذج يقتنع به ، أو يعيش على أساسه ، فالأغلبية تتبنى هذا النموذج كوسيلة للعمل ، وبالتالي تحقيق سبل الحياة ، وأقلية من هؤلاء تؤمن بالنموذج الغربى ، وتعيش على أساسه ، وتحوله إلى نمط حياة ، والغريب أن هذه الأقلية سرعان ما تصبح القائدة لعملية تكوين النخب الحاكمة ، لأنها هى التى تحصل على لقب « السوكيل الغربى المحلى » ، والذي يلقى الدعم الخارجى المعنوى والمادى .

وتتكامل هذه الصورة على المستويين المادى والحياتى ، من خلال إنتاج سلع غربية وتأسيس سوق على مزاج غربى ، ثم دفع المستهلك من خلال احتوائه إعلانيا لاستهلاك المنتج الغربى ، حتى يتكيف ذوقه وميوله مع هذا النمط . وهنا يتم تكوين نخبة اقتصادية تتحول إلى الخارج ، حيث مصلحتها . فأغلب المنتجات بتصريح من شركات عالمية ، وكذلك فإن التقنية الصناعية مستوردة ، وأخيراً فإن الاقتصاد مدفوع للتصدير .

على ذلك فإن أصحاب الملايين ينضمون تدريجياً للأقلية الحضارية ، ويقومون بدور السوكيل الاقتصادى الذى يعد امتداداً للنمط الاقتصادى العالمى ، ويروج لمفرداته وسلعه ، ومزاجه ونمطه . ولعل فكرة الاقتصاد الموجه للتصدير هى جزء أصيل من عملية إلحاق الاقتصاد الوطنى بالخارج . لأن الشروط المفروضة على الاقتصاد المحلى ، والتى تتحكم فى مدى نجاحه يتم ربطها بالخارج الذى يصبح الحاكم الحقيقى للاقتصاد المحلى .

واستمرار الآليات السابق ذكرها وغيرها ، يعنى أننا أمام آلة ضخمة ، تنتج وكلاء غربيين ، وتسمح لهم بتشكيل النخبة الحاكمة . مما يعنى استمرار الحال ، وتدهور وضع قيمنا ونموذجنا المعرفى . ولعل الداعمين السياسى والمالى الغربيين ، من أهم عناصر بث الروح فى هذه الآليات .

وعلى المستوى السياسى فإن إلحاق نظامنا السياسى بالنظام الغربى ، جعل
الحكومة والدولة تقفان فى صف تدعيم آليات إنتاج الأقلية الحضارية . حيث
إن النظام الحاكم ، أصبح يطبق كل الوصفات القادمة من الخارج ، فى
الاقتصاد كما فى التعليم ، وحتى فى القانون .

حرب القيم الأهلية

لا أظن أنه يمكننا تجاهل ما تمر به الأمة من صراعات حادة ، بل إن مشاهد الواقع الراهن تؤكد كل يوم على تصاعد حدة النزاع الأهلى . فالصراعات الراهنة تدور بين أبناء الأمة أنفسهم ، لتجعل ساحة المعركة الداخلية شديدة الأهمية ، لدرجة نتصور معها أن الصراع سوف يحسم فى الداخل أولاً ، قبل أن تحسم الصراعات الخارجية ، والتي نظن أنها ستكون نتيجة لما تسفر عنه الصراعات الداخلية من نتائج .

وليس صحيحاً أننا نعيش أى قدر من الاستقرار ، بل نحن كأمة تعيش بالفعل حرباً أهلية . ربما تكون ملامح الحرب وأدواتها مختلفة عن الصور التقليدية . فهي ليست حرباً دموية دائماً ، ولكن لها مظاهر دموية ، ولحظات تفجر دموى . وحتى نفهم ما يجرى علينا أن نجمع أطراف وأجزاء الصورة معاً ، لنحدد مجال الحرب وأسبابها وأطرافها الفاعلة . والحرب ليست فقط فعلاً عسكرياً مسلحاً ، وبالتالي فالمشاهد الدامية هى جزء وفصل من فصول الحرب ، ولكنها ليست كل المشاهد والفصول .

والحرب التى نعنيها هى النزاع الأهلى ، بوصفه حالة تنازع بين أبناء الأمة الواحدة ، وهى حالة تخرج من رحم تعارض المصالح لحد الاقتتال ، فالتعارض السافر فى المصالح يمنع وحدة الأمة ، ويفرق بين أبنائها . والأمر فى الأمرين العربية والإسلامية يتجاوز تعارض المصالح فيما نظن . فالمصالح هى مظهر

من مظاهر الحياة ومتطلباتها ، والتعارض في المصالح يولد الصراع ، ولكنه أيضاً يفتح الباب أمام تسويات ما ، تكون قادرة على حفظ الحد الأدنى من مصالح كل طرف .

ولكن هناك نوعا من تعارض المصالح يشبه المرض الخبيث . وهو التعارض الذى تستحيل معه أى تسوية ، فالتنازل النسبى من طرف لآخر لا يحقق مصلحة الأول أو الثانى . وإذا تصورنا ذلك التعارض الخبيث ، سنواجه قاعدة الكل أو لا شئ . وتلك هى القاعدة المولدة لحالة الصراع المفضى للنزاع والحرب ، حيث تكون المفاصلة هى القاعدة . فالمصالح عندما تتعارض لحد أن تلبية مصلحة ما تؤدى إلى تدمير مصلحة أخرى ، تصبح بذلك مصالح متصارعة بحكم تكوينها ، فالصراع بينها حتمى .

والأمر يحتاج إلى نظر عميق وبصيرة نافذة . لأن الحديث عن الحرب الأهلية ، والصراع والنزاع يجرنا إلى الحديث عن الوفاق الوطنى والحوار الوطنى وغيرهما . فإذا كانت الحرب حتمية ، فإن الوفاق مستحيل . وإذا نظرنا إلى واقعنا بهذه الصورة ، سوف نميل للحدة المزوجة بالخوف وربما باليأس . ولذلك فإن صورة الحرب الأهلية ليست مرغوبة فى حد ذاتها ، ولا يجب أن نستخدمها أداة فى الصراع لنوقف الحوار . تلك هى الإشكالية التى نمر بها الآن . فوصف الواقع الراهن ومعرفة أمر ضرورى ، حتى نتعامل معه بشكل إيجابى . وما يتنازعنا - وأنصوّر أنه يتنازع غيرنا - هو أهمية اكتشاف الواقع وضرورة المكاشفة ، مع الخوف من نتائج ذلك ، فهل أصبح أن نبث دخاننا كثيفا على واقعنا ، فنخفى الجزء الأكبر من أزماتنا ، مما يسمح لنا بالحديث عن الحوار والوفاق ، أم علينا أن نقدم على المكاشفة بكل تبعاتها ؟

فى ظنى أننا وصلنا لمفترق الطرق ، ولم يعد أمامنا إلا تحرير المسألة برمتها .

والمكاشفة تعنى أن نخرج الصراع المضممر ، ونفتح الجرح الغائر ، ونكشف أبعاد النزاع ، لتخرج الحقيقة إلى سطح المواجهة . ربما يتيح لنا ذلك احتدام الحرب على مستوى الفكر والرأى ، قبل أن نستخدم على مستوى البشر ، وتنطلق لغة الدماء .

أنصور أن المكاشفة ضرورة في هذه اللحظة التاريخية ، فالواقع يؤكد أن الحرب تستمر ونيرانها تشتعل ، وأن شيئا من الحوار أو الوفاق لم يحسم قضية ، ولم ينزع فتيل المعركة . بل الأمر تطور لحدٍ خطير ، وهو إثارة قدر أكبر من الغموض حول ما يحدث ، وإطلاق الصور الإعلامية الغامضة والمشوشة والمضللة ، لحد جعل الصراع يكمن أكثر ، ويزداد حدة وشراسة ، لما تولد فيه وبه من مشاعر الغبن والظلم .

فهل تكفى تلك المبررات ؟ لا بل نضيف عليها أن قواعد الوفاق والحوار الوطنى باتت تمثل أحيانا لعبة غير شريفة ، وكأن المقصود منها لا الوفاق بين طرفين ، بل تحييد طرف لصالح الآخر . فلعبة الوفاق والحوار تدور تحت حماية السلطة والسلطان ، وتحت طغيان الكوكبية والهيمنة الغربية ، لهذا ظهر واضحا أن أى حوار يبدأ من مسلمة لا تقبل الجدل ، تظهر وكأنها مسلمة إنسانية عامة ، ومن داخلها تخرج تحيزات كثيرة تجعل الوفاق ، ليس إلا استسلاماً من طرف لآخر .

ثم ها هو عصر الحوار - تلك العملية الإنسانية المتحضرة كما يقولون - عصر يفرض مقولاته على الجميع ، وكأن المقصود بالحوار هو حرية أن تختار تلك المسلمات ولاشئ غيرها . وقواعد الحوار السياسى والحوار الدينى معلومة لكل الأطراف ، فهو حوار « ديمقراطى » « ليبرالى » ، يؤمن بالحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . وهو حق أريد به باطل ، فتلك التعبيرات الجميلة لا تحمل

بداخلها إلا قيم الحضارة الغربية . فهي ليست قواعد دولية عامة غير متحيزة حضارياً ، بل هي مصطلحات متحيزة حضارياً تسمح بأفكار وترفض أخرى . بهذا أصبح الحوار أداة لتنميط المختلفين ، وإعادة إنتاج أفكارهم في قالب مغاير ، يؤدي في النهاية بالطرف المختلف إلى ترك قيمه الأصيلة .

ويبدو أن مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل هي النموذج الأمثل للعصر ، فهي تسويات استسلامية ، يخرج منها العرب وهم أصحاب الحق ، بعد أن تفرض إسرائيل شروطها ، وهي المعتدى الذي لاحق له ، فهو حوار يجعل المجنى عليه في موقف الجاني ، ويعطى للجاني شهادة براءة .

أليس هذا هو ما يحدث في حياتنا الثقافية ، حيث تدور الحوارات بين النخبة المثقفة المتغربة ، بوصفها المجنى عليه والقاضى وممثل الإدعاء ، وبين التيارات الإسلامية ورموزها بوصفها الجاني المتهم دائماً . ويطلب من الجاني المزعوم أن يعلن توبته تحت شعار الديمقراطية والليبرالية والحرية وحقوق الإنسان ، فإذا فعل ذلك تحول إلى المنظومة الغربية . فالمطلوب لا يكاد يكون إلا تكريساً للظلم . فالمنظومة الغربية وافدة ، وهي التي حملها الاستعمار والهيمنة والإمبريالية والاستغلال ، وبالتالي هي الجاني ، أما المنظومة الإسلامية فهي المجنى عليه الذي سحب حقه في الحياة ، في أرضه وداخل أمته . ولكن شروط الحوار ليست إلا شروط الظلم المحققه للطغيان .

بهذا المعنى نظن أن الحديث عن الحوار والوفاق ليس إلا تكريساً للحرب . فالحوار غير العادل يؤدي للظلم ، والأخير مولد للعنف والفرقة والتنازع . لذلك فالحوار ليس إلا أحد مستويات الحرب ، ولكنها الحرب الكامنة التي يحاول فيها كل طرف خداع الطرف الآخر ، ليتصدر عليه وفاقاً ، أى يتصدر عليه برضاه وتوقيعه . وتلك أزمة حقيقية ، لأنها تذكرنا بما يفعله الكيان

الصهيوني بالأمة العربية ، لأنه الآن يسطر وثيقة انتصاره ، ويفوز بتوقيع النظم العربية ، على ذلك الإعلان المظفر الذى حول المعتدى إلى دولة شرعية . فالسلام بهذا المعنى ، هو استسلام بدون مبرر مقبول .

هذا هو جوهر المأزق ، أن ننظر للواقع لنعرفه . ولا أظن أن الحديث عن الوفاق والحوار يفيد ، إذا كان حد التنازع قد وصل إلى أقصاه . وأيضاً لا نتصور أن كشف عناصر الحرب ، يؤدي إلى تولدها ، وإشعال نيرانها . بل اعتقد أن وقائع حياتنا ، فى السنوات الماضية ، تؤكد أننا ندخل إلى الحرب دخولاً مروعاً ، فالثمانينات تبدو مساحة للحوار ، ولكن التسعينات ليست مساحة إلا للحرب . والسبب فى ذلك حسب ظنى أن الحوار لم ينفع ، وشروطه لم يتفق عليها ، أو كانت جائرة . وفى كل الحالات فإن مرور الزمن يزيد حدة الحرب ، ويجعل الأصح أن نواجه الموقف دون تجميل له .

تلك هى المبررات ، التى تجعلنا نقدم على التعامل مع الواقع كما هو . فلا يبدو هناك أى مهرب من المواجهة ١١

فماذا عن الحرب الأهلية ١٢ ما نقصده فى الواقع أن الأمة دخلت مرحلة الصراع الفاصل فى تاريخها بين الوافد والموروث . والحلقات السابقة كانت مراحل التاريخ الطبيعى الذى يبدأ بالانبهار بالآخر ، والخوف منه ، ومحاولة التوفيق التى سرعان ما تصبح تلفيقاً ، ثم يظهر الوافد على حقيقته ، فهو ليس خيراً كله ، ولا شراً كله . وكذلك يظهر الموروث ، فهو ليس ضعفاً دائماً ولا جهوداً مستمراً .

ومع ظهور الوافد على حقيقته ، وظهور جانبه الاستعماري المهيمن أصبح الوافد القيمي والفكرى ، دخيلاً يقاوم ، ويشحذ قوى الداخل ضده . ومع إحياء الموروث تفجر منه قيمه وإيجابياته وإمكانياته . فإذا كانت البداية

صدمة ، ثم انهياراً ثم توفيقاً ، فإن النهاية أصبحت استعماراً ثم هيمنة ، ثم غزواً ثقافياً . والآن ، تفجر الصراع على المستوى الدولى ، فالدول الغربية قررت فرض القيم بقوة السلاح ، وشعوب الحضارات الأخرى ترفض وتعلن العصيان .

ذلك الصراع فيما نتصور تجسد فى المواجهة بين الوافد ، ممثلاً فى الدول الغربية وقوتها ، والأنظمة الحاكمة وأسلحتها ، والنخب المتغربة ونفوذها وبين الموروث ، ممثلاً فى الأمة نفسها وروحها وتاريخها وقيمها ، وطليعتها التى تقود النضال والنهضة . لذلك قلنا إن المصالح متعارضة لحد الاقتتال ، وقلنا إننا بصدد حرب أهلية ، هى حرب القيم الأهلية ، فى فصولها دماء كثيرة ، وفى فصولها أيضاً معركة المصير لأمة العرب والمسلمين .

فالحرب الأهلية فى رأينا ، هى التى تدور بين الخارج ممثلاً فى وكلائه ، والداخل ممثلاً فى طليعته . وبين الطرفين تتعارض المصالح ، لا بين النخبة المتغربة وطليلة الأمة فقط ، بل الأهم أن الصراع بين الطرفين يحمل فى جنباته تعارض المصالح بين الأمة وحكامها ، وبين الأمة والأمم الأخرى . فما حدث هو حرب أهلية داخلية زرعت من الخارج ، بدعم من الداخل ، فأصبح الصراع بقدر ما هو داخلى وبين أبناء الأمة الواحدة ، بقدر ما هو محمل بكل الأزمات الدولية ، وما فيها من تعارض مصالح بين القوى والضعيف .

وعلىنا أن نلاحظ ، أن الدول الغربية المهيمنة تريد فرض قيمها علينا ، وكذلك تريد ضمناً أن تمنع أى صحوة عربية إسلامية ، لأنها ترفض قيام حضارات مختلفة عنها . فإذا تصورنا ما يحدث الآن سنكتشف أن المنوط بهم فرض الهيمنة علينا ، وعرقلة نهضة حضارتنا هم من أبناء الأمة وكلاء الغرب المحليين الذين أصبح تاريخهم غير تاريخنا ، وأصولهم غير أصولنا . فإذا كان

الاستعمار اعتداء مفضيا للحرب والمقاومة ، فإن الاستعمار المحلى القائم على أيدي أبناء الأمة يفضى إلى الفتنة داخل الأمة ، ويولد الحرب الأهلية .

وذكاء الآخرين أنهم أوكلوا غيرهم نيابة عنهم ، فى فرض الهيمنة علينا . وهذا يتحقق لهم السيطرة من خلال السوكيل المحلى . فقوى الهيمنة وضعت فى صفوفها الأولى وكلاء من أمتنا ، فأصبحت الحرب أهلية وداخلية ، وكان أهون أن تكون خارجية . وهو أمر أدى فى النهاية لزرع الفتنة ، بتقسيم الأمة ، إلى فريقين ، أحدهما خرج عن قيم الأمة ، والثانى ملتصق بها ، فأى حرب تلك !!

فلنعد للوفاق إذن لنسأل ما المقصود بالوفاق ؟ فهل هو وفاق بين حضارات العالم على أرض أمتنا ؟ هل المقصود به أن نكون أمة متسامحة لحد قبول أى قيم وافدة ؟ أم أمة مسالمة لحد ترك عقلها وقلبها معروضين للإيجار والاستغلال من الآخرين ؟ عن أى وفاق يتحدثون ؟

إن زرع منظومة لقيم وافدة داخل تراب الأمة ، هو السبب الحقيقى فيما نحن مقدمون عليه من حرب أهلية ، لذلك نسميها حرب القيم الأهلية . فداخل أمتنا نواجه بنخبة حاكمة تتبنى قيما وافدة ، وتطبق قوانينها ، وتفرض نظمها ، وتحقق بذلك مصالح الغرب والنخبة فقط ، متجاهلة بذلك الأمة . وفى أحسن تصور فهذه النخبة تتصور أن مصلحة الأمة فى إلحاقها بالغرب ، وهو أمر لا يتأتى إلا بتنازل الأمة عن قيمها .

والنخبة المتغربة وصلت لحد التورط . فوجودها وكيانها ومصالحها تعلق بالغرب ، وأصبح الصراع بالنسبة لها صراع حياة أو موت . والمشكلة الأكبر أن النخب الإدارية والعسكرية أقامت نظم الحكم على أسس من التبعية للخارج ، فى الرؤية والأدوات والأفكار ، ثم أصبحت التبعية فى القرار

السياسى نفسه . وكل ذلك يدفع وكلاء الغرب ، نحو التمسك الشديد
برؤيتهم ، وفرضها بالقوة .

وعلى الجانب الآخر فإن طليعة الأمة تشعر بمسؤوليتها نحو قيم الأمة ،
ونحو حماية جماهير الأمة ، حتى لا تتحطم قيمهم ، ولا تستعمر عقولهم أو
قلوبهم . وفى وعى طليعة التراث أن ما يحدث هو انتهاك للمقدس وتجاوز
للتاريخ وسحق للهوية ، وهو ما يجعل الطليعة ترى نفسها مكلفة نيابة عن
الأمة ، للدفاع عن القيم الأصيلة . فترتبط مصالح الطليعة بمصالح أمتها
ومشروع نهضتها .

هو تعارض مصالح مفضى للحرب ومولد من اختلاف جذرى فى منظومة
القيم ، مما يجعله غير ملائم للوفاق أو الحوار . فهل فى ذلك مبالغة ؟ لا
أظن فكل منظومة للقيم مستقلة عن الأخرى ومتعارضة معها . والتوفيق بين
منظومات القيم أمر مستبعد لأن لكل منظومة قيمها ونظامها الداخلى
والمنظومات القيمية نتاج حضارى ، لا يمكن أن نشكل فيها ، ونصطنعها .
وكذلك فإن كل منظومة من القيم تحمل السلبى والإيجابى ، أى يمكن توظيفها
فى النهضة ، وكذلك يمكن أن يؤدى الاستخدام السلبى لها إلى التأخر . وكل
منظومة فى النهاية هى نتاج كفاح أمة ، وهى الأنسب والأفضل والأكثر ملاءمة
لهذه الأمة عن غيرها من المنظومات . والمنظومة العربية الإسلامية هى الأفضل
لنا ، ومنها ستحقق النهضة ، وبدونها لن نحقق شيئا وهى خاصة بنا ولا تلائم
الغرب ، ولا تنفعه ، كما أن منظومتهم لا تلائمنا ، ولا تنفعنا .

لذلك نتصور أن ما يحدث الآن هو إفراز للصراع بين المنظومة العربية
الإسلامية ، والمنظومة الغربية ، لأن التعايش بينهما غير ممكن داخل أمتنا .
وإن كنا ننادى بالتعايش بين الحضارات والأمم على مستوى العالم ، ولكن
الأمة الواحدة ، لن تكون مسرحاً لزرع حضارات الأمم الأخرى .

العنف المستتر

إن الصراع بين الواقد والموروث ، أى بين قيم الحضارة الغربية وقيم الحضارة العربية الإسلامية خلق حالة من العنف الضمنى ، تفجر كل يوم صراعاً جديداً ، وتدفع الأمة نحو صراع مصيرى يستنزف قواها ، فقد أدى هذا النزاع إلى تشكل الحالة الراهنة ، فى قوى صدامية لكل منها مؤسساتها ومنابرها . وأصبحت القاعدة أن كل فريق يحاول استبعاد الآخر تماماً .

ونتصور أن المعركة تدور على أسس من الصدام لا التعايش . والواقع أن ما نمر به الآن هو أزمة تاريخية طاحنة . لأن اختلاف التيارات السياسية والثقافية داخل الأمة أمر عادى ، بل هو أمر مطلوب ، لأنه يعنى التعدد وفيه الثراء ومنه الازدهار . ولكن الحالة الراهنة تؤدى للصراع ، لأنها صدام بين تيارات ، لكل منها مرجعية مختلفة . حيث العلمانية تستند للمرجعية الغربية ، والإسلامية تستند للمرجعيتين العربية والإسلامية . واختلاف المرجعيات ، يجعل الصراع وكأنه بين دول وحضارات ، لا بين تيارات تنتمى لأمة واحدة . وفى هذا فرق كبير بين التنافس بين رؤى الأمة ، وبين الصدام بين رؤى الأمم .

تلك الحالة أفرزت فى تصورنا ظاهرة هامة ، وهى انقسام القوى السياسية والثقافية إلى كتلتين ، لكل منهما كيانه المنفصل عن الأخرى . والانفصال فى الواقع نتاج انفصال المرجعية ، وهو أمر يفضى لحالة ضياع الأرضية المشتركة . فبين العلمانية والإسلامية ما بين حضارة وأخرى وأمة وأخرى . فما يربط بينهما

هو ما يجمع البشرية كلها ، من حيث إن الإنسان كمخلوق واحد في النهاية . وهذا المشترك لا يكفي لإقامة أمة ، ولا نظام حياة . فهو كافٍ لخلق قيم دولية للتعايش بين الأمم المختلفة . ولكنه غير كافٍ لإقامة أمة واحدة .

فإذا كان اختلاف المرجعية يؤدي إلى نخبة تتبع الغرب ، وطلبة تمثل الأمة ، فهو يؤدي أيضاً إلى حالة من العنف المستتر القائم والنتائج من ذلك الاختلاف المرجعي ، فالاختلاف المرجعي يسحب أي أرض مشتركة ، وهو ما أدركته كل القوى ، وتصرفت بناءً عليه ، عن وعى أو غير وعى .

لذلك يغلب على العلمانيين النظر إلى الإسلاميين ككتلة واحدة ، وكذلك يغلب على الإسلاميين النظر للعلمانيين ككتلة واحدة . فكل طرف يجد في الآخر نقيضاً له ، فالمنظومة الإسلامية نقيض للعلمانية الغربية ، لذلك فالعلماني يرى أن التهديد يأتيه من الإسلامى المتطرف ، كما يأتيه من الإسلامى المعتدل ، لأن التهديد بالنسبة له إسلامى أولاً وأخيراً . وكذلك بالنسبة للإسلامى ، فهو مهدد من كل ما هو علماني ، سواء معتدل أو متطرف .

وهذا الموقف أدى في النهاية لتشكيل وعى كل طرف بالآخر، حتى بات واضحاً أن كلا منهما لا يرى التمايزات والاختلافات داخل الكتلة الأخرى . وعلى هذا الأساس قامت الحملة الظالمة ضد الإسلامى ، مؤكدة أن كل فصائله إرهابية . وفي ذلك تأكيد على أن الطرف العلماني يرى الإسلامى ككتلة واحدة ، ويعتبر كل ما هو إسلامى تهديداً له ، كذلك فإن ذلك يؤكد أن اتهام الإرهاب يوجه للجميع ، لأن الهدف هو استبعاد كل ما هو إسلامى ، لأنه بالضرورة معادٍ لكل ما هو علماني .

ونفس الأمر ينسحب على الفصائل الإسلامية في موقفها من الكتلة العلمانية. والواقع أن هذه الرؤية صحيحة ، لأن أى نجاح لتأسيس المرجعية العربية الإسلامية سيكون على حساب محاولات تأسيس المرجعية الغربية .

بمعنى أن محاولة كل فريق استبعاد الآخر ، هى تعبير عن حتمية حضارية .
ليس منها مهرب . ففى النهاية يجب أن تنتصر مرجعية على أخرى ، وكذلك
فإن كل انتصار لمرجعية هو سحب من رصيد الأخرى .

لذلك فالعلمانى يدرك الفروق بين العلمانيين ، والإسلامى يدرك الفروق بين
الإسلاميين ، وكلاهما لا يدرك الفروق فى الطرف الآخر فالغالب أن وعى كل
طرف يترجم الحقيقة بطريقته ، ويحولها إلى صورة شائعة وبسيطة . بمعنى أن
العلمانى كافر ، والإسلامى إرهابى ، وتلك هى الصور الشائعة . وهى تعبير
رمزى غامض ، عن أن الخلاف بين مرجعتى الأول والثانى ، خلاف لا يقبل
المصالحة .

والحقيقة أن البعض حاول أن يطفىء نيران الفتنة ، وهنا ظهر الاعتدال .
فالعلمانى المعتدل يؤكد على مناصرته للإسلام الصحيح . والإسلامى المعتدل
يؤكد على تأييده للديمقراطية فيما لا يخالف الإسلام . والاعتدال هنا ، يرفع
شعارا ، يعبر من خلاله عن التزامه بقواعد اللعبة السياسية وشروط القيم
الموروثة . ولكن حقيقة الصراع تتجاوز ذلك ، لأن شعار الإسلام ، لن يجعل
العلمانى متميلاً للحضارة العربية الإسلامية ، وشعار الديمقراطية لن يؤدى إلى
إلحاق الإسلامى بالمرجعية الغربية .

كما أن استخدام الإسلام من جانب ، واستخدام الديمقراطية من جانب
آخر جعلتا المصطلحات تستهلك إلى حد يرفع من درجة الصراع ولا يخمده .
فالعلمانى يرى أن ديمقراطية الإسلامى زيف ، والإسلامى يرى أن إسلامية
العلمانى زيف آخر . لذلك فإن الاعتدال اكتسب درجة عالية عن سخونة
الصراع . وبات كل طرف ينسب لنفسه الاعتدال وينفيه عن الطرف الآخر .
وكذلك أصبح كل طرف ينسب لنفسه الإسلام أو الديمقراطية وينفيه عن

الأخر. مما دفع كل طرف إلى اعتبار نفسه ممثلاً للاعتدال والإسلام والديمقراطية ، واتهام أى « آخر » بأنه إرهابى ومتطرف وكافر وعميل وهكذا . وهذا هو مناخ التطرف المفضى فى النهاية إلى رفع درجة العنف المستتر . والأخير هو سبب مباشر أو غير مباشر فى تعظيم درجة العنف العلنى المباشر وهذا حقيقى فيما نظن ، لأن الفكر الإسلامى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الغربية ، والعلمانى يعتبر ذلك تصرّحاً بتكفير العلمانى ومن ثم قتله . والفكر العلمانى الغربى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الإسلامية ، مما يؤدى إلى توسيع مظلة تهمة الإرهاب على الجميع . معنى ذلك أن النخبة العلمانية تساعد الدولة على فرض مظلة اتهاماتها على كل التيارات الإسلامية ، وكذلك فإن الطليعة الإسلامية لا تنشر فكراً يمنع توسيع مجال العنف من قبل الجماعات المسلحة .

وأصبحت كل كتلة تضم التطرف والاعتدال ، والعلمانية تملك سلاح الحكومة الفتاك ، والإسلامية يخرج منها سلاح الجماعات المسلحة الدامى . والاعتدال فى النهاية ، أصبح هو الضحية ، لأنه يتكلم بلغة مسالمة تقدر الآخر ، ولا تتعدى على حقوقه ، ولكنه يدخل فى الصراع الأكثر دموية ، فيصبح جانياً ومجنياً عليه معاً .

تلك هى الصورة بلا تجميل . وهى واقع نعيشه بكل وضوح ، واقع لا يعرف الحوار ولا التعايش ، ويزداد فيه التطرف وينمو العنف . لذلك أصبح لكل فريق أدوات عنيفة ، فالإسلامى - من وجهة نظر العلمانى - غير ديمقراطى ، وبالتالي خارج عن القانون ، لذلك فهو إرهابى ، والعلمانى - من وجهة نظر الإسلامى - كافر ، ومعادٍ للأمة ، لذلك يستحل دمه . نعرف تماماً أن تلك المقولات ، هى مقولات التطرف ، ولكن المساحة التى تحتلها هذه

المقولات تزداد كل يوم ، لحد جعل الخطر قادما . والواقع أن نظام الحكم يقف موقفاً غريباً تجاه هذه القضية ، فهو إما أن يزايد على الإسلام ، أو يتهاذى في محاربة الإسلاميين ، ولا حل ثالث لديه . وكأنه يريد الإسلام شرعية له ، دون أن يحقق مرجعيته على أرض الواقع ، ويحاول أن يسحب أى شرعية إسلامية من أى قوى أخرى . وهو بهذا طرف أصيل فى إشعال نيران الفتنة ، لأنه يزايد على العلمانية ضد الإسلاميين ، ثم يزايد على الإسلام ضد العلمانيين . لذلك تجد أن كلا الطرفين يتهم الحكومة أحياناً ، بأنها تناصر الطرف الآخر .

أما معركة الإرهاب الجارية خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين ، فهي حالة تدعو للقلق . لأن التحالف ضد الإرهاب أصبح يضم الحكومة والنخبة المتغربة والقوى الدولية ، ضد كل ما هو إسلامى . وهى حالة فى نظرنا ، مفجرة لكل كوامن العنف الصريح والمستتر .

نعم إننا فى مأزق ١١

والحل فى تصورنا أن ننزع فتيل العنف ، ونطرح الرؤى المعتدلة ، ونحدد قواعد اللعبة ، ونجعل المواجهة ، مكاشفة لا تنقصها الجرأة . معنى ذلك أننا نحتاج للرؤى المعتدلة من الطرفين ، لنعطى لها مساحة كاملة للتأثير ، ولا نلقى بظلال الشك حولها . أى نؤسس مناخ الاعتدال أولاً ، ضد كل عنف ، وكل تطرف . ونسمح بأفضل فرص ممكنة للحوار بين قوى الاعتدال .

والهدف من ذلك ليس حل الأزمة ، ولكن إخماد نيران الفتنة ، حتى نصل للمرحلة التى تتبلور فيها الرؤى الفكرية وتنضج ، ويتم الاختيار بين الرؤى سلمياً . نعم علينا أن ندرك أننا أمام صراع حتمى ، ولا بديل أمامنا إلا بجعل الصراع سلمياً ، حتى نتلافى العنف والعنف المضاد ونحقق الدماء ، فلا ندخل المستقبل بثوب ملطخ بالدماء .

إننا نعيش الصراع ، وعلينا أن نعترف بهذا ، ولن ينفعنا أى محاولات للهروب . ولكن إذا غاب عنا الخطر ، ولم نتلافه ، فإننا نعرض الأمة للمضياع . فمناخ العنف والتطرف خطر على الجميع . والأيدى الخارجية العابثة خطر على الجميع أيضاً . فإذا ساد العنف ضاعت الأمة ، وإذا تحكمت فينا القوى الخارجية ضاعت الأمة أيضاً . وعلى عقلاء الأمة أن يعرفوا تلك الحقيقة .

الفهرس

٥	مقدمة
٧	استعمار صناعة محلية
١٣	ديمقراطية التكفير
٢١	دمقرطة الإسلامى
٢٩	صناع الفتنة
٤١	أسطورة الإرهاب
٤٩	الإرهاب والحضارة الإسلامية
٥٥	الحضارة الإسلامية فى مواجهة العنف
٦١	تجفيف منابع التاريخ
٦٩	الأمة ضد الأمة
٧٥	الإبادة الحضارية
٨٣	الحدائة .. موت أمة
١٠٧	حكم الأقلية الحضارية
١١٣	حرب القيم الأهلية
١٢١	العنف المستتر

رقم الايداع : ٩٦ / ١٤٢٤٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0366 - 3

مطابع الشارقة

القاهرة : ٨ شارع سيوه مصرى - ت : ٢٠٢٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (١٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (١١)

تفكيك الديموقراطية

تحت عنوان « الديمقراطية » ، تدور معركة حامية .. ليست في الحقيقة حول أهمية التعددية وقبول الآخر.. ولكنها معركة أخرى بين التغريب والخصوصية الحضارية .

ومن خلال « شرط الديمقراطية » يتم إهدار حق عدد من التيارات في الممارسة السياسية ، وينادى البعض بإستبعاد هذه التيارات تماماً ، رغم أنها تيارات تعبر عن موروث هذه الأمة .

وتحت عناوين تدور حول « الإرهاب » يتم إتهام الكثيرين بأنهم يشجعون العنف ، رغم أن دعواتهم سلمية ومشروعة وفي إطار القانون .

ومن خلال حملة شاملة على « الإرهاب » ، يحاول البعض تمرير معركة أخرى يظهر أنها تهدف إلى تدمير « الموروث » جملة . عن هذه وغيرها ، يدور هذا الكتاب ، في محاولة لا تنقصها الصراحة لمواجهة معركة من أخطر معارك حياتنا ، معركة بين الوافد والموروث ، حتى وإن كانت تحت عنوان « الديمقراطية » .

To: www.al-mostafa.com